



المجلس التشريعي الفلسطيني
PALESTINIAN LEGISLATIVE COUNCIL

البرلمانات

صحيفة نصف شهرية تصدر عن المجلس التشريعي الفلسطيني | العدد الرابع والثلاثون: الخميس 11 / 3 / 2010م - 25 ربيع الأول 1431هـ

المصري: تصدي السلطة لاحتجاجات الشعبية دليل انحدار وطني وقيمي وتبعية مطلقة للاحتلال

أكد النائب مشير المصري أن طلب الصهاينة من سلطة رام الله العمل على وقف الاحتجاجات الشعبية، وتعهده بعض قياداتها بمنع أي انتفاضة جديدة، هو دليل واضح على مدى تبعية سلطة فتح للعدو الصهيوني، مؤكداً أن العدو قطع شوطاً كبيراً حيال إلزام سلطة فتح بتطبيق أجندته وخاصة فيما يتعلق بخارطة الطريق والتنسيق الأمني وتبادل الأدوار مع الأجهزة الأمنية الصهيونية لاستئصال المقاومة في الضفة الغربية. وأوضح المصري أن ذلك يدل على المنحدر الوطني والأخلاقي والقيمي الذي بلغته سلطة رام الله وحركة فتح في مضمار ملاقة المقاومة بحيث لم يبق لها أي ورقة توت تغطي بها سوءاتها أمام التبعية المطلقة للعدو الصهيوني، مشيراً إلى أن العدو لم يقدم على مثل هذا الطلب على مدار تاريخه، وخاصة فيما يخص الاعتداء على بيوت الله، إلا بسبب رضوخ السلطة وانبطاحها التام لاشتراطاته المذلة التي تجلت في محاولات استئصال المقاومة وقتل المجاهدين وزجهم في السجون في إطار التنسيق الأمني والتبادل المعلوماتي الذي يشكل الخطر الأكبر على تماسك الجبهة الداخلية والنسيج الوطني الفلسطيني.

رئاسة التشريعي تدين قرار السلطة استئناف المفاوضات مع الاحتلال وتحذر من تداعياته الخطيرة على المقدسات والحقوق الوطنية

**د. بحر: قرار خطير قد يمنح غطاء للعدوان على
غزة ومضاعفة معاناتها**

**د. الرمحي: طعنة في ظهر المقاومة ومبرر لضرب
غزة واستباحة المقدسات**

**د. دويك: الاستيطان والتهويد يتصاعدان بشكل
كبير مع كل تنازل فلسطيني**

**د. خريشة: رضوخ للضغوط الخارجية وتغطيته لأي
عدوان قادم**

كلمة البرلمان



كفى مقامرة بمصير
شعبنا ومقدساته
وحقوقه الوطنية

د. أحمد محمد بحر

يتملكنا العجب من إصرار "أبو مازن" وقيادة رام الله على ولوج ذات النفق المظلم الذي أدمنت ولوجه طيلة الحقبة الماضية دون أي تفكير أو اعتبار.

ما الذي يدعو القوم إلى الموافقة على استئناف المفاوضات مع الاحتلال وإلباسها لبوساً عربياً مداناً في ظل قناعتهم الأكيدة أن طريق التفاوض لن يؤدي إلى أي نتيجة، وأن نهاياته معروفة سلفاً؟!

ما الذي يدعوهم للإصرار بمصالح شعبنا الفلسطيني وطمس قضيتهم العادلة من خلال منح الغطاء السياسي لجرائم الاحتلال الخطيرة التي تتوالى: استيطاناً بحق الأرض، وعدواناً بحق الشعب، واستباحة ضد المقدسات؟!

ما الذي يدعوهم لتجرع مرارات طرق وأساليب عنيفة تم تجربتها مراراً وتكراراً، ولم يجن شعبنا من ورائها إلا المصائب والويلات؟!

ما الذي يدعوهم لرهن إحقاق الحقوق الفلسطينية بوعود أمريكية لا تسمن ولا تغني من جوع وهي أو هن ما تكون من بيت العنكبوت. بعد أن خُبروا الموقف الأمريكي المنحاز تماماً لكيسان الاحتلال. وأيقنوا أن الإدارة الأمريكية تبنيهم الوهم وتستخدمهم كدوات لتحقيق مصالحها الإستراتيجية في المنطقة ليس إلا؟!

ما الذي يدعو قيادة رام الله لإدامة دورائها في ذات الحلقة المفرغة، والاستسلام للمفاوضات وكأنها قدراً نافذاً ابتلي به شعبنا في حين يمتلك شعبنا إرادة الثبات والصبر والصمود التي تقهر المستحيل وتضع المعجزات؟!

ما الذي يدعو قيادة رام الله للتفرد في اتخاذ مثل هذا القرار المصري. وإهمال الرأي المعارض لباقي الفصائل التابعة لها والممثلة في إطار اللجنة التنفيذية للمنظمة. وكأن دائرة التأييد والترويج للمفاوضات انحسرت عن الرواق التقليدي الضيق أصلاً إلى حيز أكثر ضيقاً ومحدودية. مما يعني أن القرار الفلسطيني باتت تهيمن عليه مجموعة متنفذة ومحدودة للغاية، وأنه بات مستتبلاً لأجندة مفضوحة لا تمثل قوى وشرائح شعبنا أو تمت لمصالحه الوطنية بصفة؟!

إن الواجب الوطني يقتضي من كافة قوى وشرائح شعبنا التوحد في إطار كبح النهج الكارثي الذي تستحثه هذه المجموعة العابثة والدفع باتجاه إرساء برنامج إنقاذ وطني لإدارة الشأن والواقع الفلسطيني خلال المرحلة المقبلة.

لا مجال للتردد أمام المستجدات الخطيرة التي تقامر بمصير شعبنا وتعبث بمقدساته وحقوقه الوطنية.

هي دعوة للوحدة والتكاتف لإنقاذ الوطن من الكارثة قبل فوات الأوان.

غير المباشرة مع الجانب الإسرائيلي، واستخدام وزراء الخارجية العرب كغطاء لذلك، معتبراً ذلك محاولة من الرسمية العربية من أجل الحفاظ على ماء وجهه أو تلك الذين تعبوا في إطلاق الخطب الرنانة حول عدم عودتهم إلى المفاوضات في ظل الاستيطان. وأشار خريشة إلى أن قرار استئناف المفاوضات يعبر عن رضوخ للضغوط الخارجية، وأنه كان واضحاً من حيث مجيئه في ظل رسائل إسرائيلية متعددة، أوالها وأهمها عملية ضم الأماكن المقدسة الإسلامية إلى ما يسمى التراث اليهودي في الخليل وبيت لحم وتهويد مدينة القدس، للتغطية على افتتاح الكنيس اليهودي بجوار المسجد الأقصى، والرسالة الأخرى التي أرسلها الإسرائيليون بشكل عام للسلطة الفلسطينية أن هذه السلطة هي مجرد أداة في أيديهم وأنهم يستطيعون ابتزازها في كل ما يريدون.

وأكد خريشة أن ذلك يفتح الباب أمام عدوان إسرائيلي جديد على اعتبار وضوح الأجندة الإسرائيلية والأمريكية بخصوص قضية المفاعل النووي الإيراني أو موضوع المقاومة سواء في لبنان أو غزة أو سوريا، موضحاً أن استئناف المفاوضات يشكل تغطية لأي عدوان قادم.

مجرد لضرب غزة

بدوره أكد د. محمود الرمحي أمين سر المجلس التشريعي أن قرار استئناف المفاوضات غير المباشرة هو صفة جديدة للشعب الفلسطيني، مبيناً أنه في الوقت الذي تزداد فيه وتيرة الاستيطان والتهويد للمقدسات وضم المسجد الإبراهيمي ومسجد بلال إلى ما يسمى بالتراث اليهودي وافتتاح كنيس الخراب اليهودية الملاصق للمسجد الأقصى، يأتي قرار السلطة باستئناف هذه المفاوضات ليدفع الأمور نحو مزيد من التدهور فلسطينياً. وأضاف الرمحي أن من الطبيعي أن يكون الرد الإسرائيلي على قرار السلطة استئناف المفاوضات هو مزيد من الاستيطان في الضفة والقدس وهدم البيوت، مشدداً على أن قرار السلطة العودة إلى المفاوضات يشكل طعنة في ظهر المقاومة الفلسطينية، وسيعطي المبرر لمزيد من الاستيلاء على المقدسات واستباحتها وضرب غزة وتشديد الحصار عليها.

وأكد الرمحي على أن السلطة لا تستطيع التضحية من أجل فلسطين والقضية، وأنها فقدت كل شيء ولم يعد لهما إلا الامتيازات الشخصية لأفرادها.

الأوراق على الساحة الفلسطينية عبر استئصال ضرب غزة في ظل الصمت العربي والدولي المهين. وأوضح بحر أن حركة حماس ومشروعها على استصت على الاقتلاع والاجتثاث، وأنها أضحت جزءاً مقررًا في إطار المعادلة المحلية والإقليمية، مشيراً إلى أن التفكير الصهيوني بضرب غزة يعبر عن انهزام سياسي وإفلاس عسكري وانكسار معنوي صهيوني، كما يعكس بأس من الفشل في تدجين حركة حماس وإخضاعها للمنظومة القائمة. وأشار بحر إلى أن موافقة عباس وفريقه على استئناف المفاوضات تعكس تقليباً للبعد المصلحي كما تعكس في الوقت نفسه منطق الرضوخ للضغوط الأمريكية والصهيونية والدولية.

غطاء لعدوان قادم

ولم يتوانى د. حسن خريشة النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي في إدانة قرار استئناف المفاوضات

ما في هذا النهج التفاوضي". ولفت د. دويك إلى أن مصر تستطيع بقليل من الجهد إنجاز ملف المصالحة، مشدداً على ضرورة التجاوب المصري مع حركة حماس التي تشكل ركناً رئيسياً في المعادلة الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني.

وتوقع دويك فشل أي ضربة صهيونية لحركة حماس، مؤكداً أنها لن تغير من واقع الحال في قطاع غزة.

قرار خطير

من جانبه أعرب د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني عن اعتقاده أن الاحتلال سيشن مزيداً من الحملات الإرهابية ضد الشعب الفلسطيني والمقدسات الإسلامية، مؤكداً أن قرار استئناف المفاوضات هو قرار خطير بكل المقاييس، ويخشى معه أن تلجأ حكومة الاحتلال لشن عدوان وحشي جديد ضد قطاع غزة وحركة حماس بما يضاعف من معاناة أبناء شعبنا، إذ أن كل المؤشرات تدل على التنية الصهيونية المبيتة لخلط

أكد د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني أن تصعيد الاحتلال لوتيرة الاستيطان قائمة ومستمرة، موضحاً أن الاستيطان والتهويد يتصاعدان بصورة غير عادية بعد كل تنازل فلسطيني، وأن مزيداً من التنازل للاحتلال يعني بالضرورة مزيداً من التصعيد في وتيرة الاستيطان، متسائلاً: "إذا كانت المفاوضات المباشرة لم تؤد إلى نتيجة فهل نتوقع من مفاوضات بمستوى أدنى ومفاوضات غير مباشرة أن تؤدي إلى أي نتيجة؟".

نفق مظلم

واستغرب دويك موافقة "أبو مازن" وفريقه على استئناف المفاوضات رغم علمهم وقناعتهم أنها لن تصل إلى أيه نتيجة باعتبار أنهم، مؤكداً أن "إسرائيل أدخلت هؤلاء في نفق أوله مظلم وآخره معتم، فهم لا يستطيعون أن يخرجوا من متاهة هذا النفق، لأن نور الحقيقة يعمي من في الخارج، وهم دخلوا في نفق منذ زمن بعيد وهذا أخطر

حملت فياض مسؤولية تجاوز الأصول القانونية والدستورية المعمول بها

رئاسة التشريعي: إقرار أي موازنة بعيداً عن مصادقة التشريعي غير قانوني ومخالف للقانون الأساسي

وشدد بحر على أن الحكومة الفلسطينية برئاسة إسماعيل هنية تقدمت بمشروع موازنتها للعام ٢٠١٠ في إطار الموعد القانوني، مشيراً إلى أن المجلس التشريعي صادق على الموازنة المطروحة مع بعض التعديلات، وأن حكومة هنية باشرت بتنفيذ وتطبيق كافة ما ورد فيها من مضامين وتوصيات. واعتبر بحر أن توجه فياض لعرض موازنة حكومته على المجلس التشريعي وإصراراً على التعامل على أساس انعدام المسؤولية الوطنية والقانونية والدستورية كون عمل هذه المجموعات يفترق إلى أي شرعية قانونية أو دستورية في ذات الوقت الذي يمنع فيه رئيس المجلس التشريعي وهيئة رئاسة المجلس من دخول مقر المجلس لمزاولة مهامهم واجباتهم البرلمانية.

أكد د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني أن إقرار أي موازنة للسلطة الوطنية الفلسطينية بعيداً عن مصادقة المجلس التشريعي تعتبر باطله قانوناً ودستوراً، وتحمل مخالفة صريحة لنصوص القانون الأساسي الفلسطيني.

جاء ذلك في معرض تعقيب د. بحر على إعلان سلام فياض رئيس حكومة رام الله غير الشرعية مؤخرًا نيته تقديم موازنة السلطة في رام الله للعام ٢٠١٠ لما يسمى مجموعات العمل البرلمانية بغية مناقشتها وإقرارها. وأوضح بحر أن كافة ما يترتب على الإقرار غير القانوني وغير الدستوري لموازنة سلطة رام الله من نفقات يعتبر ديناً على من يقوم يتولى تقديمه وإقراره على السواء، محملاً فياض المسؤولية الكاملة عن تجاوز الأصول القانونية والدستورية المعمول بها بهذا الخصوص.

تعقد مسارات الحوار الوطني وتخالف القانون الأساسي الفلسطيني

د. بحر: الانتخابات المحلية الأحادية تعمق القطيعة وتكرس الانقسام، واستعادة التوافق الوطني كفيل بحل كل الإشكاليات

التشريعية الأخيرة، مؤكداً أن ذلك يجعلها بلا قيمة عملية، ويجعلها أشبه بلعبة داخلية دون أي منافسة انتخابية حقيقية. وشدد على أن استعادة التوافق الوطني هو المدخل المباشر والوحيد لحل كافة الإشكاليات والأزمات الوطنية والدفع باتجاه إجراء عملية انتخابية سليمة تشمل المحليات والرئاسة والتشريعي، بحيث تتأسس على أرضية الشراكة الحقيقية التي تدور في إطار الشفافية الكاملة والنزاهة التامة، مشيراً إلى أن الاستعجال في إنجاز أي ملف انتخابي من شأنه أن يضع العربية أمام الحضان، ويعقد مسارات الحوار الوطني، ويضع مزبداً من العراقيل في وجه الجهود المخلصة الرامية إلى إنجاز المصالحة الوطنية.

وأوضح أن الحل الأسلم والفعل الأصوب يقتضي من جميع أبناء شعبنا مقاطعة أي شكل من أشكال الانتخابات الأحادية التي تجري بعيداً عن التوافق الوطني والوحدة الجغرافية، وعدم التعاطي معها وقت إجراء الانتخابات، لأن مصلحة الوطن العليا أكبر من المصالح الفصائلية الصغرى، ولا يمكن إخضاعها لمنطق الابتزاز والתרهات التي تحكم السياسة الفصائلية لسلطة رام الله التي تغتصب حكم الضفة الغربية حالياً بعيداً عن القانون والدستور الفلسطيني.

من المؤسف أن تبادر سلطة رام الله للدعوة إلى إجراء انتخابات محلية من طرف واحد في الضفة الغربية، وأن توزع للجنة الانتخابات المركزية بتحديث السجل الانتخابي وتسجيل الناخبين الجدد دون رؤية وطنية جامعة أو تفكير مهني سليم يضع المصلحة الوطنية والشعبية في صدارة الأولويات بعيداً عن المصالح الفئوية والاعتبارات الضيقة التي أورثت شعبنا الكثير من المصائب والويلات.

دان د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني سعي السلطة الفلسطينية في رام الله لإجراء الانتخابات المحلية بشكل أحادي في الضفة الغربية، مؤكداً أن أي انتخابات تجري بعيداً عن التوافق الوطني محكوم عليها بالفشل المحتم، فضلاً عن مخالفتها للقانون الأساسي الفلسطيني الذي يقوم على أساس وحدة الشعب والوطن، موضحاً أن الإصرار على أي خطوة من هذا القبيل من شأنه تعميق القطيعة وتكريس الانقسام الذي نسعى لطّي صفحته بكل السبل والإمكانات. ونوه بحر إلى أن أي انتخابات في ظل واقع الانقسام الراهن ستكون معزولة جغرافياً، وقاصرة على جزء من الوطن فحسب، بل وقاصرة على مشاركة لون واحد تقريباً بعيداً عن جهات فاعلة ومركزية تشكل غالبية الثقل الشعبي الذي أفرزته الانتخابات

د. الرمحي: الاعتداء الوحشي بحق أسرى إيشل دليل على همجية الاحتلال

دان النائب د. محمود الرمحي أمين سر المجلس التشريعي الاعتداء الوحشي الذي تعرض له الأسرى في سجن إيشل / بئر السبع، حيث قامت ما تسمى بـ "قوة ناحشون" باقتحام عنابر الأسرى في السجن وحرقت كافة ممتلكاتهم من أدوات كهربائية وأغطية وفراش. واعتبر الرمحي أن هذه الأعمال وما يرافقها من فرض للعقوبات بشكل شبه يومي تتوزع بين العزل الانفرادي والحرمان من الفورة والزيارات وحرمان الأسير من مواصلة التعليم وفرض الغرامات المالية عليهم، تأتي في إطار المحاولات المستمرة من قبل إدارة مصلحة السجون الصهيونية لكسر إرادة الحركة الأسيرة وإضعافها حتى يسهل على الإدارة فرض سيطرتها



عليهم.

وأضاف: "إن ما تقوم به إدارة السجون بحق الأسرى تحت حجج واهية دليل على أن حكومة الكيان مازالت تضرب بعرض الحائط المعاهدات الدولية والقوانين الخاصة بالأسرى، وهي تتعامل مع الأسرى كرهائن وليس على أساس أنهم أسرى حرب ويتمتعون بحقوق كفلها لهم المجتمع الدولي ومعاهدة جنيف". وناشد الرمحي المجتمع الدولي ومؤسسات حقوق الإنسان بضرورة أخذ موقف جدي من قضية الأسرى داخل سجون الاحتلال، مطالباً القمة العربية القادمة المزمع انعقادها في الجمهورية الليبية بوضع هذه القضية على سلم أولوياتها.

السلطة غير مخولة بالتفاوض باسم شعبنا

الأشقر: زيارة ميتشل للمنطقة تهدف لدعم الاحتلال والتغطية على جرائمه

المفاوضات بعد وقف الاستيطان، مضيفاً أن هذه الزيارة تبدو وكأن ميتشل يريد أن يقدم ضمانات للفلسطينيين في ظل هذه الجرائم. ووصف الأشقر المفاوضات التي تجريها السلطة الفلسطينية بـرام الله بالمفاوضات العبيثة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، مؤكداً أن الهدف منها هو تحسين صورة الاحتلال التي شوهت أمام العالم بعد حرب الفرقان وغتيال المبحوح، مشيراً أن هذه المفاوضات لن تؤدي إلى أن ينال الشعب الفلسطيني حقوقه وثوابته.

المتكررة على القدس ومحاولاته الحثيثة لصهيئتها، من خلال ضم المقدسات الإسلامية مثل المسجد الإبراهيمي ومسجد بلال إلى التراث الصهيوني، والتنكر لحق العودة وحقوق اللاجئين، وفي ظل استمرار عمليات القتل والاعتقالات للفلسطينيين، والحصار الظالم على غزة، وفي ظل موافقة الدول العربية على المفاوضات. وأوضح م.الأشقر أن هذه الزيارات تأتي في ظل التراجع عن الوعود بوقف الاستيطان والتوسع الصهيوني في المدينة، خاصة بعد اشتراط السلطة الفلسطينية أن تذهب إلى

حذر النائب م. إسماعيل الأشقر نائب رئيس كتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي الفلسطيني السلطة الفلسطينية من العبث بحقوق الشعب الفلسطيني وثوابته ومقدساته، مؤكداً بأنها غير مخولة بالتفاوض باسم الشعب الفلسطيني. واعتبر النائب الأشقر أن هذه الزيارة تأتي في إطار دعم الكيان الصهيوني، والتغطية على جرائمه المتكررة بحق الشعب الفلسطيني، ومحاولة لتحسين صورته. واستنكر الأشقر هذه الزيارة التي جاءت في وقت تمادي فيه العدو الصهيوني في اعتداءاته

في الذكرى السادسة عشر للمجزرة: هل سيستمر الحرم الإبراهيمي في الصمود؟



بقلم النائب /

د. حاتم قفيشة

تصدّر الحرم الإبراهيمي الشريف في مدينة الخليل هذه الأيام كافة الدوائر السياسية والأمنية والدينية والتراثية والشعبية، وذلك بعد القرار المشؤوم للحكومة الإسرائيلية القاضي بضم الحرم الإبراهيمي الشريف في الخليل لقائمة التراث اليهودي بالإضافة لبعض المقدسات الإسلامية في بيت لحم والقدس وأكثر من ١٥٠ موقع آخر مرشحة لضمها للتراث اليهودي.

وأن يصدر هذا القرار من رئيس حكومة الاحتلال وياجماع الحكومة الإسرائيلية فلذلك مدلولات سياسية إستراتيجية يجب التوقف عندها وتسليط الضوء عليها خاصة وأنها تتزامن مع الذكرى الـ ١٦ لمجزرة الحرم الإبراهيمي الشريف في الخامس عشر من رمضان ١٤١٤هـ الخامس والعشرين من شباط عام ١٩٩٤م.

ويقف في مقدمة هذه المدلولات التي تتعلق بالسياسة الإسرائيلية المتبعية ضد الحرم الإبراهيمي والبلدة القديمة المحيطة به أن جميع الأعمال التي يقوم بها المستوطنون والجنود في المنطقة تأتي ضمن خطة منهجية طويلة الأمد تحمل في طياتها مضامين واضحة تهدف إلى صبغ المنطقة بالطابع اليهودي الذي يخضع لهرطقات وخز عبلات حاخامات متطرفين تلقى الدعم والتأييد من الحكومات التي تدعي العلمانية والليبرالية ليصبح المشهد تكاملياً في الإجراءات الميدانية. فغلاة المستوطنين هم من يبدأ بالفعل الميداني الذي سرعان ما يتم استنكاره إسرائيلياً لامتناع أي ردة فعل فلسطينية. لكن بعد ذلك وبالشكل الرسمي يجري تبني تلك الأفعال من خلال الإجراءات على الأرض وتوفير الحماية الكاملة لها بالإضافة لدعمها بقرارات رسمية ومن أعلى دائرة صناعة القرار ومن الحكومة الإسرائيلية والكنيست أيضاً.

وإذا عدنا للوراء قليلاً نرى أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة شجبت وأدانت العمل الإجرامي الذي ارتكبه السفاح "الطيب" اليهودي والجندي في الجيش باروخ غولدشتاين الذي ارتكب مجزرة الحرم الإبراهيمي قبل ١٦ عاماً وقتل ٢٩ مسلماً أثناء تأدية صلاة الفجر في الخامس عشر من رمضان ١٩٩٤م لكن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية على الأرض تختلف كلياً عن تلك المعلنة والمنددة للمجزرة، فهي قامت على الفور بإغلاق الحرم الإبراهيمي والبلدة القديمة في الخليل واتخذت إجراءات للتضييق على السكان للوصول إلى تفريغ البلدة القديمة وإبعاد أهالي الخليل عن الحرم الإبراهيمي الذي خضع بدوره لقرار ما يسمى بلجنة "شمغار" التي تم تشكيلها للتحقيق في المجزرة والتي كانت قراراتها الظالمة تتمحور حول إيجاد حق دائم لليهود في الصلاة في الحرم الإبراهيمي بحجة توفير الأجواء الكفيلة بعدم تكرار المجزرة. وتم بالفعل تقسيم الحرم الإبراهيمي إلى كنيس لليهود على الساحة الكبرى وحصر الصلاة للمسلمين في مساحة لا تتسع لأكثر من ٥٠ مصلاً من المسلمين في مكان يتسع لأكثر من سبعة آلاف مصلياً؟!

ولسم تتوقف الإجراءات الصهيونية ضد الحرم من انتهاكات للمكان المقدس وإقامة طقوس واحتفالات تخلو من الأدب والحياء إضافة لإدخال الكلاب واحتفالات الإعراس الماجنة وشرب الخمر في داخل الحرم ولا أستطيع أن أعدد تلك الانتهاكات لقدسيتها هذا المكان الذي يرق فيه أبو الأنبياء إبراهيم الخليل عليه السلام إضافة لنبي الله اسحق ويعقوب وزوجاتهم ومقام نبي الله يوسف عليهم جميعاً الصلاة والسلام.

ليصل الجميع إلى ذروة هذه الإجراءات ولتيم وضع النقاط على الحروف من أن تلك السياسة كانت مبرمجة ومنهجية وتهدف للوصول إلى غايتهم وهي تهويد الحرم الإبراهيمي ومنع المسلمين من الصلاة فيه ضاربين بعرض الحائط القوانين الدولية والتي تلزم دولة الاحتلال بحرية العبادة والوصول إليها، إضافة لتنكرها للاتفاقيات الموقعة مع الجانب الفلسطيني الذي بان ضعفه وانكشفت عورته خاصة باتفاقية الخليل عام ١٩٩٧م وفي ظل حكومة نتنياهو الأولى، ليفتضح أمر المفاوضات الفلسطينية الذي أعطى السيادة الأمنية لليهود على الحرم الإبراهيمي والبلدة القديمة والمنطقة الجنوبية من مدينة الخليل. وحتى أن الدول التي تدعي رعايتها للمفاوضات لم تفعل شيئاً من أجل لجم الاحتلال وثنيه عن اتخاذ مثل تلك القرارات الخطيرة، فهو يكتفي بالطلب من الضحية بعدم الانجرار خلف "استفزازات" الحكومة الإسرائيلية وكان مثل هذه المواقف الهزيلة يستمد منها الاحتلال مؤشرات تجعله يواصل من غطرسته وعجرفته وغروره.

ففي ظل هذا الواقع الأليم والمريع. فهل يستطيع الحرم الإبراهيمي ومأذنه وأروقته وساحاته من الصمود. أم أنه سينهار ويستسلم كما جرى له في العام ٤٩١ للهجرة، ١٠٨٩ للميلاد، وذلك أثناء الهجمات الصليبية عندما تعرضت الخليل لمذبحة كبرى ذهب ضحيتها عدة آلاف من أبناء المدينة ويقوم الغزاة الصليبيين بتحويل الحرم الإبراهيمي إلى "كاتدرائية" لصلاة المسيحيين وأطلقوا عليها "كاتدرائية سانت أبراهام" واستمر ذلك لمدة ٩٠ عاماً حتى قبض الله البطل المسلم صلاح الدين الأيوبي على رأس جيش من الفاتحين المسلمين الذين حرروا البلاد والعباد وأعادوا المقدسات كرامتها في العام ٥٨٨ للهجرة، ١١٨٧ للميلاد، وفي ذلك العام أحضر القائد صلاح الدين إلى الحرم الإبراهيمي الشريف "منبر صلاح الدين" ليعود المسجد إلى كنف الإسلام بعد أن علق جرس الكنيسة على مأذنه ما يقارب من قرن كامل. ويبقى هذا المنبر والذي يعتبر غاية في الجمال والفن الإسلامي والتحف الفنية النادرة شاهداً على عزة الإسلام وتحرير المسلمين لهذه الأرض من الغاصبين المحتلين، فهل يعيد التاريخ نفسه أم يأخذ الحرم الإبراهيمي الشريف عبرة من احتلال الصليبيين ويرفض الاستسلام ويبقى صامداً في وجه المجازر والمؤتمرات؟!

نسأل الله أن يحمي هذه المقدسات وأن يقيض لها من يحرقها من أيدي الغاصبين المحتلين.

مذكرات نائب

لا شك أن الحياة البرلمانية الفلسطينية كانت حافلة بكل المقاييس، وشهدت الكثير من الأحداث والتقلبات.. في هذه الزاوية نطرق شيئاً من المذكرات الشخصية لكل نائب، وانطباعاته الشخصية خلال رحلته البرلمانية على مدار السنوات الأربع الماضية.

النائب سميرة الحلايقة:

ازددت حبا لشعبي ووطني وقضيتي وأصبحت أشد قوة

وصلاية تحت قبة البرلمان

تجربتي البرلمانية صعبة للغاية لكنها ممتعة وتعلمت منها الكثير

عملنا داخل حقل ألغام واستطعنا تجاوز صعوبات تفوق الخيال

ثقافتى التربوية والدعوية والسياسية صقلت تجربتي البرلمانية ومنحتني التميز

شهادتك حول هذا الموضوع.. وهل بالإمكان الحفاظ على الحد الأدنى من العلاقة الشخصية بين النواب بعيداً عن الخلافات الفصائلية؟

إذا صلحت النوايا صلح العمل إذا تحرر القرار الفلسطيني من الأجندات الخارجية والتدخلات الهادفة إلى زعزعة هذا القرار، وأنا أرى أنه باستطاعتنا الحفاظ على الحد الأعلى من العلاقات الشخصية والدبلوماسية بين النواب، ولا أرى أن سبب الفرق هو الاختلاف في الرأي بين الفصائل وإنما السبب هو التدخلات الأجنبية والأجندات المفروضة على مجموعات العمل الفلسطينية والمستوى السياسي.

هل أضافت التجربة البرلمانية شيئاً إلى شخص سميرة الحلايقة ومكانتها الثقافية؟

لقد أضافت الكثير الكثير، وأهمها أنني ازددت حباً لوطني وشعبي وقضيتي وازددت تمسكاً بالمبدأ الذي تربيت عليه، لقد حدثت أمور كثيرة صقلت شخصيتي كالحديد إذ يمر على النار ليزداد قوة وصلابة.

ما شهادتك الشخصية على الواقع والأداء البرلماني الجمعي على مدار تجربتك البرلمانية؟

أتمنى أن تعود روح التنافس بين الكتل البرلمانية وأن تعود جلسات المجلس التشريعي كما كانت في بداية عام ٢٠٠٦ لأن التنافس يثري العمل البرلماني ولا يفيده.

في نهاية العام الرابع من رحلة العمل البرلماني.. هل تشعر سميرة الحلايقة أنها أكثر قرباً أم بعداً عن الجمهور الفلسطيني؟

أشعر أنني في مكاني ولم أتغير، وأن تحافظ على موقع قديمك وأن تصنع من الدائرة التي تحيط بك دائرة أخرى هو نجاح بعينه، أما تقديري للبعد والقرب فهذا يحتاج إلى استفتاء لم أجربه.

القاسية في إيجاد حالة من الاستمرار والتواصل مع قوى الخير والعطاء.

كيف كنت تتابعين أوضاع النواب داخل سجون ومعتقلات الاحتلال؟

عن طريق التواصل مع عائلاتهم وأحياناً كنا نتلقى منهم بعض السلامة والتطمينات من خلال المحامين وخلال المحاكمات، وفي الحقيقة كنا نستمد منهم المعنويات والقوة.

كيف انعكست شخصية وثقافة سميرة الحلايقة التربوية والدعوية والسياسية ما قبل إجراء الانتخابات التشريعية على واقع العمل البرلماني عقب الفوز في الانتخابات؟

ثقافتى التربوية والدعوية والسياسية ما قبل الانتخابات كانت هي القاعدة التي استندت عليها خلال تجربتي البرلمانية وكانت بالنسبة لي رافداً مهماً صقل شخصيتي وأعطاني التميز.

استناداً إلى تجربتك البرلمانية.. هل تعتقدين أن المجلس التشريعي قادر على لعب دوره المنوط به حسب القانون الأساسي الفلسطيني، ووفقاً لما هو مأمول وطنياً في ظل عوائق وتدخلات الاحتلال؟

أنا متأكدة أن المجلس التشريعي الفلسطيني هو الأقدر حتى على المستوى العالمي والعربي على لعب دوره المنوط به حسب القانون الأساسي الفلسطيني وبحسب المأمول منه وطنياً ونجاح هذه المهمة لأعلى سلطة تشريعية هو في حال استقلالية كاملة وبعيداً عن التدخلات الأجنبية والخارجية والصهيونية على حد سواء وبعيداً عن فرض أجندات ضارة بالقضية والشعب الفلسطيني.

حفلت الحياة البرلمانية طيلة السنوات الأربع الماضية بالناكفات السياسية.. ما هي



النائب / سميرة الحلايقة

الأخرى والتي استطعنا ترسيخها خلال أكثر من ٢٥ سنة من العمل، والتوفيق بين المهمات والواجبات فقط تحتاج منا إلى تنظيم الوقت وتحديد المهمة، وإعداد خطة عمل بحسب حجم المهمة، واستغلالنا الجيد للوقت هو تاج ذلك كله وهو الذي رفع مستوى الأداء لدينا.

لا شك أن اختطاف النواب في سجون الاحتلال قد ترك آثاره على الواقع البرلماني.. هل أسهم الاختطاف في التأثير على روحك المعنوية وخططك البرلمانية والوطنية آنذاك؟

أنا أؤمن بالقول (الضربة التي لا تفنينا تزيدنا قوة)، لقد اعتقد البعض أن كثرة الاعتداءات والاختطافات والإقصاء والحصار قد تفتت من عزيمتنا ولكن تأكدنا من كثرة الركلات التي تعرضنا لها أننا لا نزال في المقدمة.

وبلا شك فإن مرحلة إخلاء الساحة الفلسطينية من القادة والنواب والشخصيات المؤثرة كان يحزننا بعض الشيء ولكن كان يعطينا دفعة إلى الأمام ودفعة أمل لتغيير هذا الواقع، وقد أسهمت هذه التجربة

الاعتداءات التي مورست بحق كنانث منتخب من قبل الأجهزة الأمنية خلال غياب زملائي النواب في سجون الاحتلال والمحاولات المتكررة لتفزييم دوري في أداء مهامي كعضو مجلس تشريعي وإقصائي عن هذا الدور، ولا أنسى أيضاً أربعة نواب غيبتهم الموت خلال هذه الرحلة وعلى رأسهم الشهيد النائب سعيد صيام، والحرب على غزة واستمرار الحصار عليها.

كيف تقيمين أداءك على الصعيد الشخصي منذ اللحظة الأولى وحتى اليوم؟

الأداء الشخصي يترك تقييمه للآخرين ولكن التجربة البرلمانية كانت صعبة للغاية لكنها ممتعة إذ تعلمنا منها الكثير من الأمور، وتجاوزنا خلالها الكثير من الأزمات ونسأل الله الأجر والعافية وأن يكون عملنا في سبيل مرضاته.

هل استطعت كنانث التوفيق بين مهامك وواجباتك البرلمانية وبين المهام والأعباء الأخرى؟

في الحقيقة هناك حالة كبيرة من التوافق بين المهمات البرلمانية والواجبات والأعباء

التشريعي؟

الأعمال والمهام في أول ستة أشهر كانت مليئة بالعمل المضني. كان التنافس بين الكتل هو سيد الموقف وفي الحقيقة كانت فترة ثرية جداً استطعنا خلالها مناقشة الكثير من مشاريع القوانين وسن عدد منها وكذلك تشكيل لجان المجلس التي استمرت في عملها لمدة عام تقريباً من حيث الدور الرقابي ومتابعة شكاوى المواطنين والتواصل مع الوزارات المختلفة ومراقبة أداء الحكومة، ثم جاءت الفترة العصيبة التي لم يتعرض لها أي نائب على مدى تاريخ الديمقراطية القديم والحديث وهي زج النواب الإسلاميين في سجون الاحتلال ومطاردة ما تبقى منهم خارج السجون.

ثم بدأت المرحلة الثانية وهي إحراق مكاتب النواب وإغلاق قسم آخر بقرارات صهيونية ومع ذلك كان هناك تواصل مستمر عبر الأعمال والزيارات الميدانية ومن ثم إجراء الكثير من الفعاليات والاستمرار في الدور الخدماتي، أما على صعيد المحاسبة والمراقبة وسن القوانين فقد تم إقصاؤنا من هذا الدور بفعل الاعتداءات والاعتقالات والحصار والتضييق اليومي على حياة النائب البرلمانية والأسرية.

ما هي أبرز المواقف التي لا تنسى في رحلتك البرلمانية؟

لا أستطيع حصر المواقف لأنها كثيرة لكن أبرزها هو الاعتداءات المتكررة من قبل سلطات الاحتلال والسلطة الفلسطينية بحق مكاتب وأسر النواب المختطفين في سجون الاحتلال والموجودين خارج السجن، وكذلك عمليات الاعتقال السياسي التي طالت الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني وعمليات الفصل الوظيفي على خلفية الانتماء السياسي، والسيطرة على الجمعيات والمؤسسات الخيرية وتعطيل الحياة البرلمانية.

ولا أنسى السلسلة الطويلة من

ما الذي وقر في قلبك منذ اللحظة الأولى لترشحك للانتخابات التشريعية؟

في تلك اللحظة تذكرت قول الرسول صلى الله عليه وسلم (يا أبا ذر جدد السفينة فإن البحر عميق وأكثر الزاد فإن السفر طويل وأخلص العمل فإن الناقد بصير وخفف الحمل فإن العقبة كؤود)، وبفارق أن أبا ذر صحابي والرسول بجانبه أدركت أنني مشمولة بالحديث لأن الله قدر لي أن أكون مرابطة في بيت المقدس.

هل كنت تملكين معطيات دقيقة عن عمل المجلس التشريعي السابق لدى ترشحك للانتخابات؟

لم تكن لدينا المعطيات الدقيقة للمجلس التشريعي السابق ولكن كنا نعرف طبيعة عمل النواب في سن القوانين وتقديم الخدمات والمساهمة في ترسيخ واقع الحكومات.

هل فوجئت بواقع وطبيعة عمل ومهام المجلس التشريعي الفلسطيني التي تبدو عملياً أصعب مما هي عليه نظرياً بكثير؟

بالنسبة لي كانت التجربة الأولى، وكل بداية تكون محفوفة بالمصاعب ولكن سرعان ما تأقلمنا مع المهمة المناطة بنا، وفي الحقيقة استطعنا وبالرغم من كل شيء تجاوز تلك المصاعب التي فاقت الخيال والذي فاجأنا ليس طبيعة عملنا أو مهامنا بل كثرة المعوقات والعقبات التي وضعت أمامنا في سبيل إحباط التجربة البرلمانية لنا، فلم تكن التجربة سهلة أو مهمة عادية كأي مهمة يمارسها نواب العالم، وباختصار كان عملنا كمن دخل حقل ألغام.

ما هي الأعمال والمهام البرلمانية التي باشرت بها طيلة رحلتك داخل المجلس

النائب م. محمد فرج الغول وزير

سلطة رام الله ارتكبت جريمة ثلاثية ضد شعبنا تنحيتها جانبا لعدم ائتمانها على



ودعا إلى تفعيل كل الجهود العربية والدولية لفضح جرائم الاحتلال ومحاكمة قاداته أمام المحاكم الدولية، مؤكداً أن المجتمع الدولي إذا استطاع تأجيل تقريره: غولdstون وفولك بعض الوقت فلن يستطيع تأجيلهما كل الوقت، مشيراً إلى أن صورة الكيان تشوهت دولياً، وأن المنحى البياني الراهن ليس في صالح الاحتلال. وأشار الغول أن لجنة "توثيق" تعمل على رصد جرائم الاحتلال منذ الانتداب البريطاني وحتى اليوم، وأن ما قامت به اللجنة لم يسبق له مثيل في تاريخ السلطة والمنظمة، موضحاً أن جهود المؤسسات الحقوقية الفلسطينية لا زالت دون المستوى المطلوب، داعياً في الوقت نفسه لنفسه لتشكيل "اتحادات" لاستثمار الجهد الفلسطيني الجمعي في مواجهة جرائم الاحتلال. وفيما يلي نص الحوار:

استهجن م. محمد فرج الغول وزير العدل إقدام سلطة رام الله على تأجيل سلطة رام الله تقريره: غولdstون وفولك مؤخراً، مؤكداً أنها ارتكبت جريمة ثلاثية ضد شعبنا عبر إصرارها على تبرئة الاحتلال من العقاب، موضحاً أن تقريره: غولdstون وفولك أدانا السلطة كما الاحتلال بارتكاب جرائم حرب، وكشفا تورطها في الحرب على غزة مما يستوجب تنحيتها جانبا لعدم ائتمانها على مصالح شعبنا وقضيته. وأكد الغول في حوار مع "البرلمان" أن تعديل القوانين لحماية قادة الاحتلال يعد انقلاباً على القانون الدولي ومشاركة فعلية في جرائم الاحتلال واعتداء صارخاً على ضحايا الحق الفلسطيني، داعياً البرلمان البريطاني إلى رفض التعديلات التي تعتزم الحكومة التقدم بها لحماية مجرمي الحرب الصهاينة من المثل والعقاب أمام المحاكم البريطانية.

بداية ما الأسباب وراء تأجيل مناقشة تقرير غولdstون أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة؟ وألا يشكل ذلك اغتيالاً للتقرير برمته وتفرغاً له من مضامينه؟

بداية نقول أن تقرير غولdstون من أفضل التقارير التي أدانت العدو الصهيوني على مستوى الأمم المتحدة وعلى مستوى دولي وأمي حيث أدانت الاحتلال بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، ونعتقد أن من فضائل هذا التقرير أنه أدان استمرارية جرائم الحرب التي يرتكبها الاحتلال الصهيوني خاصة في موضوع الحصار، وطالب جهات متعددة بضرورة فك الحصار عن غزة وإعادة الحقوق للشعب الفلسطيني. هناك تقارير أخرى أدانت الاحتلال الصهيوني مثل تقرير ريتشارد فولك وهو مقرر حقوق الإنسان في الأمم المتحدة وبالتالي هذا الرجل أضاف نوعية جديدة من الإدانات للعدو وعزز تقرير غولdstون بإدانات جديدة. والجريمة التي ارتكبتها رام الله ليست فقط في تأجيل تقرير غولdstون بل وتأجيل النظر أيضاً في تقرير ريتشارد فولك الذي يدين الاحتلال أيضاً، وأنا هنا أسجل أن السلطة في رام الله عبر ممثلها إبراهيم خريشة ارتكبت هذه الجريمة مرتين بحق تقرير غولdstون ومرة جديدة بحق تقرير ريتشارد فولك، عندما طلب تأجيل تقرير غولdstون بل ورفع من جدول الأعمال، ولولا الضغط الدولي على السلطة والهيئة الجماهيرية لما تراجعت عن موقفها في تأجيل تقرير غولdstون. الآن ترتكب السلطة وممثلها خريشة الجريمة مرة أخرى على إصرار واضح لإعطاء فرصة

رام الله بارتكاب جرائم حرب بالتحقيق والتعذيب والقتل أثناء التحقيق خلافا للقانون، والقتل خارج نطاق القضاء والاعتقالات بالآلاف للمعارضين لهم في رام الله وهذه اعتقالات سياسية مرفوضة ضمن القانون الدولي، فهذا التقرير يدين السلطة في رام الله كما يدين الاحتلال، كما يكشف فضيحة جديدة لرام الله أنها نسقت أمنياً مع الاحتلال للهجوم على قطاع غزة، فهم يحرضون على تأجيل تقريره: غولdstون وفولك كما أمريكا والاحتلال حتى لا يدانوا ويوضعوا في قفص العدالة أمام محكمة الجنايات الدولية جنبا إلى جنب مع الاحتلال كمجرمي حرب بعد مشاركتهم في العدوان على قطاع غزة.

ألا ترى أن هناك مخططاً أو لعبة ما تم حياكتها عربياً ودولياً لالتفاف على تقريره: غولdstون وفولك وتبرئة كيان الاحتلال استجابة لمصالح لا تمت لمصالح الشعوب وقضاياها بصلة؟

هذه المواقف مشبوهة ولا تصب في مصلحة الشعب الفلسطيني، وهي مؤامرة على دماء وأشلاء الشهداء ومؤامرة على دماء الجرحى ومن تضرر من أبناء الشعب، وهي طوق نجاة للاحتلال الصهيوني وإعطائه فرصة جديدة للإفلات من العقاب والمثل أمام

محاكم الجنايات الدولية وهذه جريمة لا تغتفر، وبالتأكيد فإن التأجيل يشكل مؤامرة حيكّت لتحقيق مصالح شخصية وحزبية وإرضاء للسيد الأمريكي وتضييع لحقوق الشعب الفلسطيني.

هل تعتقد أن الدول الكبرى قادرة على إغلاق ملف تقرير غولdstون نهائياً؟
تقارير غولdstون وفولك وبيلاي وجامعة الدول العربية أصبحت أكبر من أن تطمس وأكبر من أن يتم تجاهلها، والأن هذه التقارير بدأت تنشر في جميع أنحاء العالم وبدأت حكومات تغير وجهات نظرها من الاحتلال بعد أن كانت سابقاً مخدوعة بروايات الاحتلال، اليوم أيضاً الاحتلال لم ينجح في إخفاء هذه الجرائم التي انتشرت في الإعلام وفي تقارير رسمية ولن ينجح الاحتلال والمجتمع الدولي في إخفاء هذه الجرائم. المجتمع الدولي إذا استطاع تأجيل تقريره: غولdstون وفولك لبعض الوقت فلن يستطيع تأجيلهما كل الوقت، وطالما هناك شعباً فلسطينياً حياً ذو إرادة وتصميم وجهاد وملاحقة متواصلة للاحتلال وطالما كان هناك مؤسسات وإرادة حرة وحقوق إنسان وتفاعل دولي فإنه لن يضيع الحق الفلسطيني وسيبقى مشرعا ولا يضيع حق ورأه مطالب.

كيف يمكن إحياء تقرير غولdstون من جديد وتفعيل التقارير الأخرى رغمًا عن الإرادة الفلسطينية والعربية والدولية الرسمية التي تحاول طمسه وتغييبه بكل الوسائل؟

لا بد من تكاتف كل الجهود وتوحد كل الجهود واجتماع كل المهتمين الحريصين على حقوق شعبنا على قلب رجل واحد، كل في مكانه وموقعه، واعتقد أن شعبنا شب عن الطوق وبدأ يرفع صوته عالياً في الداخل والشّتات وأوروبا وأمريكا، كما لا بد من تفعيل الدور العربي على المستوى الشعبي والرسمي والبرلماني، كذلك الحكومات الدولية خاصة أوروبا، ومن هنا لا بد من تحريك أحرار العالم والمؤسسات العالمية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية والمؤسسات الحقوقية الدولية، وكل المؤسسات التي لها علاقة بحقوق الإنسان، فلا بد من تفعيلها لفضح جرائم الاحتلال وملاحقته ومحاكمة قاداته كمجرمي حرب.

ما الدور الذي تلعبه الحكومة الفلسطينية في غزة من أجل إحياء وتفعيل تقرير غولdstون والتقارير الأخرى وإبقائها حاضرة أمام

مؤسسات العدالة الدولية؟
نحن نسير في عدة مسارات، فعلى المستوى الداخلي شكلنا لجنة توثيق، وهذه اللجنة رصدت أكثر من ١٥٠٠ جريمة حرب ومازالت ترصد الجرائم التي يقوم بها الاحتلال في كل فلسطين، ولذلك أصبح لدينا رصيدا قويا وكبيرا من الملفات الموثقة وفقا للمعايير الدولية التي تصلح أن تكون ملفات جرائم حرب تقدم أمام محكمة الجنايات الدولية وتحاكم مجرمي الحرب الإسرائيليين، وكذلك نتعاون مع كل المؤسسات الحقوقية الموجودة هنا، ونمدها بكل المعلومات اللازمة ونتعاون معها لإدانة الاحتلال لكشف جرائمه وفضحها دولياً. كذلك نتعاون مع المؤسسات الإعلامية فنحن نعمل كخلية واحدة تخدم قضية الحق الفلسطيني والشعب الفلسطيني عموماً، ونرصد هذه الجرائم ونوثقها ونرفعها للمؤسسات الدولية لمحاكمة الاحتلال، وكذلك نتعاون مع الدول العربية والإسلامية والدول الأوروبية وأحرار العالم، ونحاول استنهاض المؤسسات الحقوقية من خلال تزويدها بالمعلومات ونحاول استنهاض الحكومات العربية والبرلمانات العربية والدولية، ونجحنا في أكثر من موقع وصار هناك تعاون كبيراً بيننا وبين الإخوة في الدول العربية والإسلامية والأوروبية فهناك أكثر من ٤٠٠ مؤسسة دولية لنا علاقات مباشرة معها ونزودها بالمعلومات والملفات، والآن ترفع دعاوى ضد قادة الاحتلال أمام المحاكم الدولية ومحكمة الجنايات الدولية، وكذلك بعض المحاكم الوطنية في بعض الدول مثل بريطانيا ومن نتائجها استصدار أوامر اعتقال

"توثيق" تعمل على رصد جرائم الاحتلال منذ الانتداب البريطاني وحتى اليوم، وما قامت به اللجنة لم يسبق له مثيل في تاريخ السلطة والمنظمة

العدل في حوار مع "البرلمان" :

وإصرارها على تبرئة الاحتلال من العقاب يستوجب مصالح شعبنا وقضيته الوطنية

◆ تعديل القوانين لحماية قادة الاحتلال انقلاب على القانون الدولي ومشاركة فعلية في جرائم الاحتلال

واعتداء صارخ على ضحايا الحق الفلسطيني

◆ إذا استطاع المجتمع الدولي تأجيل تقريره: غولdstون وفولك لبعض الوقت فلن يستطيع تأجيلهما كل الوقت

◆ جهود المؤسسات الحقوقية الفلسطينية مشكورة لكنها دون المستوى المطلوب، وأدعو لتشكيل

"اتحادات" لاستثمار الجهد الجمعي في مواجهة جرائم الاحتلال

ولن تسكت عن حقها ولن يضيع حق وراءه مطالب، والتاريخ يقول أن كل المجرمين عاقبتهم وخيمة والاحتلال عاقبته وخيمة، والجريمة التي ارتكبتها الاحتلال في دبي مكشوفة توافدت فيها بعض الدول والآن فضحت هذه الدول والاحتلال وضعها في وضع حرج، وعليها أن تدافع عن جوازات سفرها وكيانها واستقلالها. وعلى هذه الدول أن تساهم في الوقوف مع الشعب الفلسطيني حتى يلجم الاحتلال وحتى يعاقب على هذه الجريمة، وعلى المجتمع الدولي أن يقف بقوة ضد الاحتلال حتى يحاكم كمجرم حرب في هذه الجريمة التي تعد جريمة حرب وغيرها من الجرائم وألا يسمح له بالإفلات من العقاب وتكرار الجريمة.

ما تعقيبك على نية الحكومة البريطانية إدخال تعديلات دستورية تحول دون مثول ومعاقبة مجرمي الحرب الصهاينة على المحاكم البريطانية؟

نناشد الدول والبرلمانات الأوروبية أن لا تخضع للضغوطات الإسرائيلية والأمريكية لتعديل قوانينها، فهذا يعتبر مساعدة لمجرمي الحرب الصهاينة للإفلات من العقاب، وهذا يشكل جريمة بحد ذاتها وهذا يعد انقلابا على القانون الدولي والعدالة وعلى حقوق المظلومين في العالم ويشكل اعتداء صارخا على ضحايا الحق الفلسطيني ومشاركة فعلية للاحتلال في ارتكاب جرائمه وتشجيعه لارتكاب جرائم جديدة بحق شعبنا الفلسطيني، ونأمل من بريطانيا أن تشدد من إجراءاتها القضائية والقانونية لجلب قادة الاحتلال ومحاكمتهم كمجرمي حرب بدلا من أن تعدل قوانينها لمصلحة الاحتلال.

على تفعيل تقرير غولdstون والتقارير الأخرى أمام مؤسسات العدالة الدولية؟

مهما بذلنا من عمل يظل قاصرا، ولا بد من تكاتف كل الجهود والوحدة، وأن نشكل اتحادات لنصرة هذا الحق، ومن هنا أدعو مؤسسات حقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني وكل المخلصين وأحرار العالم للتكاتف لنصرة الإنسانية وحقوق الإنسان والضحايا الذين يقعون ضحايا جرائم الحرب حتى ينال المظلوم حقه وكي لا يفلت مجرمو الحرب من العقاب. الجهود المبدولة من طرف المؤسسات الحقوقية الفلسطينية جيدة ومشكورة ولكنها لا زالت دون المستوى المطلوب، والمطلوب أن نضعف جهندا أكثر ونجمع جهودنا ونستثمرها بصورة أكبر.

في ضوء اغتيال الشهيد محمود المحجوب واكتشاف حقيقة الجريمة الصهيونية.. هل تعتقد أن يد العدالة ستطال قادة الصهاينة قريبا، أم أن الأمر لا تعدو كونها فرقعات إعلامية ليس إلا؟ وما المطلوب فلسطينيا وعربيا ودوليا كي نرى قادة الاحتلال وراء القضبان؟

الاحتلال اليوم أصبح عاجزا ومفوضوحا ولن يستطيع ارتكاب أي جريمة دون كشفها. الآن الاحتلال يتخبط ويركن إلى الفيتو الأمريكي، ونحن نقول أن أمريكا وكل معاونيها من أذناب لن يفلحوا في مساعدة الصهاينة في الإفلات من العقاب، وسيأتي اليوم الذي يحاكم ويحاسب فيه قادة الاحتلال وأمل أن يكون ذلك قريبا، فليس هناك من هو فوق القانون، والجماهير والشعوب حية

للشعب، وعلى الحكومة والمجلس التشريعي أن يلاحق هؤلاء المجرمين الذي يساوون بين الضحية والجلاد ويريدون أن ينقذوا الجلاد من الإدانة المحققة أمام المحاكم الدولية، وهي جريمة كبيرة وخيانة عظمى.

هل هناك جهودا ما تبذلونها من أجل تعرية كيان الاحتلال وفضح جرائمه على المستوى الدولي؟

بالتأكيد هناك أساليب كثيرة لفضح الاحتلال على المستوى الحقوقي والقانوني والإعلامي وعلى كل المستويات من خلال التواصل الدولي والزيارات وورشات العمل والمحاضرات والنشرات والفعاليات التي تقوم بها الحكومة والمجلس التشريعي.

كيف تقمّ صورة كيان الاحتلال حاليا أمام الرأي العام العالمي؟

صورة الاحتلال تشوهت وبدأت تتراجع إلى الوراء بعد فضائحه وجرائمه التي ارتكبتها في القطاع والأداء الكبير لشعبنا من الصمود والثبات وكشف جرائم الاحتلال، كل ذلك ساهم في كشف وجه الاحتلال الحقيقي ورفع البرقع عن وجه القبح وفضحه أمام العالم، والاحتلال اليوم ليس كالاحتلال الأمس، والأعبية لم تعد تنطلي على المجتمع الدولي، والمنحنى البياني بدأ ينزل وهو ليس في صالح الاحتلال، والقادم سيكون أقسى وأكبر ضد الاحتلال، وأمل أن يكون قريبا محاكمة لقادة الاحتلال الصهيوني المجرمين وينال شعبنا حقه وتحرر مقدساته.

كيف تقيم عمل وأداء المؤسسات الحقوقية الفلسطينية إزاء العمل

الشهود الضحايا الأحياء من الجرحى وأناس همدت بيوتهم، وكل ما يساعد في كشف الجريمة وإدانة الاحتلال يتم رصده بصورة قضائية تصلح أن تكون ملفا متكاملا يرقى لرفعه أمام محكمة الجنايات الدولية، وعلى المجتمع الفلسطيني أن يتواصل مع "توثيق" حتى ننال حقنا ونرصده بصورة كاملة.

هل تعتقد أن تأجيل مناقشة تقرير غولdstون خمسة أشهر وتقرير فولك يشكل تواطؤا مفوضوحا يمهّد لعدوان جديد ضد حركة حماس في قطاع غزة؟

تأجيل غولdstون مرتين وتأجيل تقرير فولك الأخير ووقوف خريشة ضد اقتراح كان سيقدم للجمعية العامة للأمم المتحدة لتحصيل قرار يقضي برفع الحصار عن قطاع غزة، كلها جرائم ارتكبتها ويرتكبها خريشة الذي يعمل ضد مصلحة الشعب الفلسطيني، وهذا العمل يصب فقط في مصلحة الاحتلال الصهيوني وهو لن يفلح في النهاية، وشعبنا لن يسكت على ذلك وسيضعهم يوم ما أمام المحاكم الفلسطينية.

أكدت مصادر موثوقة أن إحدى المؤسسات الحقوقية قدمت معلومات مجانية للقاضي غولdstون إبان تحقيقاته في غزة حول قضايا ذات علاقة بالوضع الداخلي الفلسطيني ولا علاقة لها بجرائم الاحتلال الحربية.. برأيك ما الذي دفع تلك الجهة إلى ذلك؟ وما دور الحكومة والمجلس التشريعي في غزة للتصدي لمثل هذا الانحراف الوطني الخطير؟

أعتبر أن من قدم أي ادعاءات باطلّة لإدانة الحكومة فقد ارتكب خيانة عظمى

في المحاكم الدولية، والحكومة تدعم ذلك بكل قوة وتبذل جهدها للوصول إلى كل الضحايا وتوثيق الجرائم التي ارتكبت بحقهم لرفعها في المحافل الدولية، وسيبقى هذا الحق نفعله قدر ما نستطيع، وسنبقى نقاوم ونجاهد حتى ينال كل فرد فلسطيني وكل طفل وكل متضرر حقه كاملا، وهناك حقوق فردية وجماعية للمتضررين، ونحن نعمل جاهدين لتحصيل الحقوق الفردية و الجماعية على حد سواء كحكومة فلسطينية.

كيف تقيمون عمل لجنة توثيق جرائم الحرب التي تعمل تحت إشراف وزارةكم؟

عمل لجنة توثيق لم يسبق له مثيل في الحكومات السابقة ولا على مستوى منظمة التحرير الفلسطينية واعتقد أن عمل لجنة توثيق هو عمل قوي ومميز، فقد استطاعت هذه اللجنة في شهور عديدة أن توثق جرائم كبيرة، ودور "توثيق" ليس رصد جرائم الاحتلال في العدوان الأخير على غزة فحسب وإنما رصد الجرائم السابقة على طول فترة العدوان الاحتلال على فلسطين منذ أيام الانتداب البريطاني أيضا، وكذلك ما بعد العدوان على غزة، وما يقع يوميا من جرائم حرب، واللجنة توثق كل جريمة وفقا للمعايير الدولية من حيث شهادات الأفراد والشهود والتصوير وجمع الأدلة ومعاينة المكان وتوثق ذلك بتقارير طبية من الطب الشرعي، وتقارير من الشرطة، وآلية ارتكاب الجريمة، ورصد كل آثار العدوان من رصاص وفحص تربة وفحص جثة وتشريحها وما ترك من بقايا شظايا ورصد كل ذلك، وعمل فحوصات مخبرية وفحصها دوليا ومحليا، وأخذ إفادات

لبارك وليفني. وبعض قادة الاحتلال في سويسرا وغيرها لم يستطيعوا النزول من طائراتهم بعد أن فوجئوا بأوامر اعتقال ضدهم في تلك البلاد فعادوا أدرجهم خائبين، لذلك اعتقد أن هذا الموضوع له أثر كبير، والحكومة الفلسطينية تبذل كل ما تملك من أجل فضح جرائم الاحتلال والحصول على حقوق الشعب الفلسطيني، ولن يهدأ لنا بال ولن نقبل ولن نستقبل حتى نرى مجرمي الحرب الصهاينة أمام المحاكم الدولية وينال شعبنا حقوقه كاملة غير منقوصة.

هل تعتقد أن أهالي ضحايا الحرب الصهيونية يجب أن يكون لهم دور فاعل في إطار الدفع باتجاه تفعيل غولdstون والتقارير الأخرى عبر إقامة دعاوى فردية وجماعية أمام المحاكم الدولية المختلفة من أجل تشكيل لوبي ضاغط يساهم في تعزيز مواقفكم حيال تفعيل هذه التقارير؟

كلنا ضحايا الاحتلال، شعبنا ضحية الاحتلال، كل بيت أصيب بجريمة حرب من جرائم الاحتلال لكن التركيز على ضحايا العدوان الأخير على القطاع جيد، ولكل فرد من ضحايا شعبنا دور كبير يستطيع أن يلعبه في إطار ذاتي والتحرك من خلال التواصل مع مؤسسات حقوقية ومع الحكومة الفلسطينية ولجنة توثيق ومع المؤسسات الحقوقية للمطالبة بحقه، كذلك على المؤسسات الدولية أن تصل للضحايا لأنه ربما لا يعرف الكثير من هؤلاء الضحايا الطرق القانونية ولا يستطيع أن يصل لبعض المؤسسات فعلى المؤسسات أن تصل الضحايا وأن ترصد شكواهم وإعداد ملفات صالحة لرفعها

ردود فعل برلمانية فلسطينية وعربية

رئاسة التشريعي تحذر من براكين محرقة ت طال المنط



شهدت الجرائم الصهيونية المتعاقبة بحق المقدسات الإسلامية ردود فعل برلمانية غاضبة، فلسطينيا وعربيا، حذرت من اشتعال المنطقة بأسرها حال استمرار الإرهاب الصهيوني بحق المقدسات. وأدانت الفعاليات البرلمانية الصمت العربي والدولي تجاه الممارسات الصهيونية ضد المقدسات، داعية إلى انتفاضة ثالثة في وجه العريضة الصهيونية.

رئاسة التشريعي: ساعة الانفجار اقتربت

دانت رئاسة المجلس التشريعي بكل شدة الإرهاب الصهيوني الذي يزداد حدة يوما بعد يوم ضد المقدسات الإسلامية في ظل صمت عربي ودولي معيب، محذرة حكومة الاحتلال من التداعيات الخطيرة لحربها المجرمة ضد المقدسات الإسلامية.

ودعت رئاسة التشريعي شعبنا الفلسطيني بكافة قواه وشرائحه للانتفاض في وجه الظلم والعريضة الصهيونية التي تحاول استباحة مقدساتنا وسحق حقوقنا وتهويد أرضنا وتحويلنا إلى لا جئين في أوطاننا، مؤكدة أن المساس بالمقدسات لا يمكن أن يمر مرور الكرام.

واستهجن الصمت العربي الدولي ضد المجزرة الصهيونية بحق المقدسات، مشددة على أن ساعة الانفجار قد اقتربت وأن حكومة الاحتلال قد تجاوزت كل الحدود والمحرمات وأن استمرار إرهابها ضد المقدسات الإسلامية سوف يشعل براكين محرقة في المنطقة بأسرها قد لا يمكن التنبؤ بعواقبها.

وحملت رئاسة التشريعي السيد محمود عباس وحركة فتح مسؤولية تصاعد الإرهاب الصهيوني من خلال موافقتهم على استئناف المفاوضات مع الاحتلال مما فتح شهيته لتوسيع دائرة اللهب واقتراف مزيدا من الاستباحة والعدوان ومنحه الغطاء السياسي لإنفاذ مخططاته العدوانية ضد أرضنا وشعبنا وحقوقنا ومقدساتنا.

د. بحر: نحو خطوات عملية

من جهته دان د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي بشدة الهجمة الصهيونية الجديدة التي استهدفت المسجد الأقصى المبارك، مؤكدا أن اقتحام المسجد الأقصى المبارك يشكل أولى بنود الخطة الصهيونية العنصرية التي تستهدف تهويد سائر المقدسات الإسلامية والمسيحية، وخاصة بعد القرار العنصري الأخير الذي ضمت حكومة الاحتلال بموجبها المسجد الإبراهيمي ومسجد بلال إلى قائمة المواقع الأثرية اليهودية.

وشدد د. بحر على أن "المسجد الأقصى المبارك يشكل الهدف القادم لحكومة الاحتلال، وأن تقسيمه بات قاب قوسين أو أدنى"، مضيفا أن "وضع المسجد الأقصى في بؤرة الاستهداف الصهيوني، ومباشرة تطبيق خطة استهدافه عبر خطوات عملية تمهيدية وصولا إلى الغاية المقصودة، يشكل دلالة صارخة على حجم الاستباحة الصهيونية لحقوقنا ومقدساتنا، وبرهانا أكيدا على المدى الذي يمكن أن يبلغه العدوان الصهيوني المنظم خلال المرحلة المقبلة".

وأوضح د. بحر أن التواطؤ الإقليمي والدولي مع عدوان الاحتلال، بشكل مباشر أو غير مباشر، يشكل الدعامات الأبرز التي تشجع حكومة الاحتلال على التمادي في غيها والاسترسال في جرائمها، لافتا إلى أن الصمت الإقليمي والدولي على قرار ضم المسجد الإبراهيمي ومسجد بلال الأسبوع الماضي قد شكل عنصرا داعما للسياسة الصهيونية العنصرية، فيما أسهم تأجيل مناقشة تقرير غولدستون أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة الجمعة لمدة خمسة أشهر، في مزيد من العريضة الصهيونية، وأغراها بمزيد من الفجور والاستهداف والاستباحة لحقوقنا ولمقدساتنا، والتوغل أكثر فأكثر في استفزاز مشاعر أبناء شعبنا وأمتنا.

وبيّن د. بحر أن "استنقاذ المسجد الأقصى المبارك، وسائر المقدسات الإسلامية والمسيحية، من براثن الاستباحة والإجرام والاستهداف الصهيوني، يجب أن ينأى عن أشكال الإدانة التقليدية التي تعتمد لغة الشعارات الجوفاء، وأن يعمد إلى اجترار خطوات عملية وتبني برنامج عمل حقيقي، وفق رؤية منظمة وشاملة، تشارك فيها كافة القوى الوطنية والإسلامية، وسائر مؤسسات وشرائح وأطياف شعبنا"، مشددا على

"أن التوحيد خلف المسجد الأقصى والمقدسات الإسلامية والمسيحية في وجه الأخطار المحدقة التي تتهددها، بعيدا عن الاعتبارات الفصائلية الضيقة، كفيل بإحباط المخطط الصهيوني الإرهابي الذي يتوسع ويتمدد بشكل خطير في ظل غفلة عربية بالغة وتواطؤ دولي معيب".

واختتم د. بحر بالقول "إن هذه التطورات الخطيرة يجب أن تلقى موقفا حاسما وردا رادعا من جانب الدول العربية والإسلامية، والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، بدعم كامل من الشعوب العربية والإسلامية وكافة القوى الحية فيها، من أجل التصدي للخطر الصهيوني الزاحف الذي لا يهدد فقط باستباحة حقوق ومقدسات الفلسطينيين، بل يهدد بنشر إجرامه وإرهابه في عموم المنطقة العربية والإسلامية برمتها".

النواب الإسلاميون: صفقة للسلطة والعرب

بدورهم ندد النواب الإسلاميون في الضفة الغربية بالأحداث والاعتداءات التي وقعت في المسجد الأقصى والحرم الإبراهيمي، مؤكدين أنها شكلت صفقة للسلطة الفلسطينية والدول العربية التي وافقت على استمرار نهج المفاوضات، وهي تأكيد من الكيان الصهيوني على أنه ماض في سياسته التهودية والقمعية دون أن يأخذ بالاعتبار أي اتفاقات أو التزامات.

وأوضح النواب أن أحداث الأقصى والحرم الإبراهيمي هي دليل على أن التنازل لدولة الكيان وما يسمى باللجنة الرباعية يفهم من جانب المحتل بأنه ضعف عربي وفلسطيني ويُرد عليه بمزيد من الاعتداءات والغطرسة الصهيونية والتي ظهرت اليوم من خلال التعدي على المقدسات والمصلين المتواجدين فيها. وشدد النواب على ضرورة التمسك

بالحقوق والثوابت التي تحمي المقدسات الإسلامية وتبقى قضيتنا الفلسطينية عزيزة أبية صامد لا يقوى محتل على مجابعتها، منوهين إلى ضرورة التواجد الدائم في هذه الأماكن لحمايتها وإفشال مخطط المحتل في تهويدها والسيطرة عليها. وطالب النواب السلطة بأن تصارح الشعب الفلسطيني وتقولها عاليا بأن المفاوضات التي استمرت لأكثر من ١٨ عاما كان نتائجها الفشل، وأن أي جولة أخرى من المفاوضات سوف تواجه نفس المصير، مشيرين إلى أن أي تفويض للاستمرار في المفاوضات سي جلب مزيدا من الاعتداءات الصهيونية ومزيدا من الويلات وتمادي في الاستيطان وسلب الخيرات وتهويد المقدسات.

واستهجن النواب إعلان حركة فتح بأن مجزرة الأقصى وأحداث الحرم الإبراهيمي جاءت لإفشال المفاوضات وجولة ميتشل المرتقبة للمنطقة واعتبروه دليلا على قصور فهم هذه الحركة لطبيعة الكيان الصهيوني الذي يهدف إلى التهويد والسيطرة على المقدسات، وأنه سيستمر في سياسته العنصرية التي بدأها منذ احتلال فلسطين عام ٤٨.

وبارك النواب دور الجماهير والمواطنين الذين هبوا لنجدة المقدسات والدفاع عنها بصورهم

العارية، مطالبين الدول العربية والسلطة بدعم المقاومة والتخلي عن خيار المفاوضات والعودة لأحضان الشعب من خلال قرارات تستهدف مصلحة الأمة ولا تعين أعداءها عليها.

د. الرمحي: المنطقة إلى تدهور

إلى ذلك أكد النائب د. محمود الرمحي أمين سر المجلس التشريعي "إن ما قام به المغتصبون الصهاينة من محاولة اقتحام بإحات المسجد الأقصى؛ ما هو إلا تصرف أحمق وهمجي وغير مسؤول، وهو يدخل ضمن خطة للحكومة الصهيونية تهدف إلى تهويد المقدسات، ومن بينها مدينة القدس ومعالمها ومقدساتها، مضيفا أن ذلك التصرف يؤكد وجود مخططات من قبل الصهاينة للسيطرة الكاملة على المسجد الأقصى وباحاته.

ودعا الرمحي إلى هبة جماهيرية شعبية ورسمية من قبل الدول العربية؛ نجدة للأقصى والقدس والمقدسات الإسلامية التي باتت عرضة للانتهاك من جراء السكوت العربي الرسمي عن مثل هذه التصرفات الهوجاء، مؤكداً أنه يجب على المجتمع الدولي أن يلجم الحكومة الصهيونية ويضع حداً لمثل هذه التصرفات العنصرية.

وحذر من نشوب انتفاضة ثالثة من جراء الاستمرار في انتهاك حرمت

المقدسات في الأراضي المحتلة، مؤكداً أن مثل هذه التصرفات والأعمال اللا مسؤولة سوف تجر المنطقة إلى مزيد من التدهور وعدم الاستقرار.

د. البردويل: اقطعوا العلاقات مع الاحتلال

في ذات السياق شدد النائب د. صلاح البردويل على ضرورة "اندلاع انتفاضة ثالثة نصره للأقصى والقدس و المقدسات الإسلامية، التي تهود على مدار الساعة على يد العصابات الصهيونية وقطعان المستوطنين".

وأشار البردويل، خلال مسيرة نظمها حركة حماس في خانيونس الجمعة (٣٠٥) نصره للأقصى والمقدسات الإسلامية، إلى أن "ما يدور بالمسجد الأقصى من اعتداءات وتهويد وتدنيس على يد المستوطنين المتطرفين، هو اقتناص علني للظروف التي تمر بها القضية الفلسطينية، من تجاهل وصمت عربي وفلسطيني".

وطالب العرب بأن يعلنوا "وقوفهم إلى جانب الشعب الفلسطيني، وعدم إعطاء فرصة للاحتلال للتمادي في جرائمه، وعدم توفير غطاء له من خلال موافقتكم على استمرار المفاوضات"، مضيفا: "اقطعوا علاقتكم التجارية والسياسة والاقتصادية فوراً مع الكيان، وتحركوا، ليس أمامكم سوى شرف التصدي للمخططات المستشرية بحق المقدسات".

كما أعرب البردويل عن استغرابه من "تقصير منظمة اليونسكو العالمية ومنظمات حقوق الإنسان في لعب دورها، من خلال فضح الجرائم التي ترتكب بحق القدس والإبراهيمي وباقي المقدسات"، مؤكداً على أن "الاعتداءات الصهيونية على المسجد

النواب الإسلاميون: الاعتداءات ضد المقدسات شكلت صفقة للسلطة الفلسطينية

والدول العربية التي باركت نهج المفاوضات . وأي تنازل فلسطيني وعربي يواجهه

بمزيد من الغطرسة الصهيونية

غاضبة على ضم واقتحام المقدسات

سقة بأسرها حال استمرار استباحة وتهويد المقدسات

الأقصى مقدمة لخطر كبير يهدد المقدسات الإسلامية."

وأشاد البردويل بدور أهالي القدس والخليل وبيت لحم والمرابطين في المسجد الأقصى الذين يواجهون المخططات الصهيونية وعملية التهويد المستمرة بصدورهم العارية، مطالباً الجميع بـ "الوقوف إلى جانبهم ومساندتهم".

د. أبو حلبية: على الأمة التحرك
دعا النائب د. أحمد أبو حلبية إلى التحرك العاجل للدفاع عن المسجد الأقصى المبارك الذي يتعرض لهجمة صهيونية شرسة تتمثل في الاقتحامات اليومية له من قبل المغتصبين الصهاينة وقوات الاحتلال والجماعات المسيحية المتصهينة، بالإضافة إلى شبكة الحفريات والأنفاق التي تقوم بها سلطات الاحتلال بهدف تقويض أساسات المسجد الأقصى من أجل انهياره ليتسنى للاحتلال بناء الهيكل المزعوم على أنقاضه.

ولفت أبو حلبية إلى أن اقتحام المغتصبين الصهاينة المسجد الأقصى المبارك من أجل إقامة الطقوس التلمودية في رحابه؛ يدل على حجم العجز العربي والإسلامي، مشيراً إلى أن هذا العجز يتمثل في الصمت عن كل محاولات التهويد والاعتداءات على القدس ومقدساتها؛ الأمر الذي شجّع المغتصبين الصهاينة وسلطات الاحتلال على التماسدي يوماً بعد يوم في الاعتداء على المقدسات الإسلامية والمسيحية، وفي مقدمتها المسجد الأقصى المبارك الذي يتعرض لعمليات التهويد والاعتداء بشكل مستمر.

وأرسل أبو حلبية تحية إلى المعتكفين المسلمين الذين يرابطون في المسجد الأقصى المبارك من أجل الدفاع عنه من المغتصبين الصهاينة وشرطة الاحتلال التي حاولت إخراجهم وقامت بالاعتداء عليهم فأصابته واعتقلت العديد منهم، داعياً العرب والمسلمين في أرجاء المعمورة إلى الخروج إلى الشوارع للتظاهر ضد العدوان الصهيوني على المسجد الأقصى المبارك.

قفيشة: فرض بقوة السلاح

كما استنكر النائب د. حاتم قفيشة اعتداء جيش الاحتلال على وفد القضاة الشرعيين أثناء تظاهرتهم أمام الحرم الإبراهيمي، للإعراب عن غضبتهم واستنكارهم لقرار حكومة الاحتلال القاضي بضم الحرم الإبراهيمي إلى ما يسمى بـ "قائمة التراث اليهودي". وأكد أن هذا الإجراء من المحتل يؤكد أنه يبيت النية لتنفيذ سياسته بقوة السلاح والبطش بآبناء الشعب الفلسطيني دون أدنى رادع. وتوجه قفيشة بالتحية إلى جموع

القدس والمسجد الأقصى من الحرب الصهيونية التي تشن عليهم. ووجه الخصري التحية للمرابطين والمعتكفين في المسجد الأقصى وساحاته؛ الذين يحمون المسجد الأقصى ويحيطون في كل مرة محاولات اقتحامه وتدنيسه.

ودعا إلى مزيد من الدعم الشعبي في كافة محافظات الوطن بالصفة الغربية وقطاع غزة للمقدسيين وفلسطينيي الأراضي المحتلة عام ٤٨ الذين يشكلون درع الحماية للأقصى. وأشار الخصري إلى أن سلطات الاحتلال تمعن في تهويد القدس واستهداف المواطنين الفلسطينيين بكافة الوسائل؛ في محاولة منهم لتهجيرهم من أرضهم وإبعادهم عن المسجد الأقصى.

منصور: القدس خط أحمر

فيما حذرت النائب منى منصور من الخطر الذي يلف الحرم القدسي الشريف ويهدد المسجد الأقصى بشكل مباشر. قائلة: "في كل يوم دليل دامغ على تنامي الحفريات الصهيونية تحت الحرم القدسي، والانهيارات الأرضية في واد حلوة بالقدس مؤشر جديد وخطير".

وشددت منصور على أن الدور المطلوب عربياً وإسلامياً كبير جداً وخاصة من الشعوب الحية في هذه الدول. وقالت: "القدس للمسلمين أينما وجدوا وإن ذاد عن حماها الشعب الفلسطيني بما يستطيع. فلا يعني ذلك سقوط الدور عن العرب في الدفاع عن المقدسات".

وتابعت قائلة: "مللنا الدعوات والمناشدات وهذه المرحلة ستكون الفاصل بين من يعتبر القدس خطاً أحمرًا وينتفض من أجلها. وبين من وضعها بنداً لمفاوضات يستجديها من الاحتلال".

ورأت منصور في السعي لتحقيق الوحدة سعياً للحفاظ على المقدسات، مبدية استياءها من محاولات إفشال جهود رئيس المجلس التشريعي والنواب الإسلاميين في سبيل ذلك. والتي كان آخرها تعطيل عقد جلسة طارئة للمجلس التشريعي في رام الله كانت ستتناول قضايا هامة وعلى رأسها قضيتي: القدس والمصالحة.

م. الخصري: أوقات حاسمة
بدوره أكد النائب م. جمال الخصري رئيس اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار "أن مدينة القدس المحتلة والمسجد الأقصى يعيشان أوقاتاً تاريخية حاسمة وأوضاعاً غاية في الصعوبة.

وجدد الخصري الدعوة إلى القمة العربية المقرر عقدها في الجماهيرية الليبية أواخر الشهر الجاري، لوضع الملفات الفلسطينية المختلفة، ومن أبرزها القدس على بساط البحث. وشدد على أن المطلوب من القمة العربية ومن زعماء الدول العربية والإسلامية التدخل الفعلي لحماية

اعتادت الأمة عليها، ومن المفارقات أن تستجيب الحكومة الإسرائيلية لتطرف شعبيها واصلها، بينما لا تستجيب الحكومة العربية والإسلامية لشعوبها".

على صعيد آخر أدان "مجلس الشورى المصري" قرار الحكومة الصهيونية برئاسة بنيامين نتنياهو بضم الحرم الإبراهيمي في الخليل ومسجد بلال في بيت لحم إلى لائحة المواقع الأثرية التاريخية اليهودية، معتبراً ذلك خطوة جديدة في مسلسل تهويد المقدسات الإسلامية.

وأكد المجلس عدم شرعية قرار الحكومة الصهيونية؛ لأن "إسرائيل" هي قوة احتلال ولا يحق لها أن تضم هذه المواقع إلى قوائمها الأثرية.

وأهاب المجلس بالمنظمة الدولية للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو" المعنية بقوائم التراث العالمية -منع تنفيذ القرار "الإسرائيلي"؛ باعتباره خرقاً لمقررات القانون الدولي (اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية لعام ١٩٥٤م) التي لا تتيح لقوة الاحتلال ضم أراض من الإقليم المحتل، خاصة تلك المتصلة بالمقدسات الدينية والثقافية".

وأحال صفوت الشريف رئيس مجلس الشورى البيان بعد موافقة المجلس عليه إلى للجنة الشؤون العربية والخارجية والأمن القومي؛ لمناقشة الموضوع على وجه السرعة وإعداد تقرير يناقشه المجلس.

الأردن: مطالبات بطرد السفير الصهيوني

في ذات الإطار طالب حزب جبهة العمل الإسلامي الأردني الحكومة الأردنية بوقف التطبيع وطرد السفير الصهيوني من عمان، والسماح للفعاليات الشعبية المناصرة للمسجد الأقصى والحرم الإبراهيمي والمقدسات التي "تعرض

لعدوان صهيوني سافر".

وقال مسؤول الملف الفلسطيني في المكتب التنفيذي للحزب المهندس حسان ذنيبات: "نؤمن إدانة الحكومة لقرار الكيان الصهيوني ضم الحرم الإبراهيمي ومسجد بلال إلى قائمة الآثار اليهودية والاعتداء على المسجد الأقصى المبارك، غير أننا نأمل في أن تشرع الحكومة بإجراءات عملية رادعة من بينها طرد السفير الصهيوني من عمان، ووقف التطبيع والسماح للفعاليات الشعبية بالتعبير عن تضامنها مع الأهل هناك".

ولفت إلى أن "الصمت على تهويد الحرم الإبراهيمي سيغري العدو في المسارعة بتهويد الأقصى الذي لا يخفي الكيان أطماعه به".

وحث النظام الرسمي العربي إلى "استشعار خطورة الإجراءات الصهيونية"، منوهاً إلى أن الشعوب "تفلي ولا تستطيع الصبر طويلاً".

البرلمان العربي: جريمة حرب

من جهته أدان الاتحاد البرلماني العربي بشدة القرار الصهيوني بضم الحرم الإبراهيمي الشريف ومسجد بلال بن رباح إلى قائمة المواقع الأثرية اليهودية، معتبراً ذلك "خطوة خطيرة وجريمة حرب وقرصنة جديدة تضاف إلى جرائم الاحتلال المستمرة تجاه الحقوق التاريخية والتراثية للشعب الفلسطيني. واستكمالاً للمخطط الصهيوني الإجرامي الذي يستهدف المدينة المقدسة وتزوير تاريخها وطمس هويتها العربية - الإسلامية". وكان د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي أرسل رسائل للاتحاد البرلماني العربي والعديد من البرلمانات العربية والإسلامية عقب صدور القرار الصهيوني حذر فيها من خطورة القرار الصهيوني الذي اتخذته حكومة

الاحتلال ضد المقدسات الإسلامية، ودعا خلالها إلى أوسع تضامن عربي وإسلامي برلماني في مواجهة الخطوة الصهيونية العنصرية.

ودعا الاتحاد البرلماني العربي في بيان صحفي له مجلس الأمن الدولي واللجنة الرباعية إلى اتخاذ رادع بحق إسرائيل لمنعها من تنفيذ قرارها، كما أهاب بالرأي العام البرلماني الدولي والبرلمانات والمنظمات الإقليمية والدولية، رفع صوتها المندد بالإجراء الإسرائيلي وحث حكوماتها للضغط على إسرائيل للتراجع عن هذا القرار العنصري اللاشعري.

وناشد الاتحاد البرلماني العربي "الشعوب العربية وبرلماناتها وحكوماتها ومنظماتها أن تهب هبة واحدة دفاعاً عن المدينة المقدسة والمقدسات الإسلامية وأن تتخذ التدابير الفعالة للجم السلوك العدواني الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني والعمل الجاد لمواجهة هذا الإجراء اللاقانوني والإجرامي لسلطات الاحتلال الإسرائيلية".

وتابع البيان: "ليس صدفة أن قرار نتنياهو يأتي بالتزامن مع الذكرى السادسة عشرة لمجزرة الحرم الإبراهيمي الشريف الذي ذهب ضحيتها ٢٩ مواطناً فلسطينياً لثبّت دموية قادة الاحتلال الذي يعيشون سفك دماء الفلسطينيين وسرقة تراثهم وتاريخهم". مشيراً أن هذا القرار "يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي ولاتفاقيات جنيف الدولية التي تحرم العيب والاستيلاء على أمة ممتلكات فلسطينية تخضع للاحتلال. الأمر الذي يؤكد استخفاف حكومة إسرائيل واستهتارها. بل وتحديها القرارات الشرعية الدولية وإرادة المجتمع الدولي".



النائب م. إسماعيل الأشقر رئيس لجنة الداخلية والأمن في المجلس التشريعي وال

التفجيرات الأخيرة لا تشكل خطرا استراتيجيا على الاستقرار الأمني الراه

◆ لا مجال أمام حرب جديدة، والضربة المباشرة المركزة الخيار المفضل للصهاينة

أن المقاومة الفلسطينية تحاول إعادة بناء صفوفها وتكتيكاتها للعمل من جديد في الضفة الغربية. ولفت م. الأشقر إلى أن الظروف باتت مهيأة لانتفاضة ثالثة في الضفة، متوقعا أن ذهاب محمود عباس عن المسرح السياسي سيعجل من اندلاعها. من جهة أخرى أكد م. الأشقر أن جريمة اغتيال الشهيد محمود المبحوح ستترك تداعيات بالغة السلبية على الكيان الصهيوني ووضعها الدولي، مشيرا إلى أن ردة الفعل الباهتة من قبل أوروبا حيال هذه الجريمة الدولية يدل على مدى التواطؤ والتنسيق الأمني مع الكيان الصهيوني، وهذا ما يجعلنا نحمل الدول الأوروبية المسؤولية الثانية عن هذه الجريمة. وفيما يلي نص الحوار:

مشوهة وليست وطنية، مشيرا إلى أن الأجهزة الأمنية في غزة تعمل في ظروف استثنائية وصعبة لكنها تبقى أجهزة أمنية وطنية انبثقت من رحم المعاناة رغم الانتقادات والسلبيات التي تقع فيها. وأبدى م. الأشقر ثقة عالية في قدرة المقاومة الفلسطينية على صد أي عدوان صهيوني جديد، مؤكدا في الوقت نفسه بأن لا مجال أمام حرب جديدة، وأن الضربة المباشرة المركزة لنخب سياسية وعسكرية تشكل الخيار المفضل للصهاينة في الوقت الحالي. وأشار إلى أن أوضاع الضفة الغربية هي الأسوأ في ظل الانقسام وحكم فياض وعباس، داعيا إلى تحقيق المصالحة بما يشكل ضربة لجهود دايوتون وملحقاته الأمنية الفلسطينية، موضحا

أكد النائب م. إسماعيل الأشقر رئيس لجنة الداخلية والأمن في المجلس التشريعي والخبير في الشؤون الأمنية والاستراتيجية أن التفجيرات الأخيرة في قطاع غزة لا تشكل خطراً استراتيجياً على الهدوء والاستقرار الراهن رغم أنها تتصاعد أحيانا وتخفت أحيانا أخرى، منوها إلى أن تقييمه للوضع للأمني في غزة يصل إلى درجة الرضى بنسبة عالية جداً في ظل المعالجات الأمنية التي تتم وفق الإجراءات القانونية بشكل عام. وشدد م. الأشقر في حوار مع "البرلمان" على أن الأجهزة الأمنية في غزة عقيدتها عقيدة وطنية هدفها المحافظة على الوطن والمواطن وتطبيق القانون، في حين أن الأجهزة الأمنية السابقة كان هدفها تطبيق البروتوكولات الأمنية السرية والمحافظة على أمن الاحتلال، وبالتالي فإن عقيدتها عقيدة

لذلك فإن ملاحقة قادة الاحتلال أمام المحافل الدولية وعدم تحقيق أهداف الحرب جعل العدو الصهيوني يفكر في خطة عسكرية مختلفة من خلال ضربة عسكرية مفاجئة لقيادات ورموز سياسية بالدرجة الأولى لحركة حماس والحكومة في غضون مدة زمنية قد لا تزيد عن ٧٢ ساعة ومن ثم القول للعالم بأنه لم يضرب الشعب الفلسطيني بل ضرب مجموعة من المستهدفين والمطلوبين لديه، ولكن هذه الخطة مرتبطة بأوضاع حزبية صهيونية، ومرتبطة أيضا بعمليات عسكرية للمقاومة الفلسطينية تؤلم العدو الصهيوني أي تحتاج لتهينة وأرضية ميدانية ولا أتوقع أن تحدث خلاف ذلك إلا في ظل ظروف استراتيجية استثنائية.

كيف تقيم القدرة العسكرية الفلسطينية الداخلية في قطاع غزة إزاء التصدي لأية ضربة أو استهداف صهيوني جديد؟
في اعتقادي أن المقاومة الفلسطينية استطاعت بفضل الله وفي فترة وجيزة أن تطور ذاتها في العمل العسكري، وهذا التطور النوعي القياسي لها وهي الآن أكثر تمرسا في الميدان، حتى أنها أصبحت قادرة على التصدي لأي حرب قادمة، ففي حرب الفرقان فوجئ العدو الصهيوني بالعمليات النوعية ودهاء المقاومة الفلسطينية رغم قلة العتاد، لذلك اعتقد أن الكيان الصهيوني سيفكر ألف مرة قبل المواجهة العسكرية المباشرة مع المقاومة الفلسطينية أو الدخول إلى قطاع غزة، لأن إبداعات المقاومة وإخفاقات جيش الاحتلال أخرجت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، كون هذا الإخفاق ليس الأول بل سبقه إخفاق على الصعيد اللبناني.

لذا فالمستقبل للمقاومة واعتقد أن إبداعات فصائل المقاومة وحركة حماس سترسم مستقبلا مشرقا واستراتيجية للقضية الفلسطينية

هل تعتقد أن أي ضربة أو استهداف إسرائيلي لحركة حماس في غزة سوف تحقق أهدافها وتؤتي أكلها؟

الوطنية المنوط بها. **كيف تبدو الأوضاع الأمنية على الجبهة الفلسطينية – الإسرائيلية؟ يقال بأن هناك خطة عسكرية إسرائيلية جاهزة لضرب حركة حماس في غزة تنتظر اللحظة المناسبة لتنفيذها.. ما رؤيتكم لذلك؟ وما هي أبرز ملامح ومضامين الخطة العسكرية الإسرائيلية المحتملة؟**
نعيش الآن لحظات تهدئة غير معلنة بين الفصائل الفلسطينية والعدو الصهيوني، وفصائل المقاومة على قدر كبير من الوعي وتفهم مصالح شعبنا الفلسطيني الذي خرج لتوه من محرقة دفع فيها أعدادا كبيرة من الشهداء والجرحى، فبالتالي الفصائل الفلسطينية هي من تقرر مواصلة المقاومة بالطريقة التي تراها مناسبة، وفي اعتقادي أن العدو الصهيوني لا يفهم إلا لغة الحراب والمقاومة وهذا ما فعلته المقاومة الفلسطينية وعلى رأسها حركة حماس التي أفشلت كل المخططات الصهيونية في إضعاف المقاومة أو الإجهاد عليها كما كان معدا له سابقاً، واستطاعت كتائب القسام ومعها فصائل المقاومة الفلسطينية أن تحطم أسطورة العدو الصهيوني وأن تفشل كل مخططاته وأن تصمد لأكثر من ٢٢ يوما في أشرس حرب مرت منذ احتلال فلسطين عام ١٩٤٨، فخرجت المقاومة الفلسطينية منتصرة وهربت إسرائيل تجر ذبول الهزيمة ولم تحقق أهدافها، ورغم أن العدو الصهيوني الذي خطط لأكثر من ثلاثة أعوام لهذا العدوان واستخدم أكثر من سبعة ألوية وأكثر من نصف سلاح الطيران وكل أنواع الصواريخ والدبابات لكنه فشل فشلا ذريعا، وأدين من قبل المجتمع الدولي الذي رأي في تقرير غولدستون أن الكيان الصهيوني ارتكب مئات جرائم الحرب ضد الإنسانية مما أخرج الكيان الصهيوني أمام الدول الحليفة له مثل أوروبا وأمريكا، وأضعف التعاطف الأوروبي والأمريكي معه، وفي المقابل كان التعاطف عربيا وإسلاميا غير مسبوق مع المقاومة ومع الشعب الفلسطيني وخاصة أثناء العدوان.

قامت لجنة الداخلية والأمن بزيارة أفرع وزارة الداخلية (الشق الأمني منها)، وبدأت بالخدمات الطبية العسكرية ومرورا بالأمن الوطني ثم الشرطة، والأمن والحماية، والأمن الداخلي، والدفاع المدني، وفيما يتعلق بهذه الأجهزة لا توجد أجهزة أمنية في العالم تقتصر إلى مقومات العمل مثل الأجهزة الأمنية في قطاع غزة فهي تقتصر إلى الاحتياجات اللوجستية من سلاح ومقرات ومباني واتصالات وسيارات ولكنها في الوقت نفسه ذات كفاءة عالية في توفير الأمن، وهذا الوضع الأمني الذي وفرته الأجهزة الأمنية هو نموذج يحتذى به بالمقارنة مع الفترة السابقة إذا ما علمنا أن عدد الأجهزة الأمنية الآن يصل إلى ١٥ ألفا، كما تقتصر إلى مقومات العمل ولكنها استطاعت أن توفر الأمن والاستقرار في ظل التعقيدات الصعبة، في حين أن عدد أفراد الأجهزة الأمنية وصل سابقا إلى أكثر من ٥٥ ألفا وكانت الظروف مهيأة جدا لعملها ولكن الفلتان الأمني كان في أخطر مراحله حينها.

وفي اعتقادي أن الأجهزة الأمنية في غزة تميزت عن غيرها بقضية مركزية أساسية، وهي أن الأجهزة عقيدتها عقيدة وطنية هدفها المحافظة على الوطن والمواطن وتطبيق القانون، في حين أن الأجهزة الأمنية السابقة كان هدفها تطبيق البروتوكولات الأمنية السرية والمحافظة على أمن الاحتلال، وبالتالي عقيدتها عقيدة مشوهة وليست وطنية. ورغم قناعتي أن الأجهزة الأمنية في غزة أحدثت نتائج ايجابية كبيرة، إلا أننا وهنا لهم العديد من الانتقادات مثل التأخر في تأهيل ضباط وضباط الصف المفترض أن يكونوا في الأجهزة الأمنية، وأن الأجهزة الأمنية موجودة لخدمة الناس وليست موجودة للتسلط على الناس، أيضا من بين الانتقادات تقاعس وضعف بعض الأجهزة الأمنية في محاسبة أفرادها عندما يقوموا بأخطاء بحق أبناء شعبنا، لكن رغم كل ذلك هذه الأجهزة الأمنية تعمل في ظروف استثنائية وصعبة لكنها إلى حد كبير تبقى أجهزة أمنية وطنية انبثقت من رحم المعاناة وهي الممثلة الحقيقية لشعبنا الفلسطيني وممثلة لهوموميه وأوجاعه، وهي حتى هذه اللحظة تحقق الأهداف

كيف تقيم الوضع الأمني السائد في قطاع غزة، في ظل التفجيرات الأخيرة وما الذي أسفرت عنه تحقيقات الأجهزة الأمنية المختصة؟

لا شك أن الوضع في قطاع غزة بالغ التعقيد وأن الحكومة الفلسطينية حاولت قدر المستطاع أن توجد الهدوء والاستقرار، وهناك أشخاص يحاولون إعادة الفلتان الأمني، وقد استطاعت الأجهزة الأمنية في قطاع غزة أن تكشف أغلب هذه التفجيرات، وإن كان بعض هذه التفجيرات حسب التحقيقات الأمنية تعود لخلافات بين أو داخل بعض الفصائل وأخرى تعود إلى مجموعات تريد إعادة الفلتان الأمني مرة ثانية، وهذه مرتبطة ببعض الأشخاص الذين يحاولون تفجير بعض محلات الانترنت والمقاهي، والثالثة أن هناك أفرادا يريدون استهداف بعض قيادات الأجهزة الأمنية، وهؤلاء في اعتقادي لا يشكلون خطرا استراتيجيا على الهدوء والاستقرار القائم في غزة، ولكن هذه التفجيرات تتصاعد أحيانا وتخفت أحيانا أخرى، وتقييمي للأمن في غزة يصل إلى درجة الرضى بنسبة عالية.

هل أنتم راضون عن المعالجات والإجراءات والتدابير الأمنية التي تتخذها وزارة الداخلية حيال الخروقات الأمنية التي اقترفها البعض مؤخرا؟

المعالجات الأمنية بشكل عام تتم وفق الإجراءات القانونية، وعندما يتم استهداف بعض الأماكن ومقاهي الانترنت يتم إلقاء القبض على الفاعلين ومن ثم تحويلهم إلى القضاء، وعندما تكون هناك إشكاليات بين الفصائل يتم التفاهم معهم في إطار العلاقة مع وزارة الداخلية الفلسطينية، وعندما يتم ملاحقة الذين يقومون بالتفجيرات والذين يحملون الفكر المخالف للفكر الوسطي، فإن هؤلاء يتم اعتقالهم ومن يثبت ارتكابه لجرائم يحول إلى المحاكم، وتعمل الوزارة على تقديم المعالجات الفكرية لأصحاب الفكر المتطرف، كما تتعامل مع الخروقات حسب كل اختراق، أما فيما يتعلق بالعملاء فإنه يتم ملاحقتهم ومتابعتهم وتحويلهم إلى النيابة والقضاء، وأنا في اعتقادي أن المجتمع الفلسطيني والعوائل الفلسطينية قد اكتوت من الفلتان في السابق، وهناك تعاون بين الأجهزة الأمنية والمواطنين لأن الأمن متبادل وليس مفروضا من قبل وزارة الداخلية بشكل فوق.

بادرتم إلى جملة من الزيارات والإجراءات لتفحص وتفقد أوضاع الأجهزة الأمنية في قطاع غزة مؤخرا.. ما أبرز النتائج التي خلصتم إليها في هذا السياق؟ وما تقييمكم للأجهزة الأمنية في ظل التحديات الوطنية الراهنة؟

المقاومة الفلسطينية تحاول إعادة بناء صفوفها وتكتيكاتها من جديد في الضفة الغربية

جريمة اغتيال المبحوح ستترك تداعيات بالغة السلبية على الكيان الصهيوني ووضعه الدولي

الخبر في الشؤون الأمنية والاستراتيجية في حوار مع "البرلمان":

ن، والمعالجات الأمنية تتم وفق الإجراءات القانونية

◆ ذهاب عباس عن المسرح السياسي سيعجل باندلاع انتفاضة ثالثة

● **أوضاع الضفة الأسوأ في ظل الانقسام، وتحقيق المصالحة يشكل ضربة**

لجهود دايتون وملحقاته الأمنية الفلسطينية

● **اغتيال المبحوح يعكس تواطؤاً استخبارياً واضحاً، والدول الأوروبية تتحمل**

المسؤولية الثانية عن الجريمة وتداعياتها



أعتقد أن محاولة الكيان الصهيوني اغتيال رئيس المكتب السياسي لحماس عام ١٩٩٧ في الأردن وفشله في تحقيق هدفه يدل دلالة على أن الكيان الصهيوني يريد أن يستهدف كل القيادات المقاومة الفلسطينية كما فعل في اغتيال فتحي الشقاقي في جزيرة مالطا، والمحاولات الكثيرة لتنفيذ اغتيالات سواء في أوروبا أو الدول الأخرى، لذلك إسرائيل تعتبر أن أي مخالف لها عدوا يجب القضاء عليه لأنهم يستمدون استراتيجيتهم العدوانية في القضاء على الخصم والعدو من عقيدتهم المحرفة ومن إرهابهم وإجرامهم في قتل الآخرين.

قيل على لسان المسئول الأمني الأول في دبي أن أحد المقربين من الشهيد المبحوح هو الذي قام بنقل المعلومات عن الشهيد للموساد الصهيوني، ثم تواترت أخبار تثبت أنها غير صحيحة فيما بعد عن اعتقال بعض كواد حماس في دبي وسوريا.. ما تعليقكم على ذلك؟

المسؤول الأول عن قتل الشهيد المبحوح هو الموساد الصهيوني، وكل الدلائل والقرائن التي باتت واضحة تؤكد ضلوع الموساد الصهيوني في اغتياله، حتى وإن استعمل الموساد الصهيوني جوازات سفر أوروبية أو بعض عملائهم من هنا وهناك، وحتى إن نسق أمنياً مع بعض الدول الحليفة له إلا أن المتهم الوحيد أمام حركة حماس هو الموساد الصهيوني الذي يجب أن يدفع الثمن لاقتراحه هذه الجريمة النكراء، وهذه الجريمة تعتبر جريمة إرهابية دولية من الطراز الأول ويجب إدانتها ومحاسب مرتكبيها من قبل المجتمع الدولي.

ما تفسيرك لردة الفعل الباهتة أوروبياً حيال تزوير الموساد لجوازات سفر بعض الدول الأوروبية، وهل يعكس ذلك تواطؤاً أوروبياً ما أو على الأقل تنسيقاً استخبارياً مع الموساد؟

ردة الفعل الباهتة من قبل أوروبا حيال هذه الجريمة الدولية يدل على التواطؤ والتنسيق الأمني للعديد من الدول مع هذا الكيان الصهيوني، فكيف لدولة تمارس الإرهاب الدولي وتستخدم جوازات سفر مواطنيها في الاعتداء على دولة أخرى وعلى سيادة هذه الدولة وقتل أحد ضيوف هذه الدولة، هذا يدل على مدى التواطؤ مع الإرهاب الصهيوني ضد الدول العربية والإسلامية، ولو كان العكس لرأينا اجتماعاً عاجلاً لمجلس الأمن واجتماعاً للدول الأوروبية وحلف الناتو للشجب والاستنكار واتخاذ الإجراءات والتدابير التي قد تصل إلى تجيش الجيوش لضرب وتأديب هذا البلد الذي انتهك السيادة الأوروبية، وهذا ما يجعلنا نحمل الدول الأوروبية المسؤولية الثانية عن هذه الجريمة، كما أنها تتحمل المسؤولية عن ردة فعل المقاومة في الدفاع عن نفسها وفي القصاص من المجرمين الإرهابيين القتل الصهيانية.

القسام عدم تسليم أسلحتهم ومجابهة أي محاولة لاعتقالهم أو مصادرة سلاحهم. لذلك المقاومة الفلسطينية تحاول إعادة بناء صفوفها وتكتيكاتها للعمل مرة ثانية في الضفة الغربية.

متى يمكن أن تخرج العلاقة التي تربط حركة حماس بالنظام المصري من إطارها الأمني إلى فضاءها السياسي الرحب؟

حركة حماس فرضت احترامها على كل الأنظمة العربية والدولية والإسلامية لأنها لم تتدخل في شؤون هذه الدول ولم تعيث بأمنها وكانت حريصة في المقابل على أن لا تتدخل هذه الدول أو تؤثر على سياسة حركة حماس رغم أن حماس تختلف مع النظام المصري في المنطلقات الفكرية والسياسية إلا أن حركة حماس حافظت على العلاقة مع الشقيقة مصر وحافظت على أمنها ولم تسمح لأي من العابثين بالمس بالأمن المصري وهذا ما يشهد به الأخوة المصريون، وحركة حماس لم ولن تشكل خطراً استراتيجياً أو مرعياً على النظام المصري بل إن الخطر الحقيقي يأتي من قبل العدو الصهيوني الذي يهدد مصر.

لذلك نأمل أن يدرك الأخوة المصريون ذلك، وأن تخرج مقاربتهم مع حركة حماس من زاوية المعالجة الأمنية إلى الفضاء السياسي الرحب لما فيه خير ومصلحة البلدين الشقيقين ومصلحة القضية الفلسطينية في ظل التحديات التي تواجهها.

بالانتقال إلى جريمة اغتيال الشهيد محمود المبحوح في دبي.. هل تعتقد أن إسرائيل معنية بفتح جبهة جديدة في الخارج حالياً؟

جريمة اغتيال محمود المبحوح هي حماقة أخرى يرتكبها الكيان الصهيوني إضافة إلى حماقاته ضد شعبنا الفلسطيني في عدوانه الأخير على قطاع غزة، وهذه حماقة أحرجت حلفاءه الأمريكيين والغربيين الذين استخدمت جوازات سفرهم في جريمة دولية، وهذه حماقة جعلت الكيان الصهيوني في نظر العالم كيان إرهابي يمارس الإرهاب الدولي مدعوماً بتواطؤ أمريكي وصمت أوروبي مما أثر سلباً على تعاطف الرأي العام الأوروبي والأمريكي مع هذا الكيان، وسبب حرجاً كبيراً لهذه الدول أمام مواطنيها الذين استخدمت جوازات سفرهم في جريمة دولية، وكذلك أخرج هذه الدول في عدم إدانتها ومعاقبتها للكيان الصهيوني الذي اعتدى على سيادة دولهم باستخدام الجوازات المزورة.

لذلك فالواضح أن الكيان الصهيوني أراد أن يوسع دائرة المواجهة بينه وبين المقاومة الفلسطينية في الخارج، واعتقد أن لهذه حماقة تداعيات بالغة السلبية على الكيان الصهيوني وعلى وضعه الدولي.

هل تعتقد أن العدو يضع في دائرة استهدافه الخارجي كل القيادات السياسية للمقاومة أم أن الأمر قاصر على الكوادر والقيادات العسكرية فحسب؟

جهازه متخصصة بانسداد الأفق السياسي والتغول الاستيطاني الخطير في الضفة وتهويد القدس وطرده سكانها وهدم بيوتها واقتحام المسجد الأقصى وضم العديد من المقدسات الإسلامية مثل المسجد الإبراهيمي ومسجد بلال، والحواجز التي يزيد عددها عن أكثر من ٦٥٠ حاجز، والطرق الالتفافية وجدار الفصل العنصري، كل ذلك وغيره سيجعل شعبنا الفلسطيني يخرج في انتفاضة ثالثة ستكون أشرس من الانتفاضتين السابقتين ولن يكون ذلك بعيداً، وفي اعتقادي فإن ذهاب محمود عباس عن المسرح السياسي سيعجل باندلاع هذه الانتفاضة الثالثة.

هل تتوقع أن يتغير الواقع الأمني في الضفة في ظل أية مصالحة فلسطينية قادمة، وأن يعود لحركة حماس نشاطها وفعاليتها ولو نسبياً هناك أم أن الأمر يتعلق بالتزامات أمنية في إطار محددات سياسية لا تستطيع السلطة تجاوزها؟

حماس ترى أن المصالحة ستخفف الضغط عن أهلنا ومؤسساتنا في الضفة الغربية، وأقول إن الكثيرين في الطرف الآخر غير معنيين بالمصالحة في ظل وجود دايتون والمجموعة المتصهينة التي تصر بأن تبقى الأجهزة الأمنية في الضفة حامية للاحتلال، وأي متغيرات سياسية على الساحة الفلسطينية من قبيل تحقيق المصالحة ستؤثر بشكل مباشر عليها وستشكل ضربة لجهود "دايتون" الأمنية وملحقاته الأمنية الفلسطينية حتى أن العدو الصهيوني لو انسحب من الضفة الغربية فإن ذلك سيؤثر أيضاً على الأجهزة الأمنية، وأي انتفاضة فلسطينية قادمة ستجعل من فعالية وتأثير الأجهزة الأمنية على الشعب الفلسطيني في أضعف حالاته، لذلك نرى أن بقاء الوضع في الضفة الغربية على هذا الشكل يحقق أهداف الكيان الصهيوني، ويحول الأجهزة الأمنية إلى أداة دائمة للكيان الصهيوني، مما يؤثر على التماسك الوطني والمجتمعي في الضفة الغربية، لذلك حركة حماس ترى في المصالحة وإنهاء الانقسام مصلحة وطنية وإستراتيجية.

كشفت الأنباء مؤخراً عن إبطاء السلطة في الضفة للعديد من عمليات المقاومة ضد الاحتلال، هل يدل ذلك على حراك جديد للعمل المقاوم هناك أم أن الأمر يتعلق بمحاولات محدودة ليس لها ما بعدها؟

التنسيق الأمني وصل في فترة الانقسام إلى أعلى مستوياته، وهذا ما صرح به ليفني عندما قالت بأن التنسيق الأمني حقق أهدافاً ضخمة للكيان الصهيوني بإحباطه للعديد من العمليات العسكرية، لذلك نرى أن التنسيق الأمني خيانة وطنية يجب أن تجابه من الكل الوطني سواء كانت فصائل أو أحزاب أو منظمات أهلية أو جامعات أو حتى مواطنين عاديين، لأن الرضا عن وجود التنسيق الأمني معناه شرعة الخيانة في التعامل مع المحتل، وهذا الأمر لا يستقيم في الدفاع عن حقوق الشعب وثوابته، لذلك طالبت حركة حماس من أبنائها في كتائب

أعتقد بأن أي ضربة أو اجتياح أو استهداف صهيوني لأي من قيادات ورموز القيادة الفلسطينية سواء عسكرية أو أمنية سيقابل بفعل مقاوم يؤلم الكيان الصهيوني، ولقد عودتنا كتائب القسام أنها تستطيع أن تنال من الكيان الصهيوني في الزمان والمكان المناسبين، والشواهد على ذلك كبيرة جداً، لذلك فالكيان الصهيوني سيفكر ألف مرة قبل الإقدام على هذا الأمر.

كيف ترى الأوضاع الأمنية السائدة في الضفة الغربية في ظل سياسة الاستئصال الأمني والتنسيق مع الاحتلال؟

الوضع في الضفة بعد حالة الانقسام في أسوأ مراحلها في ظل حكومة فياض غير الشرعية وغير القانونية وغير الوطنية التي عينت من قبل محمود عباس، والتي عيّنت لتحقيق أجندة أمريكية إسرائيلية هدفها الأول تطبيق الشق الأمني من خارطة الطريق، فتحوّلت هذه الحكومة إلى حكومة أمنية بامتياز، وأصبحت تدّين بأجهزتها الأمنية للتنسيق الأمني الأمريكي "دايتون" وأصبح هو المرجع الأول لها لتنفيذ السياسات الصهيونية الأمريكية، وقامت هذه الحكومة الأمنية بالعديد من الجرائم تلخصت في إغلاق عشرات المؤسسات الأهلية والخيرية واعتقال أعداد كبيرة من قيادات ورموز حركة حماس السياسية والعسكرية والزج بمئات المعتقلين من أبناء حماس وقياداتها وملاحقة رجال المقاومة وتبع أماكئهم ومخابئهم واستخدام أبشع وسائل التعذيب بحقهم مما أدى إلى استشهاد العديد منهم. لذا التنسيق الأمني والتبادل الوظيفي أصبح سمة هذه الأجهزة، حتى أن "دايتون" تفاخر في أحد لقاءاته أنه استطاع أن ينجح الإنسان الفلسطيني الجديد، هذا الإنسان الممسوخ عن دينه ووطنه أصبح بصورة أو بأخرى الوجه الآخر للاحتلال، حتى أن سلام فياض كان يتباهى بالتنسيق الأمني ويعتبره من المصلحة الوطنية ويحذر المقاومة وخاصة شهداء الأقصى من الرد على جرائم الاحتلال، وبلغ الأمر حد مشاركة فياض في مؤتمر هرتسليا للحديث عن الأمن القومي الصهيوني وهي خطوة نوعية أراد أن ينتقل فياض خلالها من العمل على استئصال المقاومة إلى زرع الفكر الخياني من خلال إباحة العمالة والتنسيق الأمني في المجتمع الفلسطيني، لذلك حكومة فياض وعباس والعمالون في سلك الأجهزة الأمنية يرتكبون جرائم وخيانات وطنية سوف يحاسبهم الشعب الفلسطيني عليها طال الزمن أم قصر.

كيف لنا أن نتوقع أو ندعو إلى اندلاع انتفاضة فلسطينية ثالثة في الضفة في ظل القبضة الحديدية للأجهزة الأمنية في الضفة التي رعاها ويشرف عليها الجنرال الأمريكي "دايتون"؟

الشعب الفلسطيني ليس كبقية الشعوب التي تألف الدعة والراحة ولكنه أحياناً يمر في مراحل هدوء لكنه سرعان ما ينفجر. هذا الشعب مثل البركان. فهناك ثالوث الاحتلال والاستيطان والأجهزة الأمنية الفلسطينية تشكل أرضية لانتفاضة ثالثة. وأعتقد أن إرهابات هذه الانتفاضة أصبحت

وقائع جلسة المجلس التشريعي حول

التشريعي يدين الهجمة الصهيونية ضد المقدسات ويدعو

الدعوة لانتفاضة شعبية عارمة في وجه الاستباحة الصهيونية للمقدسات

هذا التقرير، ولقد كان من أشهر هذه الاعتداءات ما يلي:
أ- إحراق المسجد الأقصى المبارك في ٢١/٨/١٩٩٩م على يد المغتصب الصهيوني الأسترالي "دينس ريهام".

ب- الاستيلاء على حائط البراق وساحته الذي أطلق عليه الصهاينة كذباً "حائط المبكى"، ويقومون فيه طقوسهم وشعائرهم الدينية المزيّفة. ويسعى إلى توسيعه من جهة الجنوب من خلال هدمهم لتلة باب المغاربة.

ت- الاقتحام والتدنيس المستمرين والمتواصلين لهذا المسجد الأقصى، وإطلاق الرصاص الحي والمطاطي، وإلقاء القنابل المسيلة للدموع من قِبل الجنود ورجال الشرطة والقوات الخاصة وقوات حرس الحدود ومئات المغتصبين الصهاينة على حُرّاس المسجد وعلى المصلين المسلمين المرابطين داخل هذا المسجد المبارك وساحاته مرات كثيرة كان آخرها ما حدث في يوم الأحد الماضي ٢٨/١٠/٢٠١٠م؛ مما أدى إلى سقوط عدد كبير من الشهداء والجرحى من هؤلاء المصلين، واعتقال آخرين منهم في هذه الاقتحامات.

ث- استمرار منع المسلمين من سكان قطاع غزة والضفة الفلسطينية من شدّ الرحال إلى المسجد الأقصى المبارك والصلاة والرباط فيه. وكذلك تحديد سنّ معينة لأهلنا في القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٤٨م لدخول هذا المسجد للرجال والنساء على حدّ سواء.

٢- تواصل الحفريات والانضاق وازدياد وتيرتها أسفل المسجد الأقصى المبارك وساحاته؛ وتهدف هذه الحفريات إلى طمس معالمنا وآثارنا الإسلامية في هذه المساحة الواسعة التي تبلغ ١٤٤ دونماً. كما تهدف إلى محاولة استحداث تاريخ يهودي مكتوب بادعاء وجود الهيكل المزعوم ووجود آثار يهودية مزعومة أسفل هذا المسجد وأسفل ساحاته، والخطر في هذه الحفريات أنّها أصبحت تهدّد بشكل مباشر وخطير أساسات المسجد الأقصى وقواعده وجدرانه في أماكن عديدة، وكذلك تهدّد كثيراً من منازل أهلنا المقدسيين وعقاراتهم في محيط هذا المسجد المبارك؛ حيث تمّ رصد عدد من التشقّقات والانهيّارات في جميع أسوار هذا المسجد وداخل ساحاته وفي المنازل والأحياء الفلسطينية المحيطة به كان آخرهما ما أعلن عنه قبل يومين من انهيار رابع وجديد في الطريق الرئيس في حي وادي حلوة من بلدة سلوان.

٣- عدم سماح سلطات الاحتلال الصهيونية لدائرة الأوقاف الإسلامية في القدس بترميم ما يحتاج لذلك الترميم في المعالم الأثرية التابعة للمسجد الأقصى.

٤- بناء أكثر من ٦٠ كنيساً يهودياً وأكثر من ٥٠ بؤرة استيطانية صهيونية في محيط هذا المسجد في عقارات أهلنا المقدسيين التي تمّت مصادرتها والاستيلاء عليها من قبل السلطات الصهيونية.

٥- حائط البراق وساحته: يقع هذا الحائط وساحته في الجزء الجنوبي من السور الغربي للمسجد الأقصى المبارك، ويُعدّ هذا الحائط جزءاً لا يتجزأ من السور الغربي لهذا المسجد الأقصى المبارك، وقد عمدت سلطات الاحتلال الصهيونية إلى تحويل هذا الحائط وساحته زوراً وبهتاناً إلى ما يُسمّى حائط المبكى.

٦- تلة باب المغاربة: وهي التلة الواصلة بين حيي المغاربة والشرف -الواقعين غرب جنوب المسجد الأقصى- وبين باب المغاربة (الذي يطلق عليه باب النبي)، وهذه التلة تعدّ أثراً ومعلماً إسلامياً مهماً يؤدي إلى المسجد الأقصى، كما تُعدّ جزءاً لا يتجزأ من حي المغاربة الفلسطيني العربي الإسلامي، وهي التلة التي شرعت سلطات الاحتلال الصهيونية في شهر فبراير عام ٢٠٠٧م في إزالتها بالجرّافات الصهيونية، والان يقوم اليهود بعمل جسر ضخم مكان هذه التلة ليستغلّوه في اقتحام المسجد الأقصى المبارك متى بدا لهم ذلك، ولليبحث عن آثار صهيونية مزعومة تدلّ على وجود الهيكل المزعوم أو على أي آثار يهودية مزعومة، ولتوسيع حائط البراق باتجاه الجنوب ليضمّ أكبر عدد من اليهود واليهوديات أثناء أدايتهم لطقوسهم وصلواتهم المزعومة في

مسئولياتهم الوطنية والدينية والإنسانية في دعم صمود شعبنا الفلسطيني مادياً ومعنوياً.

وتمنّ بحر عالياً زيارة وفد الاتحاد البرلماني العربي لقطاع غزة بتاريخ (١٥-٢) التي كان لها الأثر الطيب على شعبنا وقضيتنا وزادت في عمق العلاقة الأخوية بين البرلمان العربي والمجلس التشريعي الفلسطيني وساهمت في كسر الحصار السياسي عن قطاع غزة.

ووجه بحر شكره العميق للشيخ أحمد بن محمد العيساني رئيس الاتحاد البرلماني العربي ورئيس مجلس الشورى العماني الذي استضاف زهرات فرقة بلدنا للثقافة والفنون في القاهرة على نفقة مجلس الشورى العماني وذلك لتكريم وفد اتحاد البرلمان العربي ورؤسائهم الذين زاروا غزة مؤخراً.

ورحب بحر بزيارة رؤساء البرلمانات العربية إلى قطاع غزة مطلع الشهر المقبل بعد القمة العربية بليبيا وفقا لما جاء ذلك على لسان رئيس اللجنة السياسية والأمن القومي للبرلمان العربي الانتقالي د. محمد أبو هديب.

تقرير لجنة القدس والأقصى

وتلا النائب د. أحمد أبو حلبية رئيس لجنة القدس والأقصى بالمجلس التشريعي تقريراً شاملاً وتفصيلياً عن التحديات والمخاطر التي تحيط بالمقدسات الإسلامية، وفيما يلي نص التقرير:

"إن سلطات الاحتلال الصهيونية تشدّد قبضتها على مدينة القدس، وتسارع من وتيرة اعتداءاتها وانتهاكاتها وإجراءاتها القمعية بحق الأرض الفلسطينية والإنسان الفلسطيني والمقدسات والمعالم والأثار الإسلامية والمسيحية؛ وذلك من أجل خوض معركة جغرافية وديمقراطية خطيرة في داخل هذه المدينة المقدسة في مساحة ٦٠٠ كم²، وهي المساحة المرشّحة لتنفيذ المشروع الصهيوني الكبير والخطير - مشرع القدس الكبرى - لإحلال أكثر من ٢ مليون مغتصب صهيوني وعدم السماح ببقاء أكثر من ١٠٪ من أهلنا المقدسيين في داخل هذه المساحة، وأخطر ما في هذه الهجمة الصهيونية الشرسة والمسعورة هو انتهاك قدسية المقدّسات الإسلامية والمسيحية وحرمتها تمهيداً لتغيير معالمها، وإضفاء الصبغة اليهودية للصهيونية عليها خاصة المسجد الأقصى المبارك؛ لذلك وجب التنويه في هذا التقرير للجنة القدس والأقصى في المجلس التشريعي الفلسطيني الذي يتضمن المخاطر التي تتهدّد هذه المقدسات في داخل المدينة المقدّسة وما حولها

على النحو التالي:

أولاً: الأخطار التي تتهدّد المسجد الأقصى المبارك: حيث تتمثل هذه الأخطار في قيام سلطات الاحتلال الصهيونية بالأمور التالية:

١- استمرار الاعتداءات الصهيونية المتكررة على المسجد الأقصى المبارك وساحاته، وعلى حراسه والمصلين فيه، وقد بلغت هذه الاعتداءات أكثر من ١٠٠٠ اعتداء منذ احتلال هذا المسجد المبارك حتى صياغة

عقد المجلس التشريعي جلسة عادية في مركز رشاد الشوا بمدينة غزة الأربعاء (٣-٢) ناقش خلالها التحديات التي تعصف بالمقدسات الإسلامية جراء الممارسات الصهيونية التي قامت بموجبها حكومة الاحتلال بضمّ المسجد الإبراهيمي ومسجد بلال إلى قائمة التراث اليهودي، والتهديدات الخطيرة التي تحيق بالمسجد الأقصى المبارك.

وقد أجمع النواب على إدانة الإرهاب الصهيوني ضد المقدسات، وضرورة اتخاذ كل ما من شأنه مواجهة التهويد الصهيوني الذي بدأ يأخذ أشكالا وأبعادا غير مسبوقة، داعين إلى انتفاضة شعبية عارمة وهبة عربية وإسلامية واسعة لنصرة المقدسات.

د. بحر: دعوة عربية لكسر الحصار

وتمنّ د. أحمد بحر لدى افتتاحه الجلسة هبة شعبنا الفلسطيني في الضفة والقطاع وأراضي ٤٨ انتصاراً للأقصى واستنكاراً لقرار الاحتلال ضمّ المسجد الإبراهيمي ومسجد بلال بن رباح للآثار اليهودية، موجها التحية لطلاب الجامعات في مصر الشقيقة الذين هبوا لنصرة المقدسات من خلال مسيرات غاضبة.

وأوضح بحر أن القدس آية في كتاب الله لن يستطيع أحد مهما كان أن يشطبها من ذاكرة الأمة مهما فعلوا من تهويد أو تهجير أبو حضر للأنفاق، مناشدا القمة العربية التي ستعقد أواخر هذا الشهر في ليبيا أن يضعوا قضية القدس والمقدسات على سلم أولوياتهم، مؤكداً أن القدس أمانة في أعناق كل العرب والمسلمين، وأنها ليست للفلسطينيين فحسب بل لكل مسلم.

ودعا بحر القادة والزعماء لزيارة غزة للإطلاع بأمّ أعينهم والعمل على كسر الحصار وفتح المعابر، موجها شكره للأشقاء في مصر على فتح معبر رفح وتمديد أيام العمل فيه، داعيا الأخوة المصريين إلى فتح المعبر ليلا ونهاراً أمام أبناء شعبنا المحاصر.

وطالب الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامية أن يتحملا



الاستباحة الصهيونية للمقدسات

والأمة لتحمل مسؤولياتها تجاه الأقصى والمقدسات وفلسطين

◆ دعوة القمة العربية المقبلة لنصرة المقدسات والارتقاء إلى مستوى التحديات

هذا المكان الطاهر المقدس المبارك.

ثانياً: الأخطار التي تتهدد المساجد داخل مدينة القدس وما حولها: لم تسلم مساجدنا في القدس من الاعتداءات والانتهاكات الصهيونية، فقد تم إغلاق مساجد، وتحويل مساجد أخرى إلى كنس يهودية، ومساجد أخرى إلى مرابض إبل وأغنام، ومساجد أخرى إلى حانات وبارات للرقص والمجون؛ وذلك من أجل تدنيس حرمة هذه المساجد وقديسياتها. كما تم هدم أجزاء من بعض هذه المساجد، ومن هذه المساجد -على سبيل المثال لا الحصر- ما يلي:

١- المسجد الإبراهيمي في مدينة الخليل: إن أرض الخليل بما فيها المسجد الإبراهيمي وقف إسلامي، أوقف الرسول صلى الله عليه وسلم جزءاً منها للصحابي/ تميم الداري، وباقي الأرض موقوفة على أبينا إبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام وهي مدونة باسم وقف خليل الرحمن، إضافة إلى أننا نحن المسلمين ورثة أبينا إبراهيم عليه الصلاة والسلام ورسائله كما قال الله تعالى: [إِنَّ أَوَّلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لِلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ]، وليس لليهود أي حق في هذه المدينة بصفة عامة وفي المسجد الإبراهيمي بصفة خاصة، ولقد قام الاحتلال الصهيوني بمئات الاعتداءات على المسجد الإبراهيمي بالخليل من أشهرها المجزرة البشعة التي حدثت صباح يوم الجمعة ١٥/رمضان/١٤١٤هـ الموافق ١٩٩٤م حيث قام المغتصب الصهيوني الحاقق "باروخ غولد شتاين" بإطلاق الرصاص من سلاحه الرشاش على المصلين المسلمين أثناء تأديتهم صلاة الفجر، وقد بلغ عدد الشهداء داخل المسجد تسعة وعشرين شهيداً وواحداً وثلاثين شهيداً خارجه إضافة إلى مئات الجرحى داخل المسجد وخارجه، كما قام المحتلون الصهاينة بتقسيم المسجد الإبراهيمي بين المسلمين واليهود، ومن أخطر هذه الاعتداءات الصهيونية على هذا المسجد هو قرار الحكومة الصهيونية في يوم الأحد ٢٠١٠/٢/٢٨م بضم هذا المسجد إلى ما يسمى التراث اليهودي العالمي.

٢- مسجد بلال بن رباح في بيت لحم: سُمي بذلك نسبة إلى الصحابي الجليل بلال بن رباح رضي الله عنه تخليداً لذكراه، كما يسمى هذا المسجد بمسجد القبة بعد أن أضيفت القبة للبناء الأصلي، وهذه المنطقة كلها وقف إسلامي، ولحُب المسلمين لهذه القبة الطيبة الطاهرة فقد جعلوا أرضها وما فيها من شجر مثمر وقفاً يستفيدون منها للمسجد، والمالك الحقيقي لهذا المسجد والمقبرة المحيطة به والمسئول عن المحافظة عليه هي الأوقاف الإسلامية فقط، وأدعاء اليهود بأن هذا المكان هو قبر راحيل ادعاء باطل لا أصل له.

٣- المسجد العمري القديم في قرية أم طوبا: وهو المسجد الذي بُني في عهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وقد هدمت سلطات الاحتلال الصهيونية الجزء المضاف إلى هذا المسجد بأدعاء بناء هذا الجزء المضاف بدون ترخيص.

٤- مسجد بلدة عين كارم: وهو المسجد الذي تجري عين الماء من تحته، وقد أغلقته سلطات الاحتلال الصهيونية بالكامل، ومنعت رفع الأذان وإقامة الصلاة فيه مع بقاء مئذنة هذا المسجد فقط.

٥- مسجد قرية المالحة: وهو المسجد الذي استولى بعض اليهود على أجزاء منه حولها إلى بيوت لهم يقضون أوقاتاً طويلة فيها، وعلى سقف هذا المسجد يقوم اليهود بالسُّكْر وشرب الخمر والرقص في حفلات ماجنة تتواصل إلى ساعات متأخرة من الليل.

٦- مسجد عبد الله بن عمر: وهو المسجد الذي يُعرف بالمسجد العمري الصغير، والواقع في حي الشرف جنوب المسجد الأقصى المبارك، وقد أغلقت السلطات الصهيونية هذا المسجد بالكامل، ومنعت الصلاة فيه، كما بنى اليهود بجواره كنيسة يهودياً على أرض وقف تابعة للمسجد.

٧- مسجد الديسي: وهو المسجد الواقع في حي الشرف جنوب المسجد الأقصى المبارك، والذي منعت سلطات الاحتلال الصهيونية رفع الأذان فيه في جميع

الصلوات الخمس، كما تمنع الصلاة فيه في أوقات الفجر والمغرب والعشاء، ولا تسمح هذه السلطات الصهيونية إلا بإقامة صلاتي الظهر والعصر فيه، كما أقامت السلطات الصهيونية عشرات الكنس اليهودية بين هذا المسجد وبين المسجد العمري الصغير (سابق الذكر) في الحي نفسه، وينفخ اليهود في هذه الكنس بالأبواق والمزامير.

٨- مسجد القلعة: وهو المسجد الذي يقع في منطقة باب الخليل المؤدي إلى المسجد الأقصى المبارك من جهة الغرب، والذي تم تحويله من قبل السلطات الصهيونية إلى متحف يهودي، كما تم تحويل ساحاته وأبنيته الوقفية إلى مزار سياحي يحكي أساطير الهيكل المزعوم.

٩- مسجد قرية بيت لفتا: وهو قريب من عين الماء الموجودة في هذه القرية، وهذا المسجد يتم تدنيسه وانتهاك حرمة يومياً؛ وذلك بممارسة اليهود واليهوديات الرذيلة والسلوكيات المشينة وتعاطي الخمر فيه.

١٠- مسجد بلدة النبي صموئيل: وهو مسجد كبير، وله مئذنة عالية، ومحاط بأثار من العهد المملوكي، وله عدد من الطوايق، تم احتلاله عام ١٩٤٨م، بقي في محيطه بيوت قليلة، ويصلى فيه بعض المصلين المسلمين من القرى المجاورة مثل قرية بيت كُسا، وهذا المسجد منعت السلطات الصهيونية رفع الأذان من على مئذنته، بل يُرفع الأذان بسماعة صغيرة من الساحة الخارجية وبصوت منخفض، وقد تم استيلاء جماعات يهودية بالقوة على الطابق السفلي من هذا المسجد وحولوه إلى كنيس يهودي، وعلى باب هذا المسجد يقوم اليهود بقراءة تراثيم "التناخ" بصوت مرتفع لإزعاج المصلين المسلمين، كما تقوم اليهوديات برفع أصواتهن في جنبات المسجد وساحاته في صورة استفزازية لمشاعر هؤلاء المصلين، وقد أقام اليهود مدرسة تلمودية أمام المسجد يُطلق عليها "يشيفاه".

١١- مصلّى الغرباوي: وهو موجود في قرية المدينة المهجر أهلها منذ عام ١٩٤٨م، وقد غطت السلطات الصهيونية محرابه، وملأت هذا المصلّى بكتب التناخ وبالشمع، كما تم تحويل هذا المسجد إلى كنيس يهودي يحمل اسم "متياهو"، وتم عمل نصب تذكاري لأسماء عشرات الجنود اليهود الذين شاركو في ارتكاب جرائم حرب ضد أهلنا الفلسطينيين خلال نكبة ١٩٤٨م، وقد أصبح هذا المصلّى مزاراً لجنود الاحتلال الصهيوني يومياً.

ثالثاً: الانتهاكات الصهيونية بحق المقدسات المسيحية في القدس: وتتمثل -على سبيل المثال- فيما يلي:

١- إقدام متطرف يهودي على اقتحام كنيسة القيامة وتوجه إلى عدد من الرهبان في ساحة القيامة في القدس في محاولة منه للإعتداء عليهم.

٢- سلطات الاحتلال الصهيوني تمنع مسيحيي قطاع غزة والضفة الفلسطينية من حضور صلوات في كنيسة القيامة، وتحول مدينة القدس إلى ثكنة عسكرية، وقامت الشرطة الصهيونية بمحاصرة هذه الكنيسة؛ وذلك أكثر من مرة خاصة في أيام الأعياد

المسيحية.

٣- اعتداء السلطات الصهيونية على "كنيسة عمّواس" في بلدة القبيبة في بداية شهر فبراير الماضي.

٤- استيلاء السلطات الصهيونية على أرض تابعة لكنيسة الروم الأرثوذكس في المدينة المقدسة بادعاء أنها بيعت لهم من قبل رئيس أساقفة الروم الأرثوذكس اليوناني السابق.

التوصيات

لكل ما سبق من اعتداءات وانتهاكات وجرائم حرب صهيونية بحق الإنسان والأرض والمقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس فإننا في لجنة القدس والأقصى بالمجلس التشريعي الفلسطيني نؤكد على ما يلي:

١- استنكار منع رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني الدكتور عزيز دويك والأخوة النواب في الضفة الغربية من دخول مقر المجلس التشريعي في رام الله لحضور جلسة المجلس التشريعي.

٢- مطالبة منظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية بالقيام بالدور المطلوب والمنوط بها في الدفاع عن قدسنا وأقصانا ومقدساتنا الإسلامية والمسيحية، وتفعيل دوريهما في نصرة أهلنا المقدسيين؛ وذلك بتحريض العرب والمسلمين والعالم على دعم صمود هؤلاء الأهل بالمال والإعلام، وتفعيل البعد القانوني والقضائي في قضية القدس خاصة فيما يتعلق بجرائم الحرب الصهيونية داخل المدينة المقدسة وفيما حولها.

٣- مطالبة القادرة والحكام العرب الذين سيجمعون في مؤتمرهم القادم المزمع عقده في طرابلس بلبيبا في أواخر هذا الشهر (مارس) بأن يكون على مستوى اختيارهم حكماً لشعوبهم وعلى ما يحدث في القدس والأقصى والمقدسات، ويفعلوا دورهم في نصرة قضيتنا في القدس، والعمل على تحريك قضايا جرائم





بحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح لعام ١٩٥٤م والبروتوكول الثاني الملحق بها، والاتفاقية الخاصة بحماية التراث العالمي والثقافي والطبيعي لسنة ١٩٧٢م، والبروتوكول الإضافي الأول المتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة وهذا ما أكدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار رقم ١٤٧/٣٦ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٨١ في الفقرة (٦)، وغير ذلك من الاتفاقات واللوائح والمعاهدات التي تنص على الحماية القانونية الدولية للمقدسات والآثار الدينية والتاريخية ودور العبادة والممتلكات الثقافية وغير الثقافية الخاصة بها وعدم تدميرها أو سرقته أو نهبها أو العبث بها أو تدنيسها أو الاعتداء عليها بأي شكل كان.

١٢. نطالب الفلسطينيين باسمكم جميعاً بضرورة إتمام المصالحة والعودة إلى حالة الوفاق الوطني وإنهاء حالة الانقسام ونبد الفرقة حتى تتوحد جميع الجهود لنصرة القدس والأقصى المقدسات ودعم مشاريع صمود أهلنا المقدسيين والتي تحتاج منا جميعاً جهوداً جبارة وعديدة مالياً وإعلامياً وقانونياً وغير ذلك.

د. دويك: التفريط محذور

من جهته وجه د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي في كلمته تحية لشعبنا الفلسطيني في الداخل والشتات، متسائلاً: "إذا كانت القدس والاعتداء عليها وأقدس المقدسات فيها "أولى القبلتين وثالث الحرمين" لا تجمع نواب الشعب الفلسطيني، فإنني أظن أن أي قضية أخرى تتقازم إلى جوار هذه القضية، قضية القدس وأقصاها والخليل وحرمة الإبراهيمي وبيت لحم ومسجد بلال بن رباح؟".

ودان دويك تصاعد الاعتداءات الصهيونية على مقدساتنا وأرضنا ومدننا المقدسة وأرضنا الطيبة الطهور التي قدسها الله سبحانه وتعالى وبارك فيها مثلما بارك المسجد الحرام في مكة، محذراً من التفريط بأي منهما معروف في حكم الإسلام.

وخاطب دويك النواب قائلاً: "لقد اختاركم الله لمهمة عظيمة، وكما قال الشاعر "لقد رشحوك لأمر لو فطنت له فارباً بنفسك أن ترعى مع الهمل"، موضحاً أن الهمل كثر هذه الأيام وأن النواب هم زبدة الأمة.

وأثنى دويك على ما جاء في تقرير لجنة القدس والأقصى، مشيراً إلى ضرورة العمل الجاد والدفع باتجاه إنجازها على أرض الواقع كون ذلك أقل ما نقدم للدفاع عن أقصانا ومساجدنا، فالأرض أرضنا والقدس قدسنا والخليل خالينا والعدو ليس له شبر فيها على الإطلاق.

وجدد دويك تحيته للنواب، سائلاً الله عز وجل أن يبارك في جهودهم وجهادهم، معطياً الكلمة للدكتور أحمد بحر لمتابع الجلسة، مفوضاً إياه لكي يقوم بكافة المهام التي تقوم بها رئاسة هيئة مكتب المجلس التشريعي.

هنية: إجراءات لحماية القدس

بدوره وجه إسماعيل هنية رئيس الوزراء في كلمته تحية لأهالي الضفة والخليل وبيت لحم على الهبة الشعبية الجماهيرية التي قاموا بها، والتي أعادت إلى الذاكرة أبطال الحجارة الذين يواجهون الاحتلال الغاصب.

وأوضح هنية أن مسألة الخطابة والبيان ربما تتطلب من صناع القرار في المنطقة أن ينطلقوا من مربعا إلى مربع الفعل والعمل، إلا أن هذا لا يقلل من أهمية هذه البيانات والجلسات والخطاب التنويري الذي يدفع الأمة إلى مصاف الوعي لما يحدث في

فلسطين، مضيفاً أن الكلمة اليوم أصبحت طلقة في ظل الهجوم على الأمة ومقدساتها، وحينما يقف نواب الشعب في مثل هذه الجلسات في ظل الخطاب الإسلامي الملتزم بمقاومة الصهيونية بكل أشكالها فإننا ندرك ضرورة تحرك الأمة بشكل أكثر فعالية من أجل القدس والأقصى والخليل.

وأكد أن الحكومة سوف تتخذ من الإجراءات والسياسات ما يحمي القدس ويحافظ عليها ومقدسات الشعب الفلسطيني وبما يعمل على توعية شعبنا وأمتنا بهذا الميراث الخالد، مشيراً إلى أن وزارة التربية والتعليم بدأت بتنفيذ برنامج على مستوى قطاع غزة، عبر إدخال مادة في البرامج التعليمي عن القدس، معتبراً ذلك شكلاً

الحرب الصهيونية في القدس ومحيطها ومقدساتها؛ وذلك بتفعيل البعد القانوني والقضائي ضد قادة العدو الصهيونية السياسيين والعسكريين والشرطيين والأمنيين.

٤. مطالبة رؤساء البرلمانات العربية والإسلامية وفي العالم الحر بضرورة دعم صمود أهلنا في القدس لمواجهة المخططات الصهيونية قبل فوات الأوان؛ وذلك من خلال ما يلي:

أ- تشكيل لجنة القدس وفلسطين في كل برلمان كإحدى اللجان الدائمة في هذه البرلمانات.

ب- سن القوانين اللازمة من أجل تحريم وتجريم التنازل عن القدس والمقدسات.

ت- تشكيل الطواقم اللازمة لرفع قضايا لدى المحاكم والمحافل الدولية لمقاضاة القادة الصهاينة على جرائم الحرب الصهيونية على أهلنا ومقدساتنا وأرضنا في القدس.

٥. مطالبة الأمتين العربية والإسلامية باعتبار يوم الجمعة (٢٠١٠/٣/٥) يوم غضب عام نصرته للمقدسات والقدس على المستوى الفلسطيني والعربي والإسلامي.

٦. مطالبة الأمتين العربية والإسلامية والعالم أجمع إلى التحرك العاجل والفوري على جميع الصعد للجم الحكومة الصهيونية المنفلتة من عقابها وإلزامها بعدم المساس بأي من الممتلكات والمقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس.

٧. ضرورة توحيد الجهود العربية والإسلامية لنشر الوعي بما يحدث في القدس، على اعتبارها ركيزة للاستقرار والأمن العالمي والتحذير من خطر التطرف الصهيوني الذي يتنامى في المنطقة مما يهدد استقرار الأمن العالمي.

٨. تأكيد مطالبة وزراء التربية والتعليم العرب بضرورة تضمين تاريخ القدس والمقدسات في المناهج التعليمية في المدارس والجامعات العربية.

٩. تكثيف الجهد الإعلامي العربي والإسلامي عالمياً، وإبراز قضايا القدس عبر وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة بلغات العالم.

١٠. مطالبة الهيئات والمنظمات المسيحية في العالم الوقوف إلى جانب أخوانهم المسيحيين في القدس أمام هجمة الاستيطان اليهودي على الأرض المقدسة.

١١. مطالبة المنظمات الدولية كمجلس الأمن الدولي والجمعية العمومية للأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو ومنظمات حقوق الإنسان في العالم بالعمل الجاد والفاعل لتفعيل القرارات والاتفاقات والأعراف الدولية التي تتوافق مع الواقع المرّ والأليم في مدينة القدس وما حولها ومقدساتها وعلى رأسها المسجد الأقصى المبارك مثل: تصريح بروكسل لعام ١٨٧٤م، ولائحة لاهاي الرابعة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية لعام ١٩٠٧م، واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩م والبروتوكولين الأول والثاني الملحقين بهذه الاتفاقية، واتفاقية لاهاي الخاصة



من الأشكال التي تعتمدها للحكومة في سبيل بقاء القدس وفلسطين في أعماق جيلنا الفلسطيني.

وشدد هنية على أن الحكومة تعتبر القدس عاصمة أبدية للثقافة العربية، وليس لعام واحد، فنحن أمام سرقة التاريخ وتزوير الحقائق مؤكداً أننا نريد تثبيت أن القدس عاصمة أبدية وعاصمة أبدية للفعل السياسي العربي والإسلامي، ونطالب العواصم العربية باعتماد القدس عاصمة للحراك والتحرك العربي، وسنوجه رسالة إلى قادة الأمة باعتماد القدس عاصمة أبدية وعاصمة للحراك العربي.

وأكد هنية أن الحكومة لم تعط أي غطاء للمفاوضات سواء أكانت سرية أو علنية، مباشرة أو غير مباشرة، وأن الحكومة لا تقرر للمفاوض أن يذهب للمفاوضات في ظل الهجوم على القدس والأقصى، وستبقى في مربع المناعة والرفض لهذه المفاوضات، مشدداً على أنه كان ينبغي أن يكون هناك موقفاً أكثر تماسكاً من لجنة المتابعة العربية رداً على ما يجري في القدس والأقصى إلا أن القرار العربي يسير بشكل انحداري، وأن الحكومة الفلسطينية تلتزم بأنها لن تعطي أي غطاء سياسي أو أخلاقي أو وطني للعودة للمفاوضات في ظل ما يتعرض له المسجد الأقصى والحرمة الإبراهيمي في مدينة الخليل، داعياً لجنة المتابعة العربية إلى إعادة النظر في مباركتها للمفاوضات مع الاحتلال.

وأوضح الحكومة سوف تقوم بحركة نشطة في إطار الاتصالات السياسية مع الرسميين والشعبين والعلماء من أبناء شعبنا لتوفير الدعم المالي لأهلنا في القدس، مستحضراً المشروع الوقفي الذي وضع له حجر الأساس في قطر ليكون مشروعاً كاملاً لأهل القدس بحيث يصل ريعه إلى ١٠ مليون دولار لأجل القدس، مشيراً إلى أن هناك مشاريع وقفية خصصت للقدس وأهل القدس وأن الحكومة سوف تتابع هذه المشاريع وسوف تجري اتصالات مع بعض الدول لتوفير وتعزيز صمود شعبنا في القدس ومواجهة سرقة الأراضي والمنازل وتثبيت الحق العربي والإسلامي فيها.

وشدد على أن الحكومة ستبقى وفيه لخط المقاومة الباسلة وخط المصالحة الوطنية من أجل القدس والخليل والضفة، واستشعاراً بالمسؤولية وبخطورة المرحلة التي نمر بها، مبدياً الاستعداد الكامل لبحث كافة الأفكار الإبداعية والخلاقة من أجل إنجاح المصالحة الوطنية الحقيقية.

**الدعوة إلى تكثيف الجهد
الإعلامي عربياً وإسلامياً
نصرة للمقدسات، والتحذير**

يوم نفتح عيوننا على جرائم العدو الصهيوني ثم نهب ونسحب ونستنكر ونستغرب حتى استنفذنا عبارات الشجب والاستنكار وعقدنا جلسات ومؤتمرات وتحليلات سياسية ولا شيء يتغير على الأرض والإجرام الصهيوني متواصل، مؤكدة أنها باسم المجلس وباسم المعذبين تستصرخ الأمة الإسلامية والعربية لنصرة القدس، فما تفعله الأمة لا يكفي وفلسطين تستحق أكثر لأنها عقيدة ويجب أن تروى بالدماء.

وطالب النائب عبد الفتاح دخان رئاسة المجلس بتوجيه صرخة استغاثة قبل أن يهدم الأقصى لكل أصحاب الضخامة والسمو والرؤساء والأمراء ورئيس الجامعة العربية والبرلمانات العربية والإسلامية ود. يوسف القرضاوي الأمين العام لاتحاد علماء المسلمين، ودعوة كل هؤلاء أن يلبوا استغاثة الأقصى ويقولوا لبيك يا أقصى.

أما النائب جمال نصار فدعا قادة الدول العربية والإسلامية إلى رصد مبلغ بقيمة ١٠٠ مليون دولار لمواجهة الانتهاكات الصهيونية بحق المقدسات، مشددا على أن هذا هو الزيت الذي يجب أن يدفع إن لم يستطع هؤلاء العمل على تحرير الأقصى، وأن هذا هو أقل دعم للقدس والخليل والمقدسات كاملة.

وأوضح النائب يحيى العبادسة أننا نحن أمام حالة من المرض العضال الذي يصيب هذه الأمة، متمنيا على المجلس أن لا يخرج بتوصية توجهه إلى الوزراء والملوك، وإنما إدانة الضوء الأخضر الذي أعطي من وزراء الخارجية العرب لاستمرار المفاوضات غير المباشرة لمدة أربعة أشهر، وأن يعقد جلسة لبحث مصير اتفاقيات أوسلو والسلطة الفلسطينية.

أما النائب د. يونس الأسطل فاستبشر بقرب اندلاع انتفاضة ثالثة كما كانت انتفاضة الأقصى، بحيث تكس الاحتلال وأذئاب الاحتلال من الضفة، مشددا على ضرورة هبة الجماهير والعمل على تصعيد الانتفاضة في الضفة الغربية.

وشد الأسطل على يد فلسطيني الضفة والخليل، داعيا إلى استئناف المقاومة المسلحة في الضفة الغربية مهما كانت النتائج والأثمان.

بدوره قال النائب د. عبد الرحمن الجمل أن ضم مسجد الإبراهيمي ومسجد بلال وتدنيس المسجد الأقصى هي خطوة لها ما بعدها، ولا بد لنا نحن في كل أماكن وجودنا أن نهب للدفاع عن المقدسات، بل لابد للشعوب العربية والإسلامية أن ينتبهوا لخطورة هذه الخطوة في سياق الخطوات الكثيرة ضمن سلسلة التهويد المستمرة التي لم تتوقف.

وأخيرا طالب النائب د. سالم سلامة علماء الأمة الإسلامية بتفعيل قضية القدس في كل المحافل والندوات والدروس والخطب والمسيرات والفعاليات كافة، والتركيز على مسؤولية الأمة في الدفاع عن المسجد الأقصى، مؤكدا على ضرورة بيان علماء الأمة الإسلامية للناس جميعا والمسلمين بشكل خاص أن القدس آية في كتاب الله وعقيدة لا يمكن لأحد أن يمسه أو يخذلها بأي حال من الأحوال.



الضمائر والنفوس في مسعى دؤوب لنشر الفساد في الأرض.

أما د. صلاح البردويل فطالب بضرورة تفعيل المجلس التشريعي الذي يمثل الإرادة الشعبية الفلسطينية التي انتخبته، وذلك لكشف الإدعاءات الصهيونية الكاذبة وفضح الممارسات الصهيونية على أرضنا ومقدساتنا واستنهاض البرلمانات العربية والإسلامية من أجل تفعيل قضية القدس، مطالبا الحكومة الفلسطينية بمتابعة فضح الكيان الصهيوني في المحافل الدولية وذلك من خلال متابعة سير تقرير غولدستون وملاحقة الصهاينة في كل مكان.

فيما دعا النائب م. جمال سكيك إلى بذل كل الجهود الممكنة التي تدفع باتجاه محاكمة مجرمي الحرب الصهاينة الذين سرقوا المقدسات الإسلامية والمسيحية، وانتهكوا كافة القوانين الدولية التي تنص على عدم المساس بالمتعلقات الثقافية والدينية والتاريخية في حالة الحروب والنزاع المسلح وذلك حسب اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩م واتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤م.

في ذات السياق أوضح النائب د. خليل الحية أن سياسة الاحتلال تقوم على سياسة فرض الأمر الواقع في كل النواحي مثل الاستيطان اللاجئ والمقدسات والجدار، مشيرا إلى أن إعلان الاحتلال ضم المسجد الإبراهيمي ومسجد بلال يأتي ترجمة لهذه السياسة الصهيونية بغية حرف الأنظار عما يجري في المسجد الأقصى والخليل.

ووجهت النائب جميلة الشنطي التحية لصمود أهل القدس والضفة الغربية وحراس المسجد الأقصى الذين يدافعون عن المسجد الأقصى والمقدسات الإسلامية، وكذلك نواب التغيير والإصلاح في الضفة الذين يخوضون معارك من أجل سيادة القانون.

من جهته أكد النائب مشير المصري أن العدو الصهيوني يسعى ضمن مخططاته لضم المقدسات الإسلامية كافة إلى نفوذه وتراثه اليهودي المزعوم والعمل على تقسيم الحرم القدسي، مشيرا إلى أن المساجد شكلت الانطلاقة الحقيقية دوما للانتفاضات المتعاقبة وأنه أن الأوان للانتفاضة شعبية وخاصة في القدس والضفة، وأن الأوان لأن ترفع سلطة فتح يدها عن المقاومة والإفراج عن المعتقلين السياسيين كافة ليضعوا حدا لعنجهية الكيان الغاصب.

فيما أرسل النائب د. خميس النجار برسالة إلى المحتلين الصهاينة أكد فيها أن ما يقومون به على كافة الأصعدة من تدمير للحجر والبشر واستباحة المقدسات وإذلال الفلسطينيين وإهانتهم واعتقالهم واعتقادهم أنهم فوق القانون لن يستمر طويلا، مخاطبا إياهم قائلا: "اعلموا أن الزمان لن يطول ولن يكون في صالحكم وإن لجمكم لا محال وهو قريب بإذن الله".

وتمنت النائب هدى نعيم أن يصل هذا التقرير إلى أبنائنا في المدارس والجامعات لكي يدر كوا حجم جرائم الاحتلال المقترفة ضد المقدسات الإسلامية، مؤكدة على وجوب إرسال رسالة إلى كافة القوائم البرلمانية بضرورة عودة العمل المجلس التشريعي ورسالة أخرى إلى سلطة رام الله بأن ترفع يدها عن المقاومة لأنها هي الأقدر على تجم الاحتلال.

في ذات الوقت شدد النائب م. إسمايل الأشقر على أن ما يفعله الاحتلال الصهيوني ضد المقدسات يشكل جرائم إنسانية وهي بمثابة اعتداء صارخ على كل القيم الإنسانية واستخفاف بمليار ونصف مسلم، مطالبا المسلمين بنصرة مقدساتهم لأن ذلك فرض عين على كل المسلمين.

وأكد الأشقر أن الكيان الصهيوني يشكل خطرا عمليا يجب إزالته، داعيا إلى توفير كل الجهود بما في ذلك دعم المقاومة سياسيا وعسكريا كي تتمكن

فضائل المقاومة من ضرب

العدو والعودة إلى العمليات الاستشهادية من جديد لردع العدو الصهيوني عن جرائمه بحق الأرض والشعب والمقدسات.

أما النائب د. يوسف الشرافي فطالب العالم بلجم الاحتلال الغاصب لأن ما يقوم به سيجر المنطقة إلى ما لا يحمد عقباه، داعيا وسائل الإعلام إلى تسليط الضوء عما يجري في القدس، مطالبا

وزراء التربية والتعليم في الدول العربية والإسلامية بوضع القدس وفلسطين في مناهجهم حتى لا تنسى الأجيال وتبقى القضية حية في ذاكرتهم.

فيما قالت النائب مريم فرحات أننا أصبحنا كل



ودعا هنية قيادة فتح إلى اتخاذ عدة إجراءات لإنجاح المصالحة، منها عدم القيام بأي إجراءات من شأنها أن تكرر الانقسام، مؤكدا على رفض إجراء الانتخابات البلدية في الضفة كما رفض الصحفيين إجراء الانتخابات في غزة قبل إتمام المصالحة، داعيا السلطة إلى اتخاذ قرار بإلغاء الانتخابات البلدية واحترام المجالس البلدية القائمة التي جاءت وفق إرادة الناخب الفلسطيني. ودعا هنية إلى الإفراج عن كل المعتقلين السياسيين في سجون الضفة الغربية، مضيفا "لا يوجد لدينا معتقلون سياسيون وقلنا لقادة حركة فتح: إذا كان لديكم اسم واحد معتقل على خلفية سياسية فلتأتوا باسمه". وتابع هنية قائلا: "للأسف الشديد مقابل القرار الذي اتخذناه بالإفراج عن عشرين معتقلا أمنيا من حركة فتح، كانت النتيجة مزيدا من الإجراءات القمعية في الضفة والاعتقالات، ثم يتوج ذلك بمنع نواب التشريعي من الدخول إلى قاعة المجلس في الضفة".

ودعا هنية إلى رفع اليد الأثمة عن المجلس التشريعي وأن يمنح المجلس التشريعي حقه الكامل في عقد الجلسات، مشيرا إلى أن انعقاد المجلس في الضفة والقطاع غزة برئاسة الدكتور عزيز دويك هو استحقاق وطني فضلا عن كونه يمثل إرادة الشعب الفلسطيني، لأن سلطة رام الله أرادت تخييب المجلس التشريعي المنتخب من الإرادة الشعبية.

وطالب هنية بتشكيل لجنة فلسطينية مشتركة لإعادة فتح معبر رفح بالكامل، مختتما بدعوة علماء الأمة لقيادة حركة شعبية ردا عما يجري القدس وما يمارس بحق المقدسات.

مداخلات النواب

من جهته أكد النائب د. عاطف عدوان على أن الجرائم الصهاينة بحق المسجد الأقصى بدأت قبل قيام ما يسمى بدولة إسرائيل، داعيا شباب ورجال ونساء العالم الإسلامي إلى مواجهة الولايات المتحدة في كل مكان إذا ما أرادوا أن يدافعوا عن المسجد الأقصى لأنها الداعم الرئيسي لإسرائيل، موضحا أن ذلك لن يتم إلا من خلال الجهاد والمقاومة أو من خلال سلاح المقاطعة.

بدوره ركز النائب د. إبراهيم أبو سالم على أن الصهاينة استهدفوا الإنسان والحيوان والأرض والشجر والحجر وباطن الأرض وسمموا الهواء والبناء وحاربوا العقيدة والشرعية كما المبادئ والأخلاق وعملوا على تشويه

من خطر التطرف الصهيوني الذي يتنامى في المنطقة مما يهدد استقرار الأمن العالمي

النائب الشيخ حامد البيتاوي رئيس رابطة علماء فلسطين في حوار مع "البرلمان":

أدعو المسلمين للنفير العام وأتوقع انتفاضة ثالثة أعنف بكثير من سابقتها حال المساس بالمقدسات

استئناف المفاوضات واستمرار التنسيق الأمني يكافئ الاحتلال ويشجعه على التفرغ ضد المقدسات



النائب حامد البيتاوي

أعنف بكثير من انتفاضة عام 2000 لو أقدم العدو الصهيوني على احتلال أو تقسيم المسجد الأقصى. ودعا البيتاوي إلى وقف اللقاءات العنيفة والتنسيق الأمني مع الاحتلال، مؤكداً أن استئناف المفاوضات واستمرار التنسيق الأمني يشكل مكافأة للاحتلال وتشجيعاً له على مزيد من التفرغ ضد المقدسات. وطالب البيتاوي العرب بوقف كل أشكال التطبيع السياسي والأمني والاقتصادي مع العدو وطرده سفراء الاحتلال الموجودون في عواصم دول عربية وإسلامية عديدة. وفيما يلي نص الحوار:

أكد النائب الشيخ حامد البيتاوي رئيس رابطة علماء فلسطين أن القرار الإسرائيلي الإجمالي بضم المقدسات هو قرار خطير، وأن شعبنا لا يمكن أن يقبل بأن تتحول مساجدنا إلى كنس وآثار صهيونية، داعياً شعبنا وأمتنا إلى التوحد ودعم المقاومة كونها اللغة التي يفهمها العدو، ومطالباً العرب والمسلمين في العالم بالنفير العام. وحذر البيتاوي في حوار مع "البرلمان" حكومة العدو من ارتكاب أي حماقات ضد المسجد الأقصى المبارك، مؤكداً أنها تلعب بالنار وتفتح على نفسها باباً من أبواب جهنم، متوقفاً اندلاع انتفاضة ثالثة

وشعبنا له هبات وهبات، وهو ما سئم السلاح وما سئم الجهاد والمقاومة. صحيح أن هناك عقبات تقوم بها السلطة من حيث أنها زجت آلافاً في السجون ومنعت شعبنا من أن يعبر عن رفضه لهذه القرارات لكن شعبنا سيتخطى هذا الحاجز وسيكسر حاجز الخوف وسينتفض عما قريب بإذن الله دفاعاً عن حقوقه ومقدساته.

ألا ترى أن حكومة الاحتلال قد أشعلت شرارة حرب دينية عقائدية جديدة من خلال خطوتها الأخيرة؟ وما التداعيات التي يمكن أن تنجم عن إمكانية اشتعال هذه الحرب إبان المرحلة المقبلة؟

معركتنا مع العدو عقائدية دينية الأصل فهي معركة دينية منذ البداية، بالإضافة إلى أنها معركة ذات أبعاد سياسية وجغرافية واقتصادية أيضاً، فالعدو ينطلق من منطق ديني في محاربته لنا، والمؤسف أنه ترى في الوقت نفسه من أبناء جلدتنا من يرفض الإسلام كنهج للحياة.

ما الدور الذي يمكن أن يضطلع به المجلس التشريعي ونوابه في مواجهة الخطوة الصهيونية؟ في تقديرني لو أن أبناء جلدتنا من حركة فتح وباقي التنظيمات تعطلت للاستجابة لدعوة د. عزيز دويك وانعقاد المجلس التشريعي في الجلسة الطارئة الأخيرة التي تم منعها لمواجهة مخططات العدو لكان المجلس التشريعي أخذ دوره لتفعيل الشعب الفلسطيني والأمة العربية والإسلامية من أجل مقاومة مخططات الاحتلال، لكن أبناء جلدتنا لا يريدون انعقاد المجلس، فالعدو عندما فازت الحركة الإسلامية سارع إلى حصار الشعب وأبناء فتح وغيرهم اصطفاوا مع العدو في تعطيل دور المجلس التشريعي حتى يظل الفساد السياسي والأمني والإداري وغيره قائماً في البلاد.

ما الدور الذي يمكن أن تضطلع به رابطة علماء فلسطين التي ترأسونها وعلماء الأمة في مواجهة الخطوة الصهيونية؟

المسؤولية في مواجهة مخططات العدو ضد مقدساتنا هي مسؤولية الجميع سواء كانت الشعوب أو الحكومات، ولا شك أنه على العلماء دور كبير وعلى الحكام دور كبير، وما من شك أن دور العلماء يتمثل في تحريض الأمة لقوله تعالى "يا أيها النبي حرض المؤمنين على القتال"، وعندما أبعاد رابين رئيس وزراء الاحتلال سابقاً ٤١٥ من إخواننا في لبنان كان أكثر من بينهم ٢٠٠ خطيب وداعية، لماذا أقدم رابين على

ما الذي يمكن فعله حال إقدام الصهاينة على تقسيم المسجد الأقصى لا سمح الله؟ لا شك أن أي حماقة يرتكبها العدو ضد المسجد الأقصى المبارك لن يسكت عليها شعبنا، ولن تسكت أمتنا خاصة الشعوب كما حدث في انتفاضة عام ٢٠٠٠ عندما دنس شارون المسجد الأقصى وهب شعبنا في انتفاضة عارمة كبدت العدو خسائر بشرية ومالية ونفسية، وفي تقديرني أنه ستكون هناك انتفاضة ثالثة حقيقية أعنف بكثير من انتفاضة عام ٢٠٠٠ لو أقدم العدو الصهيوني على احتلال أو تقسيم المسجد الأقصى، فالأقصى هو الرافعة الحقيقية لشعبنا وأمتنا، حيث لا يمكن أن يقبل مليار ومليار ونصف في العالم بتقسيم المسجد الأقصى المبارك.

ما الذي يمكن فعله حالياً من أجل مواجهة قرار الصهاينة بضم المسجد الإبراهيمي ومسجد بلال من أجل إحباط وإفشال أية خطوة صهيونية جديدة تجاه المسجد الأقصى؟

الرد العملي هو أن يسارع أبناء شعبنا وفصائله بالتوحد على خيار المقاومة، والأمر الآخر أن تتوقف هذه الأجهزة عن اللقاءات العنيفة والتنسيق مع العدو والمفاوضات العنيفة مع الاحتلال، وعلى العالم العربي والإسلامي أن يؤدي الأمانة، فعليهم واجب أن تتوقف كل أشكال التطبيع السياسي والأمني والاقتصادي مع العدو أن يطرد سفراء الاحتلال الموجودون في عواصم دول عربية وإسلامية.

هل تعتقد أن الوضع الفلسطيني الداخلي قادر ومؤهل للتصدي للمخططات الصهيونية إزاء استهداف المقدسات في ظل الانقسام؟

في الحقيقة لا شك أن الأمر ليس هيناً وليس بسيطاً، فالسلطة تسجن وتلاحق المقاومين وهناك أكثر من ١٥ ألفاً دخلوا سجون السلطة وبعضهم عذب واستشهد، ولم يبق إلا السلاح الوحيد في يد الأجهزة ولم تطلق رصاصة واحدة على العدو المجرم، فالأمر ليس هيناً لكنه ليس مستحيلاً.

هل ترى واقعية للدعوات التي أطلقت من أجل اندلاع انتفاضة فلسطينية ثالثة في الضفة الغربية في مواجهة الخطوة الصهيونية، وذلك في ظل البيئة الأمنية المعروفة التي تحكم الضفة حالياً؟ شعبنا عندما انتفض لم يأخذ إذناً من السلطة،

بداية هل تعتقد أن قرار حكومة الاحتلال حيال ضم المسجد الإبراهيمي ومسجد بلال إلى المواقع الأثرية اليهودية سوف يمر بدون تداعيات مؤثرة تجبر العدو على إعادة حساباته من جديد؟

لا شك أن القرار الإسرائيلي الإجمالي بضم المقدسات "مسجد بلال بن رباح والمسجد الإبراهيمي" هو قرار خطير، ونحن نؤكد أن شعبنا لا يمكن أن يقبل بأن تتحول مساجدنا إلى كنس وآثار صهيونية.

ما الذي يدفع حكومة الاحتلال للتفرغ على حقوق ومقدسات شعبنا الفلسطيني على هذه الشاكلة الخطيرة التي تستباح فيها المقدسات الهامة؟

الواقع أن هناك أسباب عديدة تدفع العدو للجرأة على المقدسات والقيام بمثل هذه الخطوات، منها حالة الانقسام والتشرذم على المستوى الفلسطيني والعربي والإسلامي، وما من شك أن قطار المفاوضات ونفق المفاوضات واللقاءات التي تتم بين المسؤولين في السلطة والعدو الإسرائيلي يشجع العدو على ذلك، ولا شك أن التنسيق الأمني بين الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة والعدو يشجع الاحتلال على اقتراح مثل هذه الجرائم والموبات والاستباحة الهائلة للمقدسات. الآن الأجهزة في السلطة لا تسمح لأبناء شعبنا أن يعبروا عن رفضهم لهذا القرار على شكل مسيرة وهذا ما يشجع العدو لمزيد من التفرغ ضد المقدسات.

هل تعتقد أن هذه الخطوة تشكل توطئة لتقسيم المسجد الأقصى المبارك؟

أرى أن أهدافاً عديدة تقف من خلف هذا القرار الإجمالي الصهيوني بحق مسجد بلال بن رباح والمسجد الإبراهيمي وهي جس نبض الشعب الفلسطيني، وأؤكد أن ذلك يشكل مقدمة للانقضاض على المسجد الأقصى لتقسيمه أو هدمه واحتلاله، فإذا كان رد الفعل لا يرقى لهذا الحدث فالعدو سيتجرأ للانقضاض على المسجد الأقصى، وهو ما بدت بوادره في اقتحام باحات المسجد الأقصى يوم الجمعة الماضي، وخاصة أن ردة الفعل الفلسطينية والعربية والإسلامية دون المستوى، بل هناك ردود فعل من بعض مسؤولين في السلطة في الضفة تصدر على استحياء، ثم ما معنى هذا التنديد في ظل التنسيق الأمني واللقاءات والمفاوضات مستمرة مع العدو الإسرائيلي.

مستوى الأحداث، وهذه القمة لن تأتي بجديد ولن تكون على مستوى التحديات التي تواجهها قضيتنا الفلسطينية، ونحن نطالب الزعماء العرب هؤلاء أن يتحملوا مسؤولياتهم أمام الله والتاريخ وشعوبهم: فلسطين درة العرب وإذا تقاعست هذه الأنظمة عن نصره شعبنا فاليهود لن يكتفوا باحتلال فلسطين بل سيقبضون دولة من الفرات إلى النيل، وسيقول العرب وقتها بعد الندم إنني أكلت يوم أن أكل الثور الأبيض.

طالب بعض القيادات الفلسطينية بعقد جلسة خاصة لمجلس الأمن الدولي بخصوص الخطوة الصهيونية بضم المسجد الإبراهيمي ومسجد بلال واقتحام المسجد الأقصى المبارك.. هل تعتقد أن دولاً عربية وإسلامية سوف ترفع شكوى مجلس الأمن بهذا الخصوص، وهل هناك فرصة إدانة الاحتلال داخل أروقة مجلس الأمن في ظل الفيتو الأمريكي والأمنحياز الدولي لدولة الاحتلال؟

هذه المؤسسات الدولية كمجلس الأمن وهيئة الأمم هذه مؤسسات أنشأها الصهاينة لخدمة المشروع الصهيوني الصليبي، وبالتالي نحن لا نأمل خيراً في مجلس الأمن فقد اتخذ قرارات كان في ظاهرها نصره لشعبنا إلا أنها لم تترجم على الأرض، فهي قرارات على الرفوف وفي أدرج المكاتب.

نحن نحذر حكومة العدو من ارتكاب أي حماقات ضد المسجد الأقصى المبارك. قد يرتكبون عدواناً من هذا القبيل، لذلك نقول لقادة الاحتلال: لا تلعبوا بالنار ولا تفتحوا على أنفسكم باباً من أبواب جهنم، وشعبنا وأمتنا لا يمكن أن تقبل بتحويل اليهود المسجد الأقصى إلى كنيس أو هيكل مزعوم، ونحن ندعو شعبنا وأمتنا إلى التوحد ودعم المقاومة، فهذه هي اللغة التي يفهمها العدو، ونطالب العرب والمسلمين في العالم بالنفير العام "انفروا خافوا وثقالا".

ذلك؟ لأنه يريد أن يعطل رسالة العلماء والدعاة، فالأمانة هي مسؤولية الجميع سواء علماء أو غير علماء. "كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته".

ما تقييمكم لرد فعل السلطة الفلسطينية في رام الله على هذه الخطوة؟ وهل يشكل استئناف المفاوضات غير المباشرة التي أعلن عن استئنافها قريباً مكافأة للاحتلال وتشجيعاً له على مزيد من الاستباحة للمقدسات الإسلامية والمسيحية؟

الحقيقة المفاوضات واللقاءات العنيفة بين السلطة في رام الله والعدو الصهيوني لم تتوقف لكن الإعلان عنها توقف قليلاً، لكنها لم تتوقف حتى أثناء العدوان على شعبنا في غزة، فلم يتوقف التنسيق الأمني واللقاءات بين دايون واليهود والأجهزة الأمنية. وبالتأكيد فإن ذلك يشكل مكافأة للاحتلال وتشجيعاً له على مزيد من العدوان والاستباحة للمقدسات.

أبدت بعض الدول العربية انتقادات لقرار حكومة الاحتلال حيال المقدسات.. هل يأتي ذلك من باب رفع العتب لم أن هناك خشية من انفلات الأمور وانقلاب المعادلة بما يعود بالضرر على الوضع في المنطقة الذي يحاولون ترتيبه وتفصيله على مقاسات معينة؟

طلقة واحدة من جندي عربي على الحدود مع الاحتلال أفضل بكثير من كل هذا التنديد الذي يجيء على استحياء.

ما المطلوب من القمة العربية المقبلة لمواجهة التفرغ الصهيوني على الحقوق والمقدسات؟ هذه القمة التي ستعقد في ليبيا لن تكون أحسن حالاً من غيرها من القمم، فالقرارات التي كانت تصدر عن قرارات القمة لم تترق يوماً إلى

همسات وطن همسات وطن همسات وطن

اغتيال التشريعي.. اغتيال لصوت الشعب



بقلم/

عماد عفانة

لم يدرك الكثير من أبناء شعبنا الأبعاد والدلالات الخطيرة للفيتو الذي فرضته حركة فتح على عمل التشريعي وعلى نوابه، لدرجة منع رئيس المجلس التشريعي والنواب من دخول مبنى المجلس في رام الله لمناقشة قضيتين هما من أهم قضايا شعبنا الفلسطيني المحتل، ألا وهما قضية الاعتداء على مقدساتنا "الأقصى الشريف والحرم الإبراهيمي ومسجد بلال"، وقضية الانقسام ووسائل إنهائه وإعادة اللحمة بين أبناء شعبنا.

غير أن المتابعين للشأن الفلسطيني يدركون أن ما قامت به حركة وسلطة فتح في الضفة المحتلة من منع عقد جلسة متزامنة للمجلس التشريعي في الضفة وغزة ما هو إلا استمرار للإستراتيجية التي اعتمدتها حركة فتح منذ فوز قائمة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس، تلك الإستراتيجية التي اعتمدت عدم الاعتراف بهذه الأغلبية البرلمانية، والتي بدأت بـ:

- المناكفات في بداية عقد جلسات التشريعي عام ٢٠٠٦م.
- المظاهرات المنظمة التي سُيرت باتجاه التشريعي بغزة والضفة والتي تطورت إلى إحراق وتحطيم مباني المجلس.
- الاعتداء على مكاتب كتلة التغيير والإصلاح وتحطيمها وإحراقها وإغلاقها وأمام عدسات الكاميرات.

- الصمت المطبق والمريب على اختطاف أكثر من ٤٥ من نواب المجلس التشريعي من ثلاث كتل برلمانية.
- الاعتداء على النواب وانتهاك حصانتهم البرلمانية وإطلاق النار عليهم وعلى سياراتهم، وملاحقتهم وعوائلهم وإخضاعهم للمراقبة اللصيقة.

لقد تخيل هؤلاء أن شعبنا الذي جرب شعاراتهم وأفكارهم ومناهجهم البعيدة عن أصالته وقيمه التي فرضت عليهم لعشرات السنوات، تخيلوا أن شعبنا لا يدرك أن ممارساتهم تتساق مع ممارسات العدو المحتل الذي يحارب المقاومة فكرا ومنهجاً وحاملها من أبناء شعبنا قادة أو جنود.

يا هؤلاء: إن شعبنا الفلسطيني الحر قائد الانتفاضتين والصامد أمام أعتى وأبشع قوة في المنطقة يدرك تماماً أن من يمنع المجلس التشريعي من القيام بعمله هو في الحقيقة يصادر أصواتهم التي أدلوا بها في العرس الانتخابي الشفاف في العام ٢٠٠٦م.

يا هؤلاء: إن شعبنا الذي اختار قيادته في العام ٢٠٠٦م والذي صوت على منهج وطريق المقاومة تأكيداً على التمسك بعقيدته وبندقيته لتحقيق ثوابته وحقوقه وتحرير مقدساته يدرك أن هذا هو الطريق الوحيد القادر على تحقيق آماله وطموحاته، وقد بات هذا الطريق بما ضرب من اختاروهم من نواب الشعب من أمثله رائعة في التضحية والصدق والثبات أملاً قوياً في قلوب ليس شعبنا الفلسطيني فحسب بل وفي قلوب كل الأمة.

يا سكان المقاطعة: إن شعبنا الذي يقطر وعياً يعلم تماماً أن من يعطل المجلس التشريعي هو في الحقيقة يغتال إرادتهم الحرة التي عبروا عنها قبل أربع سنوات.

يا حركة فتح: إن شعبنا المصمم على مضي في طريق الجهاد والمقاومة يدرك تماماً أن من يغتال المجلس التشريعي ويعتدي على المجلس وعلى النواب وعلى موظفيهم ويمنع عملهم في خدمة شعبهم وقضيتهم هو في الحقيقة يغتال صوتهم الصادق الذي عبروا عنه في انتخابات ٢٠٠٦م.

إن من يمنع نواب الشعب من الالتئام لمناقشة قضية الاعتداء على مقدساتنا هو في الحقيقة يتساق مع العدو الذي يمارس هذه الاعتداءات.

يا قادة فتح: هل تعتقدون و بعد أربع سنوات عجاف من التآمر والتعطيل أنه لو أجريت الانتخابات مرة أخرى هل سيختار شعبنا أحداً لا يلتزم القيم في السلوك ومحاربة شتى أشكال الفساد والانحلال!

هل تعتقدون أن شعبنا سيختار أحداً شعبنا لا يرفع البندقية في وجه العدو المحتل الذي يهود المقدسات ويصادر الأرض ويهدم البيوت ويعتدي على أعراضنا في كل وقت وحين!

هل تعتقدون أن شعبنا سيختار طريقاً غير ذلك الطريق الذي اختاره ومات في سبيله القادة العظماء ياسر عرفات وأحمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي!! إذا كنتم تعتقدون غير ذلك فإنكم واهمون.

في الذكرى الثامنة لعملية نجلها البطولية

"التغيير والإصلاح" تقدم درع الوفاء للمقاومة للنائب مريم فرحات

الأمن الصهيوني في مغتصبة عتصمونا ووفاء للمقاومة ودماء الشهداء الذين رروا بدمائهم ارض فلسطين الطاهرة ، وقال : " في مثل هذا اليوم نقدم درع الوفاء للمقاومة والشهداء للنائب مريم فرحات التي قدمت ثلاثة من أبنائها شهداء لتجدد عهدنا معهم وتكريما لتضحياتهم وعطائهم ، وشدد الغول على أن دماء الشهداء ستبقى عبقاً ينير الطريق للشعب الفلسطيني ومقاومته وصموده حتى تحرير أرضه ومقدساته .

ويصادف يوم ٣/٧ مرور ثماني سنوات على العملية البطولية التي نفذها محمد فرحات نجل النائب أم نضال فرحات في مغتصبة عتصمونا البطولية والتي أدت لمقتل تسعة صهاينة وإصابة ما يقارب ٢٠ آخرين ، والتي حطم من خلالها نظرية الأمن الصهيوني قبل الانسحاب الصهيوني من قطاع غزة .

قدمت قيادة كتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي ظهر الأحد ٣/٧ درع الوفاء للمقاومة للنائب مريم فرحات "أم نضال" بمناسبة مرور ثمانية أعوام على العملية البطولية التي نفذها نجلها "محمد" في مغتصبة عتصمونا جنوب قطاع غزة والتي أدت لمقتل تسعة من الصهاينة وإصابة العشرات منهم بجراح .

وضم الوفد الذي زار النائب فرحات في منزلها بمدينة غزة كلا من رئيس كتلة التغيير والإصلاح النائب المستشار محمد فرج الغول وزير العدل والأسرى وم. إسماعيل الأشقر نائب رئيس الكتلة والنائب ديونس الأسطل ود.عبد الرحمن الجمل والنائب هدى نعيم الذين أكدوا جميعاً على وفائهم للمقاومة ودماء الشهداء في مثل هذا اليوم . من جهته أكد النائب الغول أن هذه الزيارة تأتي في الذكرى الثامنة لاستشهاد محمد فرحات الذي حطم نظرية

د. قفيشة: محاكمة الاحتلال للأطفال "ظلم للطفولة" ونهج خطير يضرب بعرض الحائط كل الأعراف والقوانين الدولية

الذين تبلغ أعمارهم تحت سن الـ ١٨ عام ، موضحاً أن ما يقارب ٧٠٪ من الأطفال هم معتقلون في سجون الاحتلال حسب تقييم اليونسيف . وأشار قفيشة إلى أن اتفاقية جنيف الرابعة تنص على أن الدولة المحتلة يجب أن توفر أماكن للهو واللعب للأطفال لا اعتقالهم، مضيفاً أن الاحتلال يستهدف بذلك كل الأطفال، الأمر الذي يعتبر نهجاً خطيراً يريد الاحتلال من خلاله أن يعاقب كل الشعب الفلسطيني ضارباً بعرض الحائط كل الأعراف والقوانين الدولية.

وقال قفيشة من دور المؤسسات الفلسطينية والعربية الأوروبية التي تعنتي بالأطفال تجاه ما يجري لهم من اعتقال، معتبراً إياها مؤسسات ذات شعارات فقط ولا إجراءات عملية لها .

أكد النائب د.حاتم قفيشة أن قيام الاحتلال بتشكيل محكمة صورية وغير قانونية أو إنسانية للطفل الفلسطيني البريء الحسن فضل المحتسب (١٣ عاماً) تشكل ظلماً للطفولة وأحد مؤشرات الإفلاس وتعتبر نهج خطير ينتهجه الاحتلال ويضرب بعرض الحائط كل الأعراف والقوانين الدولية .

وشدد قفيشة في تصريح صحفي أن هذا الإجراء يدل على أن الاحتلال لا يراعي أي حرمان للأطفال أو موثاق دولية تعنتي بهم.

وقال قفيشة الذي حرر مؤخراً من سجون الاحتلال : "شاهدت خلال فترة اعتقالنا أطفالاً صغار السن يطلبون منى الأعتاب، مما يدل على أن الاحتلال يتماهى في ظلمه تجاه الأطفال المعتقلين

وفد من المجلس التشريعي ينظم زيارة تفقدية لجهاز الشرطة البحرية



المعنيين والمسؤولين في وزارة الداخلية. من جانبه استعرض المقدم سفيان خلف مسير جهاز الشرطة البحرية مهام الجهاز، موضحاً أن من أهم مسؤولياته حماية الساحل الفلسطيني، ورعاية شؤون الصيادين وتنظيم دخولهم وخروجهم من البحر، لافتاً إلى أن إمكانيات الشرطة البحرية متواضعة، وأن جهاز شرطته بحاجة إلى المزيد من الإمكانيات المادية والدعم اللوجستي الذي يتناسب مع طبيعة عمل ومهام الشرطة البحرية. وفي نهاية اللقاء قدم د. أحمد بحر درع المجلس التشريعي الفلسطيني تكريماً لجهاز الشرطة البحرية وإحياء لذكرى شهداء الجهاز.

فداء للمشروع الإسلامي الكبير"، مشيراً إلى وجود إرادة دولية من أجل إنهاء المشروع الإسلامي. وتابع د. بحر: "جيش الاحتلال الذي لا يقهر قهرناه بفضل الله ثم بفضل صمود شعبنا ومقاومته الباسلة، ورغم القتل والدمار والحصار فلم يستطيعوا أن يكسروا إرادتنا ولن نتنازل عن الثوابت"، مؤكداً أن كل الأجهزة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية في الحكومة الفلسطينية برئاسة إسماعيل هنية على مستوى عال من المسؤولية". ووعده بحر العاملين في جهاز الشرطة البحرية بالعمل على توفير الاحتياجات اللازمة للجهاز، ومتابعة تلك الاحتياجات مع

زار وفد من المجلس التشريعي برئاسة د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس مقر جهاز الشرطة البحرية في مدينة غزة الخميس (٢٥-٢٠). وضم الوفد كلا من النائب د. عاطف عدوان، والنائب م. جمال سكيك، والنائب جمال نصار، وكان في استقبال الوفد قيادة وضباط الشرطة البحرية. وثنى د. بحر دور جهاز الشرطة البحرية في الدفاع عن حدود الوطن الساحلية، وقال خلال لقائه قيادة جهاز الشرطة البحرية: "أتينا باسم المجلس التشريعي وباسم الشعب الفلسطيني لنثمن خطواتكم وتضحياتكم وخاصة أن هذا الجهاز قدم ما يقارب ٢٠ شهيداً خلال حرب الفرقان على قطاع غزة

النائب جمال نصار رئيس لجنة الموازنة والشؤون المالية

الموازنة تعبر عن فلسفة إصلاحية شاملة أكثر من كونها موازنة رقمية .

● قانون الموازنة يشكل خطة منهجية للرقابة على السلطة التنفيذية وإقرار الموازنة يعدّ من أكبر الإنجازات



النائب / جمال نصار

تجميدنا للإحداثيات وتشكيل لجنة لدراسة الاحتياجات، فقد اتفق المجلس التشريعي مع الحكومة على تشكيل لجنة من رئيس لجنة الموازنة ووكيل وزارة المالية على أن ترفع توصياتها لوزير المالية حتى يأخذ القرار الذي يتم الخلوص إليه، فلا بد لوزير المالية أن يكون لديه رؤية واضحة عن كل وزارة وكل احتياجاتها، ومن هنا شكلنا لجنة ثلاثية من المجلس التشريعي ووزارة المالية وديوان الموظفين حتى نعمل على دراسة الاحتياجات الحقيقية وفقاً للهيكل التنظيمي لكل مؤسسة أو وزارة وأصدرت توصياتها وسيتم تنفيذها بحذافيرها إن شاء الله.

تمنت لجنة الموازنة والشؤون المالية لدى عرضها قانون الموازنة على المجلس التشريعي أن يؤدي ذلك إلى انطلاقة جديدة تحدث تبداً حقيقياً في معالجة الملفات الشائكة، وخاصة فيما يتعلق بإصلاح البنية الإدارية والمالية في المؤسسات الرسمية من أجل دفع وتيرة النمو الاقتصادي وتعزيز العدالة الاجتماعية والإنمائية في جميع أرجاء الوطن.. ألا تعتقد أن هذا يشكل نوعاً من الأوهام

تحقيق التوازن بين الإيرادات الخارجية والداخلية مقابل الالتزامات حفاظاً على حكومتنا ومشروعنا. وأشار إلى أن اعتماد الموازنة على الجانب الإغاثي لا يعني إسقاط البعد التنموي حال تحسن الظروف، موضحاً أن إقرار الموازنة يستحث خطى الإصلاح المالي والإداري خلال المرحلة المقبلة. وأكد نصار حرص التشريعي على تقليص وترشيد النفقات الحكومية، مشيراً إلى امتلاكهم أدوات الرقابة الفعالة على الحكومة، قائلًا: "نحن أكثر اطمئناناً على أداء السلطة التنفيذية التي تعمل بوعي وإشراف من المجلس التشريعي". وفيما يلي نص الحوار:

وقد نصل إلى مرحلة أن لا يكون هناك أموال. الأمر المهم للغاية أنه إذا توفرت الأموال كيف يمكن إدخالها وخاصة إذا شدد الإخوة المصريين أمر جدارهم الفولاذي ومتابعة ما يدخل إلى رفح، وحينها اعتقد أنه ستكون هناك مصاعب مالية أتمنى أن نتغلب عليها.

الإصلاح المالي يأخذ شقين، الشق الأول أننا نريد أن نخفف من فاتورة المراتب المتصاعدة، حيث اتخذنا قراراً بتجميد الشواغر والإحداثيات لعامي 2009 و2010 إلى حين التأكد من أمرين، الأول أننا لا نريد أن نوظف دون احتياجات ودون أن تكون هناك رؤية واضحة حول أية وظيفة قادمة وذلك ليس حياً في عدم التوظيف، لأن التوظيف من شأنه أن يزيد الدخل القومي في قطاع غزة والعجلة الاقتصادية إلا أن لهذا الأمر إيجابيات وسلبيات، فسلبياته تكمن في زيادة فاتورة الرواتب وبالتالي تجعل الحكومة عاجزة عن تقديم مرتبات موظفيها والوفاء بالتزاماتها تجاه الغير، وهذا ما يضعف حكومتنا ومشروعنا، وأؤكد أنه إذا أردنا أن نحافظ على مشروعنا فيجب أن يكون هناك توازن ما بين إيراداتنا الخارجية والداخلية مقابل التزاماتنا، وإذ لم يكن هناك توازن أقول بأن هناك خوفاً على مشروعنا، لأنه إذا لم تؤدي التزاماتنا وندفع الرواتب والالتزامات الأخرى فهذا يعني أن الحكومة قد فشلت في مهمتها، لذلك يجب أن نأخذ بعين الاعتبار الظروف المحيطة بنا التي نمر بها كوننا نرزع تحت حصار خانق، ولا نعمل وكأننا في حالة انفتاح أو حالة رخاء وأن مدخولاتنا بأيدينا، وهذه السياسة وضعناها حتى نطمئن أننا سنقوم بتوظيف من نحتاجه فعلاً وذلك بأن يكون له غطاء مالي، وهذا ينبع من حرصنا على استمرار عمل الحكومة واستمرار مشروعنا، ولا بد أن يكون لنا نظرة بعينين، نظرة إلى الاحتياجات، ونظرة أخرى إلى الإمكانيات المادية، ومن هنا يجب أن يكون قرار التوظيف مرتبطاً بهذه الاحتياجات والإمكانيات، وهذا هو سبب

عن خطة شاملة إصلاحية، إلا أن الأمور انجلت فيما بعد وتم التوافق على تطبيق قانون الموازنة بحذافيره في ظل تعاون كامل من الحكومة.

هل شعرتكم بالتجاوب والتفاعل الحكومي مع لجنة الموازنة في سياق تحضيراتكم ولقاءاتكم مع الوزراء والمسؤولين الحكوميين قبل تقديم الموازنة وإقرارها بعد تعديلها؟

لم يكن التفاعل بنفس الدرجة والوتيرة العالية، فهناك وزراء كانوا متفاعلين جداً وهناك وزراء استنكفوا عن الحضور، لكن جل الوزراء كانوا متعاونين، وهناك وزراء لم يحضروا وأرسلوا مندوبين عنهم، وقد استمعنا بعناية إلى كل وزير، ووقفنا مع كل وزير يريد تحسين أداء وزارته، وبحثنا في كل ما يخص تطوير منشآتنا ووزاراتنا، واستمر العمل بخطى ثابتة حسب الخطة الموضوعية، واستطعنا أن نعرض الموازنة قبل نهاية عام 2009 بفضل الله، وهذا بحد ذاته أكبر إنجاز، وأعدّه إنجازاً تاريخياً بالرغم من الحصار والإغلاق والظروف التي نعيشها، فكيف لو كانت الأمور طبيعية ولا يوجد حصار لكان الأمر حينها أفضل بكثير.

ما تقييمكم العام ورؤيتكم الإجمالية للوضع المالي العام في ظل واقع السلطة في قطاع غزة؟ وهل تعتقدون أن إقرار الموازنة كفيل بتذليل العقبات أمام تحقيق الإصلاح المالي المنشود كما وعدتم؟

لا أخفي عليكم أن الواقع المالي للسلطة الوطنية في غزة سيتأثر تأثراً كبيراً في عام 2010 إن لم نعتد اعتماداً كاملاً على دخلنا وإيراداتنا المحلية إذ أن اعتمادنا على الأموال الخارجية والمساعدات سوف يشكل سيفاً مسلطاً على أعناقنا إن لم نكن قادرين على أن نكسر هذا الحصار المالي والنقدي، قد تكون هناك أموال وقد لا نستطيع إدخالها

أكد النائب جمال نصار رئيس لجنة الموازنة والشؤون المالية بالمجلس التشريعي أن قانون الموازنة يشكل خطة منهجية للرقابة على السلطة التنفيذية، معتبراً أن إقرار قانون الموازنة يعدّ من أكبر الإنجازات خلال مسيرة المجلس التشريعي.

وأوضح نصار في حوار مع "البرلمان" أن الموازنة تعبر عن فلسفة إصلاحية شاملة أكثر من كونها موازنة رقمية، مؤكداً أن التشريعي جسد موازنة حقيقية راعت الأداء والاحتياجات المالية والبشرية للمؤسسات القائمة. وشدد نصار على أن هناك تعاوناً كاملاً من قبل الحكومة مع المجلس التشريعي، وأن وزاراتها ملتزمة بخطة الموازنة حسب الأصول، مؤكداً على وجوب

هي بالأساس حكومة غير شرعية.

كيف تم إقرار الموازنة لعام 2010 والمصادقة عليها في المجلس التشريعي، وما الخطوات التي مرت بها الموازنة وصولاً إلى عملية المصادقة والإقرار؟

الخطوة الأولى تمت بتاريخ 11/23 حيث أرسلت الحكومة في غزة الموازنة للمجلس التشريعي والتي أحييت بدورها إلى لجنة الموازنة، وعكفت اللجنة منذ هذا التاريخ إلى يوم إقرارها في دراسة الموازنة بنداً بنداً ووزارة وأغلب الوزراء والمؤسسات، حيث سألنا عن العمل والأداء واستمر العمل أكثر من 80 ساعة وكنا نجلس يومياً ونسهر الليل، حتى بدأت الموازنة تتضح أمامنا، وأول ما لفت انتباهنا أن هذه الموازنة كانت تأخذ الطابع الإغاثي أكثر من الواقع التنموي، وبرغم ضغط الوقت الذي عشناه إلا أننا كنا نريد أن نجسد موازنة حقيقية تبحث عن الأداء والاحتياجات المالية والبشرية من أجل تحقيق غايات واضحة المعالم، وهذا ما كان في فلسفة الموازنة أنها إصلاحية شاملة أكثر من كونها موازنة تعنى بإقرار الأرقام، لذلك فإن لجنة الموازنة وضعت الكثير من الأمور في نصايها الصحيح، وللعلم فقد استغرق الكثير من الوزراء من تدخل لجنة الموازنة في هذا الشؤون نتيجة لعدم إدراكهم بأن الموازنة تعبر

هل تشعرون أنكم حققتم إنجازاً عبر قيامكم بالمصادقة على موازنة السلطة للعام 2010؟

إن مهام المجلس التشريعي ثلاثة مهام أساسية، المهمة الأولى هي سنّ القوانين والتشريعات، المهمة الثانية الرقابة على السلطة التنفيذية، المهمة الثالثة هي إقرار الموازنة العامة، وإقرار المجلس التشريعي لموازنة عام 2010م تكون في المجلس قد حققنا المهام الثلاثة على أكمل وجه، حيث أن الموازنة تشكل خطة منهجية للرقابة على السلطة التنفيذية من خلال وضع أسقف للموازنات في الوزارة ومن حيث أنها تضع المعايير لأداء كل وزارة، وهي أيضاً قانون، وبدونها لا يمكن أن نراقب أداء الحكومة، وهذا يعد إنجازاً للمجلس التشريعي بل يعد من أكبر الإنجازات.

ألا تعتقد أن هناك خلافاً ما من حيث كون الموازنة تقتصر على قطاع غزة دون الضفة الغربية؟

مع وجود الانقسام حتماً هناك خلل، ولكن لا حيلة لنا إلا أن نراقب ما يتوفر لدينا فهل نترك الرقابة الحقيقية على حكومة غزة من أجل أن نقول أن هناك انقسام، واقع الانقسام مؤلم ولكن في النهاية أنا مضطر للرقابة على حكومة غزة فحسب، وهذا من باب الشفافية، أما على صعيد الضفة فالانقسام والاحتلال يحول بيننا وبين الرقابة على حكومة الضفة التي

يجب تحقيق التوازن بين إيراداتنا

الخارجية والداخلية مقابل التزاماتنا

حفاظاً على حكومتنا ومشروعنا

نملك أدوات الرقابة الفعّالة

أكثر اطمئناناً على أداء الحكومة

تعمل بوعي وإشراف من المجلس التشريعي

في المجلس التشريعي في حوار خاص مع "البرلمان":

. وجسدنا موازنة حقيقية راعت الأداء والاحتياجات المالية والبشرية

• نستحث خطى الإصلاح المالي والإداري، ونحرص على تقليص وترشيد النفقات الحكومية

في ظل الحصار والانقسام.. أم أن الأمر قابل للتحقيق وله ما يسنده ويعضد مسيرته؟

أتصور أن الحصار يجب أن لا يكون سيفاً مسلطاً على رقابنا، وأن لا يكون الحصار والاحتلال شماعاً نعلق عليه جميع أعمالنا وعدم قدرتنا على إنجاز الكثير من المهام. قد يكون الكلام صحيحاً ولكن الفلسطينيين في غزة استطاعوا كسر الحصار من خلال الأنفاق والعقلية الإبداعية، وفي ظل الإرادة الحقيقية والنية الصادقة للوصول إلى التنمية الشاملة فإن باستطاعتنا أن نفعل ما نستطيع إن قررنا وأحسننا التخطيط. لقد وضعت وزارة الاقتصاد هدفاً استراتيجياً لها ألا وهو إيجاد فرص عمل جديدة، وبفعل الحصار لم تتمكن من إدخال المواد الخام وهذا ما شكل إحدى العوائق التي ساهمت في إيقاف المصانع الموجودة في غزة، والتي كانت تشغل آلاف العمال، لذلك فلو أننا قررنا عدم إدخال المواد والسلع المصنعة التي لها بديل هنا وشجعنا إدخال المواد عبر الأنفاق فإن هذا سيؤدي إلى تشغيل أيدٍ عاملة كثيرة وخلق فرص عمالة جديدة، وهذا ما يمكن أن يفيد وزارة الاقتصاد في إطار تنفيذ مخططاتها وسياساتها. ومثال بسيط على ذلك مصانع البسكويت لو أوقفنا البسكويت المصري وأدخلنا المواد الخام وبذلك نستطيع أن نحقق الكثير من فرص العمل، الأمر الثاني أننا نحتاج إلى رؤية تنطلق من سياسات واضحة، فعندما قررت الحكومة أن تدخل الاسمنت عبر الأنفاق وكان قيمة طن الاسمنت 3000 شيكل حينها نجد أنه وصل اليوم إلى 800 شيكل فقط، فنحن نترك للناس حرية المنافسة ولكن في إطار تحديد ما يتم إدخاله وما لا يتم إدخاله وذلك بهدف إيجاد فرص عمل في إطار رؤية واضحة، لذا بإمكاناتنا المتواضعة يمكن أن نحقق رؤية بعيدة المدى، ومن هنا فإن السياسة التي يضعها الوزير هي سياسة تؤدي إلى تحقيق نمو حقيقي وتحقق هدفاً وطنياً باتجاه توفير فرص عمل، وإذا اجتمعت كل الوزارات والمؤسسات والقطاع الخاص على توجيه كل قدرتنا على تشغيل المواطنين بدلاً من اعتمادها على ما يقدم من الشؤون الاجتماعية في

إطار استغلال كل إمكانياتنا وطاقاتنا، فإننا سوف نحقق ما لم يتحقق من قبل. لذا فإننا عبر توحيد السياسة العامة والأهداف الوطنية التي يمكن أن يجمع عليها الجميع، الحكومة والقطاع الخاص، يمكن أن نحقق ثورة اقتصادية، وأنا لا أتكلّم عن أصعب القضايا ولكن هناك خدمات سهلة المنال مثل الصحة والتعليم التي لا تحتاج منا إلا إرادة حقيقية وتخطيطاً واعياً وأن نعطي جل اهتماماتنا لتقديم خدماتنا إلى أبناء شعبنا، فلا يمكن أن يكون الحصار شماعاً لتبرير تقاعسنا، وأذكر بأن شعبنا الفلسطيني قاد أكبر مقاومة وانتفاضة رغم أننا كنا تحت الحصار، فكنا نجد لكل مشكلة حلاً، وما كان الاحتلال في يوم من الأيام عائقاً إذا ما توفرت الإرادة والتخطيط السليم، لذلك فالإنسان الذي يتوكل على ربه ويأخذ بالأسباب يمكن له أن يحدث ثورة في كل المجالات، ونحن عندما قررنا أن يكون هناك أمناً حقيقياً في البلد كان هناك أمناً، وهذا يدل على أن الحكومة قادرة على التخطيط الجيد وقادرة على الفعل والإنجاز، ولست بحاجة للتذكير إلى أننا بحاجة إلى رجال لخدمة شعبنا، لأننا ما جئنا لنكون وزراء يشار إلينا فقط بالبنان، بل جئنا لخدمة شعبنا وتخفيف المعاناة عنه وحل مشاكله.

تم إقرار موازنة السلطة والمصادقة عليها بعد طرح العديد من التعديلات والملاحظات عليها.. هل بالإمكان تزويدنا بأهم هذه التعديلات والملاحظات؟

لم يكن هناك تعديلات كبيرة حقيقية، كانت هناك تعديلات تم احترامها، وأكد أقول أنها لم تتعدى 2% فقط، وهذا يدل على أن النواب كلهم كانوا في إجماع كامل لإقرار هذه الموازنة، وهذا ما يؤكد على أن المجلس التشريعي عندما تم عرض التقرير ومناقشته كان على قدر كبير من المسؤولية والمهنية، ومن هنا فإنني أوجه شكري الجزيل لكل الإخوة النواب الذين أعطوا تقرير الموازنة الفرصة كي يرى النور.

ما هي أبرز التوصيات التي حملها قانون الموازنة؟

أبرز التوصيات في نظري مع أنها كلها مهمة، أولاً على مستوى الإيرادات، كان هناك توصية بزيادة الإيرادات المحلية وعدم الاعتماد على الإيرادات الخارجية قدر الإمكان، والتوصية الثانية هي المطالبة بتفعيل قانون زكاة المال لأن الزكاة هي الركن الخامس من أركان الإسلام، وسنحاسب جميعاً إن لم نطبق هذا القانون، وسنقف ونساءل أمام الله لأننا نملك القدرة على تطبيق هذا

القانون، أبو أيمن شويح وزير العدل السابق رحمه الله عندما أقر هذا القانون قال بالحرف الواحد: "الآن أنا أموت وأنا راض بسبب إقرار هذا القانون"، وهذا القانون "قانون الزكاة" من أكثر القوانين التي تحظى بالأهمية لمعالجتها حالة الفقر والبطالة. كما أوصى القانون بتعيين رئيس هيئة سوق رأس المال، والعمل على دمج بعض الوزارات تحت مسمى وإطار وزاري واحد، والإسراع بتعيين رئيس ونايب رئيس لديوان الرقابة المالية والإدارية، وركز على الاهتمام بالقطاع القضائي عبر تجهيز المحاكم وتزويدها بأحدث التقنيات والإسراع بتطبيق قانون السلطة القضائية خاصة فيما يتعلق بتعيين القضاة وتطبيق سلم الرواتب، ودعا إلى إقرار مشروع قانون الهيئة الفلسطينية لملاحقة مجرمي الحرب لتتولى المهام التي تقوم بها لجنة "توثيق" مع تخصيص موازنة لها. والعمل على إنصاف المعلمين وذلك بزيادة رواتبهم بنسبة 5% من الراتب الأساسي، والقيام بتخصيص موازنة مقدارها 30 مليون دولار لدعم القدس وصمود أبنائها.

ما الذي يضمن أن تلتزم الحكومة بهذه التوصيات وأن تعتمد إلى تطبيقها دون خلل أو انتقاء، أو انتقاص.. وما الإجراء، أو شكل المعالجة الذي يمكن أن يتخذه المجلس التشريعي حال تجاهلت الحكومة بعضاً من هذه التوصيات؟

لا أتوقع أن تعمد حكومتنا إلى مخالفة أو عدم تنفيذ القانون، فإن إخواننا في الحكومة يعرفون حقوقهم ونحن نعرف واجبنا، والمجلس والحكومة مكملان لبعضهما البعض، فالتشريعي يقر والحكومة تنفذ، ونحن لا نعيش في إطار المرحلة السابقة التي كان فيها المجلس التشريعي مهمشاً، فالمجلس التشريعي الحالي ليس كالمجلس السابق، والحكومة الحالية ليس كالحكومة السابقة، لكن في نفس الوقت أؤكد أن لدى المجلس وسائله القانونية التي تجبر أي وزير على أداء المطلوب منه، فلدينا القدرة على استخدام أدوات الرقابة الفعالة مثل الاستماع للوزير وجلب الوزير ومساءلته وصولاً إلى حجب الثقة عنه.

هناك من يتهم التشريعي بأنه لم يتقدم سوى باستجواب وحيد للحكومة طال وزيراً من حركة فتح في ذلك الوقت، ويقولون كيف تنقضي المدة القانونية للمجلس التشريعي البالغة أربع سنوات دون أن يتقدم المجلس التشريعي

باستجواب لأحد المسؤولين؟

أولا السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل هذا المجلس الحالي أو الحكومة الحالية تعيش في واقع عادي؟ بالطبع لا، فنحن في غزة حوصرنّا ثم جاء العدوان الهجوي على غزة، ولم نكن نستفق من خطوة إلا ومورس ضدنا خطوات أشد، وبالتالي لم يكن الوضع عادياً، وأقول أنه بعد أن قدمت لنا الموازنة فإننا أصبحنا أكثر اطمئناناً على تطبيق القانون بتفصيلاته، وأكثر اطمئناناً على أداء السلطة التنفيذية التي تعمل بوحى وإشراف من المجلس التشريعي. وللحقيقة ليس هناك وزيراً واحداً نشك في أمانته أو سوء إدارته، ولم يثبت أن كان هناك حالات فساد ونحن نستمتع من الوزراء بشكل دائم، لذلك إذا كان الوزراء متعاونين معنا ويجيبون على كل طلباتنا فليس من الحكمة أن نخلق مشكلات معهم، فلماذا إذن نحجب الثقة أو نستجوب؟

هل تعتقد أن من الأجدى الاقتصاد على العنصر الإغاثي فقط دون البحث الجدي في تطوير العنصر التنموي بشكل أو بآخر كحل لجزء من الأزمة الاقتصادية التي يشهدها قطاع غزة؟

أشكر الحكومة أنها جعلت موازنة عام 2009 إغاثية وموازنة عام 2010 إغاثية أيضاً، ورغم أننا نعيش وضعاً استثنائياً الآن إلا أننا نريد أن نحقق الأفضل دون أن يعني ذلك إغفال البعد التنموي فيما بعد حال تحسن الظروف.

ورد في قانون الموازنة أن حكومة رام الله غير الشرعية سلبت أموال المقاصة والهبات والمنح والإعانات المقدمة للشعب الفلسطيني.. هل تملكون رؤية لكيفية معالجة هذه القضية؟

أنا لا أتوقع سحب البساط من تحت أقدام حكومة رام الله غير الشرعية كونها مدعومة من إسرائيل وأمريكا ودول أوروبا ولها سند دولي وإقليمي، ولكن

بأدائنا المحسوب وخططنا المدروسة سننطقي نموذجاً مشرفاً عن أدائنا، وواجب الحكومة في غزة فضح حكومة رام الله من خلال تشكيل محاكم صورية لنحاكمهم على سرقتهم أموال المقاصة والمنح والمساعدات.

هل حدثت أي تجاوزات لقانون الموازنة بخصوص عملية التوظيف في الوزارات المختلفة؟

لم يتم أي تجاوزات حتى هذه اللحظة، والحكومة ملتزمة بالخطة حسب الاتفاق ووفق الأصول.

أوصيتم في إطار قانون الموازنة بدمج بعض الوزارات تحت مسمى وزاري واحد.. لكن أمين عام مجلس الوزراء صرح سابقاً بأن هذه الأمر لن يكون بالإمكان تحقيقه إلا في إطار تعديل وزاري.. ومما يبدو فإن التعديل الوزاري لن يتم قريباً.. ما قولكم في ذلك، وهل يعكس ذلك تهرباً من الحكومة في سياق تطبيق التوصيات التي قدمتموها؟

الوزارات التي تم دمجها معاً ليس لها عميق الأثر في واقع الحياة، نحن لم نلغها بل جعلناها إدارات داخل الوزارة، فالحكومة التي كانت قبلنا دمجت ثلاث وزارات في وزارة واحدة هي الاقتصاد والتجارة والتمويل في إطار وزارة الاقتصاد الوطني، فما الذي يمنع أن ندمج وزارة العدل والمرأة والشؤون الاجتماعية مثلاً في وزارة واحدة ويكون أدائها ممثلاً لثلاث وزراء، ولتعلم فإن كل وزير يكلفنا 100 ألف دولار سنوياً. وأقول إن هذا عبارة عن تقليص حقيقي وترشيد النفقات، لنقول للعالم أننا لسنا في بذخ، وأؤكد أن هذه هي السياسة الأمثل، أما كيفية الدمج فنتركه للسلطة التنفيذية علماً بأن الأمر يرتبط أحياناً باعتبارات سياسية في ظل الحديث عن إمكانية تحقيق المصالحة الوطنية.

اعتمادنا الجانب الإغاثي في الموازنة

لا يعني إسقاط البعد التنموي حال

تحسن الظروف

مالة على الحكومة، ونحن

سلطة التنفيذية التي

من المجلس التشريعي

في إشارة إلى المقاومة السلمية

النواب الإ سلاميون: أي إنجاز على طريق تعطيل مشاريع الاحتلال والاستيطان مرحب به و أي مظهر من مظاهر المقاومة على الأرض مفيد ومثمر

قيد التعديل المستمر ، وبناء على الخطة التي أعلنتها الحكومة الصهيونية في 30 إبريل (نيسان) 2006 فإن طول الجدار سيبيلغ 703 كم عند نهاية البناء ، وهذه الخطة تعتبر التعديل من ضمن سلسلة من التعديلات ، حيث أنه ومقارنة بالخارطة السابقة كان طول مساره 670 كم والمعلنة بتاريخ 20 فبراير 2005 والتي كانت أساسا تعديلا على مسار سابق مقترح للجدار ، وقد زاد من الطول المقترح بمقدار 48 كم بحيث أصبح طول الجدار المخطط 670 كم بعد أن كان 622 كم بحسب المقترح في 30 يونيو حزيران 2004.

بدأ إنشاؤه في عهد حكومة أرئيل شارون في شهر يونيو حزيران عام 2002 ، وصرحت الحكومة الصهيونية آنذاك ان "السياج الأمني يتم بنائه بهدف إنقاذ حياة المواطنين الإسرائيليين الذين يستمر استهدافهم من قبل الحملة الإرهابية التي بدأت عام 2000" ، حيث بدأ في ظل انتفاضة الأقصى وفي نهاية عام 2006 بلغ طوله 402 كم ، ويمر بمسار متعرج حيث يحيط معظم أراضي الضفة الغربية ، وفي أماكن معينة ، مثل قلقيلية ، يشكل معازل- أي مدينة أو مجموعة بلدات محاطة من كل أطرافها تقريبا بالجدار- وما زال مشروع بناء الجدار مشروعا قيد التنفيذ حتى الآن ومخططاته

الشعبية ضد الجدار في قرية بلعين مثلاً، وإن كانت حكومة الكيان قد استنفادت إعلاميا من وراء ذلك لتحسن صورتها أمام العالم". وتابع إن حدود الكيان الصهيوني تصل إلى ما يمكن أن تطوّه أقدام جنوده، وليست هناك حدود ثابتة، فهي متحركة حسب المصلحة والقوة والضعف.

وفي النهاية لابد من التذكير أن محكمة العدل الدولية أصدرت في ٩ يوليو ٢٠٠٤ رأيا استشاريا يقضي بعدم شرعية الجدار الفاصل، بالإضافة إلى أن ١٥٠ بلدا عضوا في الجمعية العامة للأمم المتحدة، من ضمنهم جميع دول الاتحاد الأوروبي الخمسة والعشرين حينها، صوتوا لصالح القرار الذي تم تبنيه في ٢٠ يوليو، بينما عارضته ٦ دول تتقدمها الولايات المتحدة وأستراليا والكيان الصهيوني طبعاً، وامتنعت عن التصويت ١٠ دول.

وقرار الجمعية العامة، مثل قرار محكمة العدل الدولية، غير ملزم للكيان، غير أن أهمية القيمة الرمزية والمعنوية للقرارين قد تساعد الفلسطينيين والأطراف المعارض لبناء الجدار على ممارسة المزيد من الضغط السياسي على الكيان لتفكيك الجدار.

الاحتلال على الاعتراف بالحقوق الفلسطينية". وحول تعديل مسار الجدار في قرية بلعين، قالت النائب الحلايقة: "أما بخصوص تعديل مسار الجدار فهي خطوة أخرى لإضافة شيء من الشرعية على الأراضي التي دخلت في محيط الأراضي التي استولى عليها الاحتلال، وتصحيح مسار الجدار هو قرار أسوأ من قرار إقامة الجدار وأن يرضى الفلسطينيين بأنصاف الحلول كخطوة أولى للحصول على حل جذري أمر جائز ولكن أن تفرض أنصاف الحلول حتى يتم ترسيخها كحلول نهائية فهذا ما لا يجب أن يقبل به أي فلسطيني عاقل".

وتابعت: "نحن نرى أن دولة الكيان ماضية في ترسيم الحدود من جانب واحد سواء قبل الفلسطينيين بهذه الحدود أم لم يقبلوا مع أننا نرى أن عودة مئات الدونمات لأهالي بلعين هو إنجاز لصالح من فقدوا أراضيهم ومصدر رزقهم، لكنها خطوة غير كافية خاصة إذا أضفت شرعية على قبولنا لضم باقي الأراضي إلى الكيان".

بدوره قال النائب أ. فضل حمدان: "إن ما قام به الكيان الصهيوني من تغيير لمسار الجدار جاء بفعل الضغط الإعلامي الناشئ عن المقاومة

واعتصب كرامة الإنسان بالقوة فلن تؤثر فيه هذه المقاومة بل ستطلق يد المقتصبين للمزيد من الممارسات ضد الشعب ومقدراته". وحول المقاومة السلمية وطريق تخليص الحقوق من الاحتلال قالت النائب الحلايقة: "نحن كفلسطينيين أصحاب حق مشروع على هذه الأرض نظل دوماً مع تحرير وتخليص أي شبر من أراضي المسلمين من الاحتلال، ولكن نحن مع المقاومة الفعلية لتخليص هذه الأراضي من غول الفصل والضم بأي طريقة كانت ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تعطى شرعية للاحتلال ومحاكمه وقراراته بالقبول والموافقة وأرى أن لا شرعية مع وجود محتل يغتصب الأرض والإنسان ويسلب الحقوق من أصحابها".

وأضاف النائب حمدان: "إن أي مظهر من مظاهر مقاومة الاحتلال ورفضه على الأرض مفيد ومؤثر ومثمر، فالمقاومة الشعبية لها دور بارز في إعادة بعض الدونمات لأصحابها". وقال النائب عبد الرزاق: "بالرغم من أن هذا يعد إنجازاً لما يعرف الآن بالنضال الشعبي إلا أن التجربة مع الاحتلال الصهيوني أثبت أن هذا النوع من المقاومة غير كافٍ لإجبار

الشرعية للاحتلال لضم أملاك الفلسطينيين إلى سيادة العدو المحتل، ولذلك إن أي قرار ينبثق عن هذه الاتفاقيات وما يتفرع عنها هي قرارات باطلة لا تحتل إلا موقف الرفض والمجابهة من قبل الفلسطينيين". وقال النائب د. عمر عبد الرزاق أن أي إنجاز على طريق تعطيل مشاريع الاحتلال والإستيطان مرحب به، إلا أنه يبقى ناقصاً حتى إسترجاع جميع الحقوق الفلسطينية، مضيفاً: "بالطبع كان للجهد الشعبي ودعم المتضامنين أثراً في قرار حكومة الكيان الصهيوني، لكن الكيان يستخدم ما يسمى القضاء الاسرائيلي ومحكمة العدل العليا لشرعنة إجراءاته الاحتلالية المخالفة للقانون واتفاقية جنيف".

وتساءلت النائب سميرة الحلايقة: "إذا كان ما حدث في بلعين لصالح المقاومة الشعبية، فلماذا لم يعدل مسار الجدار في نعين والمعصرة وأماكن كثيرة تقوم فيها فعاليات على ذات الشاكلة؟. وإذا كانت بلعين خطوة أولى على طريق تجهيل الحقوق الفلسطينية المشروعة فهذا أمر مفرح أن يكرس هذا الإنجاز لتحسين صورة احتلال يمارس ملايين الجرائم بحق الشعب الفلسطيني والذي احتل الأرض

وفي الوقت الراهن توقف المشروع حتى نشر قرارات المحكمة الصهيونية العليا بشأن عدد من الالتماسات التي قدم إليه سكان فلسطينيون وأعضاء جمعيات صهيونية مختلفة مطالبين بتغيير مسار الجدار في بعض الأماكن كي لا يشوش طبيعة حياة السكان أو يمنع منهم زراعة أراضيهم، وقد نجحت بعض القرى والبلدات في كسب القضية وعدل مسار الجدار إلى جانب المقاومة السلمية التي انتهجت كطريقة بجانب القضايا في المحاكم لمقاومة الجدار، في هذا الموضوع أيضاً كان لعدد من النواب الإ سلاميين رأي في المقاومة السلمية والقضايا التي ربحها بعض المتضررين من الجدار لينتج عنها تعديل في مسار الجدار وإعادة مئات الدونمات لأصحابها. فقد أكدت النائب أ. سميرة الحلايقة إن أي تغيير وأي محاولة لضم أراضي الفلسطينيين لصالح الكيان الصهيوني هو جزء لا يتجزأ من ممارسات الاحتلال ضد الحق الفلسطيني في الوجود، وتابعت: "... وجدار الفصل وكذلك الاتفاقيات التي وقعت بهذا الخصوص وخاصة اتفاق (واي ريفير وخارطة الطريق) هما اللتان أفرزتا جدار الفصل وهما اتفاقيتان أعطت

بتنسيق ومتابعة من المجلس التشريعي

فرقة بلدنا تقدم عرضاً فنياً في ضيافة الاتحاد البرلماني العربي بالقاهرة

بعد أن سالت الدموع من مآقي النّوَاب العرب، وهم يتأملون زهرات غزّة المحاصرة، ويسمعون نداءهم بصوتهم المبحوح من خلال الأوبريت الفنّي "اسمعوا صوتنا"، وذلك خلال الاحتفال الوداعيّ الذي نظّمه المجلس التشريعي الفلسطيني للوفد البرلماني العربي الذي زار قطاع غزّة في فندق الكومودور، وجه الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي نور الدين بوشكوج دعوة رسميّة إلى المجلس التشريعي الفلسطينيّ عبر النائب الأوّل لرئيس المجلس التشريعي الدكتور أحمد بحر، لمشاركة فرقة زهرات المركز بذات الأوبريت الذي قدّموه أمام الوفد الزائر في قطاع غزّة، وذلك في الحفل التكريميّ الذي أقامه الشيخ العيسائي تكريماً لأعضاء الوفد الذي زار القطاع ولرؤساء مجالسهم في القاهرة على هامش المؤتمر السادس عشر للاتحاد البرلماني العربي.

المجلس التشريعيّ الفلسطينيّ ممثلاً في النائب الأوّل لرئيس المجلس الدكتور أحمد بحر، لم يأل جهداً في التنسيق المستمر وعلى أعلى المستويات، والمتابعة عن كثب، والتواصل المستمر والدءوب، وتذليل العقبات، من أجل تأمين سفر آمن وميسّر ومنسّق للفرقة وإداريّيه المرافقين لها.

وتوجّهت فرقة الزهرات إلى فندق جراند حياة حيث عُقد الحفل التكريمي، وكان في استقبالهم معالي الشيخ أحمد بن محمّد العيسائي، وأعضاء الوفد العماني، والبرلمانيين العرب، وصافح الشيخ العيسائي الزهرات وأشاد بهم، متمنياً أن يكسر الحصار عن قطاع غزّة قريباً. كما قدّم المجلس التشريعي درعاً تكريميّاً للشيخ أحمد بن محمّد العيسائي، بواسطة ماجد الزبدة مدير دائرة البروتوكول والعلاقات العامة في المجلس، تكريماً له وتقديراً لجهوده الكبيرة التي بذلها من أجل التنسيق لهذه الزيارة.

المجلس التشريعي يستقبل وفداً برلمانياً بريطانياً تضامنياً ويحثه

على انتهاج سياسة بريطانية متوازنة تجاه القضية الفلسطينية

نتاجاً لجهد كافة الحوارات الفصائلية. وأشار الحية أن إسرائيل تتحمل فشل مفاوضات تبادل الأسرى إثر مفاوضات استمرت ما يقارب ثلاثة سنوات، مشيراً إلى أنه تم الاتفاق على معظم البنود الخاصة بالصفقة إلا أن إسرائيل لا زالت تماطل وترفض تنفيذ ما تم التوافق عليه سابقاً برغم كل الوساطات.

وطالب الحية أعضاء الوفد البرلماني البريطاني بالعمل على أخذ ملاحظات حركة حماس السياسية إلى صناع القرار في بريطانيا، والدفع باتجاه رفع الحصار الظالم على غزّة لتحقيق العدالة، مشدداً على أهمية انتهاج سياسة بريطانية متوازنة تجاه القضية الفلسطينية، وضرورة محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين كي يكونوا عبرة لمن يعتبر. من جهته أكد رئيس الوفد البرلماني البريطاني الذي قدم لزيارة قطاع غزّة، اللورد ديفيد ستيل، على أن العديد من البرلمانيين البريطانيين لن يسمحو بتغيير قانون الوصاية الدولية لمحاكمة مجرمي الحرب.

ويشتمل الوفد البريطاني على أربعة نواب استمرت زيارتهم لثلاثة أيام زاروا خلالها مختلف مناطق القطاع للاطلاع على الأوضاع الإنسانية الصعبة لسكانه

بنزاهة انتخاباتها، وذلك بهدف شل عمل المجلس التشريعي، إلا أن المجلس استطاع أن يتحدى كل الظروف التي كانت تحيط به وأن يؤدي عمله على أكمل وجه عبر إصدار القوانين والتشريعات وإعطاء الثقة للحكومة الفلسطينية، وإقرار الموازنة والرقابة على السلطة التنفيذية. بدوره أجاب د. خليل الحية عن استفسارات وتساؤلات أعضاء الوفد البرلماني فيما يتعلق بالمصالحة الفلسطينية وأهم العقبات التي وضعت في طريقها، وطبيعة الجهود المبذولة بشأن صفقة تبادل الأسرى مع الاحتلال والأسباب المعطلة لها، حيث أوضح الحية أن حركة حماس تتطلع إلى تحقيق المصالحة الفلسطينية التي تجمع شتات الشعب الفلسطيني ولكن هناك عقبات وضعت في طريقة المصالحة، مؤكداً أن هذه العقبات تتمثل في التدخلات الخارجية التي ضغطت على حركة فتح لجهة عدم التوقيع على ورقة المصالحة في السابق، ومن ثم الإصرار على عدم فتح الورقة أمام الملاحظات المنطقية لحركة حماس، ورفض مصر الأخذ بهذه الملاحظات كي يتم مطابقتها بنصوص الاتفاق الأصلي التي صاغته المخابرات المصرية وجاء

استقبل المجلس التشريعي بمدينة غزّة اليوم وفداً برلمانياً بريطانياً تضامنياً برئاسة النائب ديفيد ستيل، وضم كلا من أندرو سلوتر، وكارين بوك، وستيفين ويليمز، حيث كان في استقبالهم النواب فرج الغول ود. خليل الحية، وم. جمال الخضري، وم.إسماعيل الأشقر، وسيد أبو مسامح، ود. سالم سلامة، ود. أحمد أبو حلبية، وم. جمال سكيك، ود. عبد الرحمن الجمل، وجمال نصار، ومشير المصري، وجميلة الشنطي، ويحيى العبادسة.

ورحب النائب فرج الغول بالوفد مؤكداً على أهمية هذه الزيارة التي تأتي بهدف الإطلاع على الأوضاع الكارثية في قطاع غزّة الذي لا يزال يقبع تحت الحصار المشدد منذ أكثر من ثلاث سنوات، بالرغم من كل القرارات الدولية والمطالبات للوفود التي جاءت إلى غزّة وطالبت برفع الحصار الظالم والمعاناة عن الشعب الفلسطيني في غزّة. وأطلع الغول الوفد البرلماني البريطاني على آلية عمل المجلس التشريعي في الضفة الغربية وقطاع غزّة، وخصوصاً بعد اختطاف الاحتلال الإسرائيلي لأكثر من ٥٠ نائباً في سجنونه بهدف تخفيف الديمقراطية الفلسطينية التي شهد الجميع

"غزة تنتظر تحرُّكاً قوياً وجدياً"

م. الخضري: تصريحات كلينتون تجاه الحصار غير كافية



هنا وهناك

بقلم النائب/
سميرة الحلايقة

التفسير البيزنطي لجريمة قتل عائلة عودة

بسام أبو عواد وزوجته سامية وأبناءه يوسف وآيات وجنات ومحمود، خرجت أرواحهم وقضت تحت رحمة جيب عسكري صهيوني شمال رام الله في الضفة المحتلة، ستة أرواح من عائلة واحدة دفنت أحلامهم وبردت دمائهم، الناس حرّى يكون، يترحمون، يسخطون، بعض الناس حمد الله أن بقي من العائلة (فراس) ٨ سنوات حتى لا يموت الذئب ولا تفنى الغنم.

تمنيت السلامة من كل قلبي لطفل انتبه فجأة ووجد بيته خالياً، حقاً شعرت بأنه حصل على فرصة بالحياة، قدرة الله أنقذته كما أنقذت هدى غالية التي قضت عائلتها في قذيفة صهيونية على شاطئ بحر غزة، الحمد لله أنه لا يوجد عندنا شواطئ ولا لبرزت إلينا القذائف من فوق الأرض ومن تحتها.

وما يجعل المرء يحمد الله الذي لا يحمد على مكروه سواه، فإن المكروه الحقيقي الذي حصل لهذه العائلة أن وكالة أبناء محترمة وزعت خبراً أن العائلة انتقلت إلى جوار ربها في حادث سير ولم يذكر أن الحادث كان مع جيب عسكري، وذكرني هذا الخبر بمحاولات التصدي لراشقي الحجارة من قبل الأجهزة الأمنية بعد قرار "تنتياهو" بضم الحرم الإبراهيمي ومسجد بلال بن رباح تحت ذريعة أن السلطة الفلسطينية لا تريد التساوق مع الاحتلال الذي يريد جر السلطة والشارع الفلسطيني إلى انتفاضة ثالثة للتهرب من الاستحقاقات السياسية المحلية.

ولذات السبب دفن أبناء عائلة عودة في تراب بئر زيت في صمت مريب بلا صدى إعلامي أو سياسي. لأن التفسير البيزنطي للحادث: حتى يتم الحفاظ على منجزاتنا وحتى لا نتساق مع مخططات الاحتلال وحتى لا يهرب الاحتلال من استحقاقاتنا السياسية والتي أهمها العودة السرية للمفاوضات والتي لو عدنا إليها بخفي حنين لا اعتقدنا أننا حققنا جزءاً من المعادلة الممسوخة أعلاه.

والذي مر على ذاكرتي واستمرارا للتفسير البيزنطي لحوادث الطرق، فإن الجيبيات العسكرية لفرط عفويتها لا تختار لحوادثها إلا السيارات التي تحمل لوحات تسجيل عربية لأنه ضمن الخطة البيزنطية الموضوعية لجر الفلسطينيين إلى أتون المواجهة واستهداف الأبرياء وإفناء العائلة بأكملها.

وربما وصل المحللون البيزنطيون إلى أن السيارة الصهيونية استهدفت تلك العائلة لأن ربها الشهيد بسام أبو عواد كان مجرماً في جني أرزاق العائلة فلذلك ارتأت المستويات الاستخباراتية الصهيونية أن تضرب ضربة قوية حتى يتحرك الشارع الفلسطيني وتسارع سلطات الاحتلال إلى التنصل من استحقاقاتها وخاصة أنها سلطات احتلال أوقفت الاستيطان وتراجعت عن بناء الوحدات السكنية في محيط المستوطنات، واقتلعت الجدار العازل، وتراجعت عن قرارها ضم الحرم الإبراهيمي وإزالة المستوطنات، وفوق كل ذلك الإعلان عن الدولة الفلسطينية قبل حادثة أبو عواد بلحظات. لك الله يا عائلة شالدة من بلدة سعين، ٥ من أفرادها أصيبوا بجروح بنيران الاحتلال أثناء زيارة لهم لبلدة حوسان، لا سمح الله لو استشهودوا، لا يهم المهم أن يبقى مشروعا الوطني بخير، واستحقاقاتنا السياسية تظل مكانها.

لا ضير لو هدم الأقصى، إذا كان الهدف هو الخطوة الأولى للوصول للاستحقاقات الفلسطينية المعلقة في عنق الاحتلال، المهم أن يموت الناس في صمت حتى لا يتعكر صفو الاستحقاقات، وأن لا يظهر المسؤول الفلسطيني وهو يتجرجر ويتساق مع خطط الاحتلال خاصة وأن الاحتلال يريد من الشعب أن يقاوم ويرفض مخططاته ليفرض على الساحة ما يريد.

وأعلن الخضري أن عدد ضحايا الحصار وصل إلى ٥٠٠ ضحية بمعدل وفاة كل يومين غالبيتهم ممن كانوا مرضى ولم يتمكنوا من تلقي العلاج بسبب الحصار.

وأشار إلى أن مليون إنسان فلسطيني يعيشون على المساعدات سواء العربية أو الدولية أو من الأمم المتحدة، مشيراً إلى أن الاقتصاد الفلسطيني قد دمر بشكل كامل حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل أكثر من ١٤٠ ألف عامل بنسبة ٨٠٪ من الأيدي العاملة في غزة. وأكد الخضري أن المواقف العربية والدولية الرسمية والشعبية كانت تؤكد على "أنه حصار ظالم ويتناقض مع مبادئ القانون الدولي"، مؤكداً على ضرورة ممارسة ضغوط حقيقية على الاحتلال الإسرائيلي "الذي يتحمل هذه المسؤولية ويجب على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته ويجب أن تعاقب هذه الدولة ويجب أن تشعر بما تقوم به من جرائم". وأضاف "كفى ألف يوم من الحصار ويجب أن يكون هناك فعل لإيقاف هذا الحصار ونقول ننتظر فعاليات دولية وعربية وإسلامية في كل المدن والقرى بشتى الوسائل للتعبير عن رفض الحصار". وكشف الخضري عن وجود اتصالات لتسيير سلسلة من السفن في شهر نيسان/ أبريل المقبل في محاولة لكسر الحصار وذلك بالتزامن مع فعاليات فلسطينية وعربية لنفس الغرض.



النائب م. جمال الخضري

يجب أن يتحوّل إلى عمل وتحرك في كافة الاتجاهات من أجل إنهاء الحصار.

في ذات السياق دعا الخضري إلى تصعيد الفعاليات الداعية لكسر الحصار في جميع المدن العالمية وذلك بمناسبة مرور ألف يوم على فرضه من قبل الاحتلال الإسرائيلي. وقال الخضري في مؤتمر صحفي عقد قرب نصب ضحايا الحصار بغزة: "إن الحصار استهدف الإنسان وكل مناحي الحياة الصحية البيئية الاقتصادية الاجتماعية في محاولة حقيقية لخنق هذا الشعب وتدمير إرادته".

قال النائب م. جمال الخضري إن حثّ وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون الاحتلال الصهيوني على تخفيف حصار غزة غير كاف، داعياً إلى موقف جادٍ وفعليّ لفك الحصار بشكل كامل.

وشدّد الخضري -في تصريح صحفي السبت (٢٧-٢٠)- على أن المطلوب هو فك الحصار الصهيوني على غزة منذ قرابة أربعة أعوام، وفتح المعابر التجارية بشكل كامل والسماح بدخول كافة المستلزمات لمليون ونصف المليون مواطن المحاصرين. وأكد الخضري أن الحصار يستهدف السكان والتجار والمرضى والطلاب وكل مناحي الحياة، وأنه يؤثر فيهم بشكل كبير ويحرمهم من العيش بحياة كريمة، وأدى إلى سقوط عدد كبير من الضحايا وتعطّل آلاف العمال وإغلاق مصانع ومتاجر ودمار في البنى التحتية.

وأوضح أن الحصار غير قانوني وغير أخلاقي وإنساني، ويتنافى مع القانون الدولي واتفاقيات جنيف وحقوق الإنسان؛ لأنه يعرّض شعباً بأكمله لإبادة جماعية.

وأشار إلى أن غزة تنتظر تحرُّكاً قوياً وجدياً يزيل عنها همّ الحصار وتبعاته الكارثية، والتي زادت بعد الحرب الصهيونية، ويسمح لها بإعادة إعمار ما دُمّرته الحرب والحصار، ويسمح بتدشين المشاريع المتوقفة. وبيّن الخضري أنّ على الجميع أن يدرك أن شجب حصار غزة واستنكاره

يخالف منطوق القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني

التشريعي يدين توجه براون إدخال تعديلات دستورية لحماية مجرمي الحرب الصهاينة أمام المحاكم البريطانية

والإرهاب الصهيوني إبان الحرب الصهيونية الأخيرة التي حاولت فيها حكومة الاحتلال جيشها المجرم سحق شعبنا في قطاع غزة بوساطة ترسانة حربية هائلة فاقت كل التصورات.

ودعت رئاسة التشريعي البرلمان البريطاني إلى رفض التعديلات التي ينوي رئيس الوزراء البريطاني التقدم بها، والانسجام مع مبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وعدم تغليب الاعتبارات السياسية العفنة على القيم والمبادئ القانونية والإنسانية الناصعة.

كما دعت المنظمات والمؤسسات الحقوقية البريطانية والجاليات العربية والإسلامية في بريطانيا إلى التحرك العاجل من أجل حشد موقف سياسي وبرلماني بريطاني مضاد قادر على كبح نوايا رئيس الوزراء "براون" وأدائها في مهدها.

فيه قريباً يفتقر إلى أي مبرر قانوني أو سياسي أو إنساني أو أخلاقي، ويشكل تشجيعاً مباشراً لمجرمي الحرب الصهاينة للتمادي في جرائمهم بحق شعبنا".

وأكدت أن التوجه البريطاني الرسمي الجديد نحو حماية مجرمي الحرب الصهاينة يقدح -فيما لو تم- في مصداقية العدالة البريطانية، ويظهر زيف الشعارات الكبرى التي تحملها بريطانيا حول نشر وتطبيق مبادئ الديمقراطية والحرص على حقوق الإنسان في العالم.

وأوضحت رئاسة التشريعي أن هذا التوجه يعبر عن انحطاط سياسي وانحدار قيمي وسقوط إنساني كونه يعلي من شأن المصالح السياسية القدرة على حساب آلام ومعاناة ودماء وأشلاء مئات الضحايا الأبرياء من أبناء شعبنا الذين سقطوا بفعل الإجرام

دانت رئاسة المجلس التشريعي موقف رئيس الوزراء البريطاني "غولدن براون" الذي عبر عنه من خلال مقال نشرته قبل أيام صحيفة "الدلي تليغراف" البريطانية، وأكد فيه نيته إرسال رسالة للبرلمان البريطاني يدعوه فيها إلى إدخال تعديلات دستورية تقيد عمل القضاء البريطاني إزاء الدعاوى المرفوعة ضد مجرمي الحرب الإسرائيليين.

ويأتي ذلك على خلفية الدعاوى القانونية التي تم رفعها ضد مجرمي الحرب الصهيونية تسيقي ليفني أمام المحاكم البريطانية قبل عدة أسابيع.

وقالت رئاسة المجلس التشريعي: "إننا إذ ندين هذا التوجه البريطاني الرسمي الذي يخالف منطوق القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، لنؤكد على أن هذا التوجه الذي يبتغي رئيس الوزراء البريطاني الشروع



لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي تستمع لرئيس بلدية غزة



نظمت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي الثلاثاء (٣-٩) جلسة استماع لرئيس المجلس البلدي لمدينة غزة بحضور رئيس لجنة الداخلية والأمن النائب المهندس إسماعيل الأشقر، وذلك في مقر المجلس بغزة.

ورحب النائب الأشقر بأعضاء المجلس البلدي برئاسة المهندس رفيق مكّي، مثنياً الدور الذي تقوم به البلدية للارتقاء بالعمل الخدماتي لأبناء شعبنا.

من جانبه استعرض مكّي أهم إنجازات بلدية غزة والمعيقات التي تواجهها في سبيل النهوض بأفضل خدماتها للمجتمع، كما تطرق لأهم المشاكل التي تعاني منها البلدية ممثلة بانقطاع التيار الكهربائي وتعطيل آبار المياه وعدم تعاون المواطنين في دفع مستحقات البلدية، مطالباً بتخصيص أراض حكومية للبلدية وضرورة التعاون

مع الجهات المعنية في الحكومة للعمل على حلها وتذليل جميع العقبات التي تواجه عمل البلديات. بين الشرطة والبلدية لحل جميع المشكلات المتعلقة بالمرور والبسطات العشوائية من جهته وعد الأشقر بطرح كافية القضايا

"تساق ي فوق جرائم الاحتلال"

النواب والوزراء الأسرى: اقتحام أجهزة عباس للمساجد استكمال لدور الاحتلال

قوات الاحتلال بتدنيس تلك المقدسات، بينما تتيح لنفسها إجراءات لا وطنية ولا دينية ولا أخلاقية لانتهاك حرمة المساجد والبيوت". وأضافوا: "إن المسجد القديم الأثري والذي يزيد عمره عن ١٠٠ عام، والذي شيدته سواعد الأجداد بأموالهم وعرقهم، وحافظت عليه الأجيال بالصيانة والإعمار بذكر الله والصلاة؛ يصبح اليوم مشاعاً لقوات عباس وعناصرها؛ الأمر الذي يثير ألف سؤال وسؤال؛ حيث إن الصور التي تناقلتها وسائل الإعلام المختلفة التي تُظهر بشاعة جرائم بني الجدة؛ تبعث المرارة في النفوس، وتتطلب من الشرفاء في "فتح" أن تكون لهم وقفة وطنية جادة لوقف ممارسات المستهترين من أبناء ميليشيا أمنهم ومستخدميه، التي يباركها ويشرف على عملها حاكم الضفة الجنرال دايتون".

استنكر النواب والوزراء الأسرى في سجون الاحتلال -بشدة ومرارة- قيام الأجهزة الأمنية التابعة لمحمود عباس باقتحام قرية خربثا بني حارث في غرب رام الله في وقت متأخر من مساء الاثنين (٨-٣)، بعد التنسيق مع قوات الاحتلال الصهيوني، واقتحامها بيوت الله وبيوت المواطنين الأمنيين، منتهكة قدسية المساجد وحرمة البيوت، في تساق ي فوق جرائم الاحتلال. وقال النواب والوزراء الأسرى -في بيان لهم الثلاثاء (٩-٣)، إن الاعتداء الذي قامت به أجهزة عباس "هو تجاوز لكل القيم الوطنية والأخلاقية، ومن المؤلم أن ممارسات ميليشيا عباس تأتي استكمالاً لدور الاحتلال و"مستوطنية" بالاعتداء على المساجد وتهويدها وحرقتها، كما حصل في مسجد ياسوف والحرم الإبراهيمي ومسجد بلال والمسجد الأقصى؛ حيث ذرفت سلطة عباس دموع التماسيح على قيام

الإعتداء على المساجد عمل إجرامي وغير مبرر

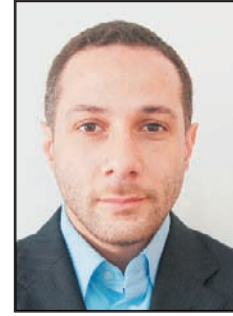
النواب الإسلاميون: إعتقالات خربثا بني حارث دليل قاطع على عدم جدية السلطة في إنهاء الإنقسام

بضرورة وقف الاعتقالات السياسية والإفراج عن كافة المختطفين. وقال النواب إن ما أقدمت عليه الأجهزة الأمنية يفشل جهود الحوار ويضع العصي في الدواليب، وهو دليل دامغ وقاطع وجديد من السلطة على عدم جديتها في إنهاء الإنقسام وعودة اللحمة للوطن. وطالب النواب الجهات المعنية بضرورة العمل على وقف الاعتقالات ضد أنصار الحركة الإسلامية في الضفة الغربية والحد من التجاوزات الخطيرة التي تقوم بها الأجهزة الأمنية ضد المواطنين والمساجد والأماكن المقدسة، محذرين من العواقب الوخيمة التي قد تنتج عن مثل هذه التصرفات غير المسؤولة.

استنكر النواب الإسلاميون في مدينة رام الله حملة الإختطافات التي قامت بها الأجهزة الأمنية ضد أهالي قرية خربثا بني حارث غرب المدينة، من خلال الإعتداء على المنازل الأمنة وترويع الأهالي. واعتبر النواب أن الإعتداء على مسجد القرية وتخريبه وتحطيم محتوياته عمل إجرامي وغير مبرر ويدخل في نطاق الحملة الصهيونية الشرسة التي يشنها الاحتلال على المقدسات الإسلامية في الضفة الغربية.

وفي ذات السياق رفض النواب استمرار الأجهزة الأمنية بالتنسيق مع الاحتلال لاقتحام القرى الغربية التي تقع تحت السيطرة الصهيونية الكاملة، مطالبين

إصاءات قانونية



أمجد نعيم الأغا
مدير دائرة اللجان التشريعية
بالمجلس التشريعي

حق النائب المعتقل في ممارسة حقوقه النيابية

أحدثت نتائج الانتخابات التشريعية لسنة ٢٠٠٥ التي شهدتها الأراضي الفلسطينية إرباكاً على مستويات عدة. خار جياً فُرض الحصار على المناطق الفلسطينية، وداخلياً حاول البعض زعزعة الأمن وصناعة الفوضى لأن نتائج الانتخابات لم ترق لهم، أما الاحتلال فقد أقدم على اعتقال نواب المجلس التشريعي في الضفة الغربية في محاولة لإجهاض العملية التشريعية، وإزاء ذلك يُثار التساؤل:

إلى أي مدى يملك النائب المعتقل الحق في مباشرة حقوقه النيابية؟ لا بد من التأكيد على أن المهام النيابية المخولة للنائب في المجلس التشريعي تتمثل في التشريع (المادة ٤٧ القانون الأساسي لسنة ٢٠٠٣) والرقابة (المادة ٦٧ من النظام الداخلي) وعليه فإن حق النائب المعتقل في مباشرة هذين الحقين هو حق قانوني استناداً إلى المسوغات القانونية التالية:

عمومية القانون الفلسطيني:

لم يتطرق القانون الأساسي لسنة ٢٠٠٣ ولا اللائحة الداخلية للمجلس التشريعي إلى أثر الاعتقال على الحقوق النيابية لعضو المجلس التشريعي المعتقل، وربما يعزى ذلك إلى ثقة المشرع الفلسطيني آنذاك في التعهدات التي أخذها الاحتلال على نفسه بالإلتزام باتفاقية أوسلو فيما يتعلق بحصانة النواب، كما لم تتعرض نصوص القانون الأساسي إلى ما يمنع التوكيل النيابي وبالتالي فإن المتأمل في النصوص القانونية ذات العلاقة يلاحظ أنها صيغت بعمومية ولم تشترط حضور النائب لمباشرة أي من حقوقه وحيث أن الأصل في الأشياء الإباحة وما جاء مطلقاً يؤخذ على إطلاقه فإن الوكالة الدستورية في حالة النواب المعتقلون إجراء مقبول قانوناً ولا يتعارض مع القانون الأساسي.

قرار المجلس التشريعي باعتبار النواب المعتقلين أعضاء فعليين:

صدر عن المجلس التشريعي الفلسطيني في جلسته الخامسة المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/٥/١٣ قرار تحت رقم (١٥/١٠٣٢) يقرر ما يلي:

"اعتبار الإخوة النواب الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي فعليين في المجلس".

وبالتالي يمكن التأكيد من خلال القرار المذكور أعلاه على أن غياب أعضاء المجلس التشريعي بسبب الأسر لا يخل بحقوقهم النيابية ويقع التعامل معهم على أساس أنهم حضور بالفعل، أسوة بباقي زملائهم من نواب المجلس التشريعي.

والجدير ذكره بأن هذا القرار جاء بناء على طلب نواب حركة فتح وسبق عملية الاعتقال الموسعة لنواب حركة حماس في الضفة الغربية.

التوكيلات الدستورية:

تتلخص فكرة التوكيلات الدستورية في قيام النائب المعتقل بتوكيل وإذابة أحد النواب الطلقاء بمباشرة المهام النيابية المنوطة بالنائب المعتقل (أقتراح مشاريع القوانين، التصويت، الرقابة، طلب الاستجواب، تقديم الأسئلة...). وقد شكلت هذه الفكرة أحد الإفرازات التي تمخضت عن عملية اعتقال نواب المجلس التشريعي، ولئن أثارَت هذه الفكرة الكثير من الغبار والانتقادات إلا أنها تبقى اقتراحاً عملياً لا يخلو من الوجهة، يمكن أن يساهم في حل إشكالية الحقوق النيابية لعضو المجلس المعتقل.

الفقه القانوني المقاوم:

نشأت فكرة (الفقه القانوني المقاوم) عن رئيس اللجنة القانونية السابق ووزير العدل الحالي الأستاذ/ محمد فرج الغول الذي بين بأن الوضع الفلسطيني الذي تعيشه السلطة الوطنية الفلسطينية هو وضع استثنائي لا مثيل له في العالم مما دفع المجتمع لإيجاد أساليب مقاومة جديدة على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والقانونية. وهذه الأساليب تبقى وتتطور طالما بقي الاحتلال جاثماً على صدورنا، جاء حديث الأستاذ/ الغول في معرض تبريره لشرعية الوكالات الدستورية للنواب المعتقلين.

السوابق البرلمانية:

المتتبع لسوابق البرلمانية فيما يتعلق بحق النواب في مباشرة حقوقهم النيابية أثناء فترة الاعتقال سيلاحظ ندرة هذه السوابق، إلا أن الفقه المصري أشار إلى حدوث واقعة تتعلق بتقديم أحد نواب مجلس الشعب المصري بمشروع قانون نيابة عن نائب آخر، كذلك تحقق حالتين تتعلقان بممارسة المهام الرقابية تقدم بها أحد النواب بالنيابة عن زملاء لهم في الحبس الاحتياطي وذلك في الجلسة (٧٦) من دور الانعقاد العادي الخامس من الفصل التشريعي السابع (د. جلال البنداري/ موقع مجلس الشعب المصري).

من جهة أخرى شهدت الأعراف البرلمانية المتكررة في فلسطين استمرار عمل المجلس التشريعي السابق وترشيح نواب وهم في السجون واعتماد نظام الفيديو كونفرنس وإبقاء المناصب لأعضاء المجلس المختطفين من رئاسة المجلس إلى أمانة السر ورؤساء اللجان-إلخ، والتي جاءت جميعها بفعل الوضع الاستثنائي الذي تعيشه السلطة والذي لا مثيل له في العالم. ولكل ما تقدم يمكن أن نخلص إلى الهدف الأساس الذي كان ولا يزال يرومه الاحتلال من خلال اعتقال نواب المجلس التشريعي يتمثل في إجهاض التجربة البرلمانية لحركة حماس ومنح الأغلبية لتيارات سياسية أخرى، وبالتالي لا بد من التصدي لمآرب الاحتلال عبر اعتماد حلول قانونية مبتكرة تنسجم مع الواقع ولا تخل بالقانون الأساسي.

هل توحدنا القدس؟!



بقلم النائب/

عماد نوفل

إن استقراراً سريعاً لم يجري في مدينة القدس من ممارسات اتخذت أكثر من شكل وأسلوب إنما يؤشر بما لا يدع مجالاً للشك على أن القدس بشكل عام والأقصى بشكل خاص هما عنوان المرحلة القادمة من الصراع مع الاحتلال .

فإذا نظرنا إلى حجم الهجمة التي تقوم بها إسرائيل على مدينة القدس من مصادرات شبه يومية لأراضي أهالي القدس وضواحيها ناهيك عن أوامر الهدم والإزالة للبيوت التي طالت عشرات البيوت والحديث يدور عن تهديدات بإزالة أحياء بأكملها إضافة إلى سيطرة قطاع المتطرفين على بيوت مقدسية وطرده أهلها في العراق أمام سمع وبصر العالم دون تحريك ساكن ، والحرب الشرسة التي يتم شنها على المقدسيين بسحب هوياتهم ومنعهم من السكن داخل المدينة ومنع إصدار تراخيص جديدة للمقدسيين أو حتى ترميم بيوتهم في سياسة واضحة تهدف إلى تفكيرهم بالهجرة من المدينة فإذا أضفنا إلى ذلك الضرائب الخيالية الباهظة التي يتم فرضها على المقدسيين والتي تسمى الأرئونا بفرض إجبارهم على مغادرة المدينة ، وإغلاق المؤسسات الخيرية والثقافية والدينية وملاحقة العاملين فيها في سياسة ممنهجة ومدرسة .

وما تقوم به قوات الاحتلال بين فترة وأخرى من شن حملات واسعة من الاعتقالات كما حدث مؤخراً في مخيم شعفاط للاجئين داخل القدس حيث تم اعتقال العشرات من الشباب ، ولا ننسى حجم الدمار الهائل الذي خلفه الجدار العنصري الذي يتم بناؤه حول القدس لعزلها عما حولها ولتغيير معالم المدينة الجيوغرافية والديمقراطية حيث تعمد قوات الاحتلال إلى عزل تجمعات سكانية عربية خارج الجدار وإدخال أراضي فارغة نسبياً لضمها إلى مدينة القدس وضم المستوطنات إلى هيكل المدينة لإتمام مشروع القدس الكبرى .

كما لا يخفى على أحد السياسة المتبعة من قبل الاحتلال لمنع المصلين الفلسطينيين من الوصول إلى المسجد الأقصى وتحديد الأعداد وتقليلها بشكل كبير جداً ومظاهر ذلك بادية للعيان في المصلين الذين يؤدون صلاة الجمعة على حواجز القدس ومداخلها بعد أن يتم منعهم من قبل قوات الاحتلال من الوصول إلى المسجد الأقصى وإذا انتقلنا للحديث عن المسجد الأقصى وما يحاك ضده من مؤامرات فالحديث طويل والممارسات لا تنتهي فالحفريات والتنقيب تحت المسجد الأقصى وفي أكنافه القريبة وفي حارات البلدة القديمة وما حولها جارية على قدم وساق ومظاهر هذه الحفريات واضحة للجميع والآثار المدمرة لهذه الحفريات تبرز للعيان بين الحين والآخر فتظهر في تصدع في أساسات المسجد الأقصى والمصلى المرواني ، فهناك شارع ينهار بسبب الحفريات تحته ، وهناك مدرسة تنهار أرضية أحد صفوفها الدراسية بسبب ما يجري تحتها من حفريات ، هل نسي العالم إغلاق باب المغاربة وهدم الطريق الواصل إليه وأجراء حفريات تحته والاعلان مؤخراً عن نية إغلاق باب العامود لمدة سنتين كاملتين هذا الباب الذي لم يسبق له أن أغلق عبر التاريخ وذلك بحجة أعمال الترميم والإصلاح وإغلاق المحلات التجارية فيه ، ألم يتم نقل حجارة المسجد الأقصى إلى ساحة الكنيست ، ألم تستمر الحفريات في القصور الاموية الملاصقة للمسجد الأقصى لسنوات وما زالت ، إضافة إلى ذلك التهديدات المتكررة من المجموعة التي تطلق على نفسها أمعاء جبل الهيكل بوضع حجر الأساس للهيكل في ساحات المسجد الأقصى والسماح للمتطرفين بدخول المسجد وأداء طقوس دينية فيه أضف إلى ذلك المنع الدائم لدائرة الأوقاف من القيام بأية ترميمات للمسجد الأقصى أو لساحاته حتى ولو كان هناك حاجة ماسة لهذا الترميم .

وقبل أيام قليلة يصادق باراك على بناء ٤٣ وحدة استيطانية جديدة كما جرى الكشف عن مخطط صهيوني لمصادرة أراضي الشيخ جراح والإخطار بهدم مبنى مكون من ٣٢ شقة وآخر مكون من خمسة طوابق ، ومخطط صهيوني جديد لهدم عشرات المنازل في حي البستان في بلدة سلوان شرقي القدس المحتلة من أجل إقامة حديقة توراتية سيطلق عليها اسم حديقة الملك بالعبرية في إشارة إلى حدائق الملك سليمان في هذا الموقع بحسب التوراة ، كل ما سبق غيظ من فيض والحديث عن هذه الممارسات والأعمال حديث طويل ومؤلم ينكأ الجراح .

فبعد أن نرى ونسمع ونقرأ عن كل هذه الممارسات أين نحن منها ، ألا تستحق القدس والأقصى والمقدسات سواء في الخليل أو بيت لحم (الحرم الابراهيمي ومسجد بلال) أو باقي فلسطين وقفة شجاعة منا نتعالى فيها على جراحنا ومصالحنا الفئوية والحزبية لننطلق إلى وجهة واحدة عنوانها القدس والأقصى لتقف على قمة سلم أو لوياتنا الوطنية إضافة إلى مكانتها الدينية في نفوس المسلمين في شتى بقاع المعمورة فلماذا لا تكون هي مدخلنا إلى الوحدة وأن يكون نقاش حيثيات وتداعيات الإجراءات ضد القدس هو المدخل الذي نلج منه إلى الاتفاق على برنامج وطني موحد يمثل القاسم المشترك بين شتى الفصائل الفلسطينية وإن يتم الاتفاق على موقف فلسطيني يمثل الكل الفلسطيني من جميع ألوان الطيف السياسي ، ألا تستدعي هذه الإجراءات والممارسات من قادة الشعب الفلسطيني الوقوف أمام مسؤولياتهم والكف عن لعب دور المتفرج والعمل على مواجهة ما يحاك ضد القدس والأقصى والمقدسات من مؤامرات .

د. الحية يزور مديرية التربية والتعليم شرق غزة

تاريخ ٢٠١٠/٥/٦ وليس لشهر مارس ،كما في الأعوام السابقة . بدوره شكر د.الحية الطاقم العامل في المديرية ،وثنم جهودهم في إنجاح المسيرة التعليمية ،رغم الظروف الصعبة التي يمر بها الشعب الفلسطيني في ظل تهويد الأقصى وسرقة المقدسات الإسلامية .

كما أشار الحية في حديثه إلى التوصية التي تم رفعها من المجلس التشريعي بأن يكون هناك يوم دراسي مفتوح لموضوع القدس والأقصى ،مع توزيع كتيب أو مطوية تتحدث عن الموضوع.وأكد على نيته بعمل زيارات ميدانية للمدارس خلال الأسبوع الجاري .

وفي ختام اللقاء شكر الطاقم النائب على زيارته الطيبة ،التي استمع فيها لجميع مشاكل المديرية ، وما يلزمهم من احتياجات.

زار د.خليل الحية النائب عن كتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي مديرية التربية والتعليم شرق غزة ، حيث كان في استقباله أ.فتحي رضوان القائم بأعمال مدير التربية والتعليم ،وأ.زكريا خليفة رئيس قسم التعليم العام ،وأ.نصر سهمود النائب الفني للمديرية ،وأ.حامد جندية مشرف مناهج .

من جانبه ألقى أ.رضوان كلمة تحدث فيها عن الوضع العام لمدارس شرق غزة ،مؤكداً أن العملية التعليمية مستقرة تماماً في المدارس ،مشيراً أن الوزارة تعمل كل ما في وسعها لإنجاح موسم الاختبارات النهائية .

وفي السياق ذاته أكد رضوان أنه قم تم الاتفاق بين المديرية ووكالة الغوث حول امتحانات الصف الرابع الابتدائي ،منوها أن العام الحالي سيختلف التعاطي فيه مع طلاب الثانوية العامة من الأعوام السابقة ،حيث سيبقى الطالب في مكان دراسته حتى

ثقافة قانونية

إعداد/ هدى تيسير اللواء - مساعد قانوني - المجلس التشريعي

قرار الاحتلال بضم المقدسات إلى قائمة الآثار الصهيونية

في ضوء القرارات والاتفاقيات والأعراف الدولية

تمهيد:

يندرج القرار الصهيوني القاضي بضم الحرم الإبراهيمي الشريف في مدينة الخليل ومسجد بلال بن رباح في مدينة بيت لحم إلى قائمة التراث الصهيوني ضمن سلسلة الجرائم والانتهاكات الصهيونية الباطلة والمرفوضة جملة وتفصيلاً التي اعتادت دولة الاحتلال ارتكابها ضد القانون الدولي والإنساني بما في ذلك الاتفاقيات والقرارات والأعراف الدولية، فهذان المسجدان تعود ملكيتهما للمسلمين فقط منذ آلاف السنوات وتعاقبت عليهما كل العصور الإسلامية، ولم يختلف أحد على هويتهما الإسلامية الخالصة وعلى وصفهما كتراث عربي إسلامي خالص، وبالتالي لا يجوز الاعتداء على هذا التراث أو ادعاء ملكيته أو العبث به.

لقد جاء هذا الفعل المشين ليشكل خرقاً لمبادئ الشريعة الدولية، والهدف الرئيس منه هو تغيير المعالم التاريخية والدينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ونظراً لتصاعد جرائم المحتل بحق شعبنا وممتلكاته وضد تراثنا الإسلامي، كان لزاماً إحاطة القارئ بطبيعة الجريمة المرتكبة وموقف القرارات والاتفاقيات الدولية منها، وذلك لدحض المسوغات الكاذبة التي يسوقها المحتل لتبرير إجراءاته.

ولكل ما سبق نؤكد على مخالفة القرار الصهيوني بضم الحرم الإبراهيمي ومسجد بلال بن رباح إلى قائمة الآثار الصهيونية للقرارات والاتفاقيات والأعراف الدولية استناداً إلى الأسس القانونية التالية:

١. تعتبر المؤسسات المخصصة للعبادة والآثار التاريخية والدينية من قبيل الممتلكات الخاصة يُحظر الحجز عليها أو العبث بها، وتتخذ الإجراءات القضائية ضد مرتكبي هذه الأعمال استناداً إلى المادة (٥٦) من لائحة لاهاي المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية لعام ١٩٠٧م.

٢. يحظر تدمير أو مصادرة ممتلكات الخصم. إلا إذا كان مثل هذا التدمير أو المصادرة تمليه بشكل إلزامي ضرورات الحرب وفق المادة (٢٣) ويحظر سلب مدينة أو مكان. حتى عندما تتم السيطرة عليها نتيجة هجوم بموجب المادة(٢٨) من معاهدة لاهاي الرابعة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب لسنة ١٩٠٧م.

٣. تحريم أي سرقة أو تبيد أو نهب للممتلكات الثقافية ووقايتها من هذه الأعمال وفق المادة (٤) الفقرة "٣" من اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح لعام ١٩٥٤م كذلك يُحرم ويمنع طرف يحتل أراضي أو جزءاً من أراضي طرف آخر، أن يقوم بتصدير غير مشروع للممتلكات الثقافية وأي نقل غير مشروع لتلك الممتلكات أو نقل لملكيتها وفق المادة (٩) الفقرة "ا" من البروتوكول الثاني لاتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ الخاص بحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح.

٤. يُحظر ارتكاب أي من الأعمال العدائية الموجهة ضد الآثار التاريخية أو الأعمال الفنية أو أماكن العبادة التي تشكل التراث الثقافي أو الروحي للشعوب بموجب المادة (٥٢) من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية والمادة (١٦) من البروتوكول الثاني الخاص بالنزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي .

٥. اغتصاب الممتلكات الدينية والتاريخية بصورة لا تقتضيها الضرورات الحربية يعتبر من قبيل المخالفات الجسيمة عملاً بالمادة (١٤٧) من اتفاقية جنيف الرابعة.

٦. إن المساس بالآثار الدينية يُعد من المخالفات الجسيمة التي اعتبرت جريمة حرب بموجب المادة (٨٥) من البروتوكول الإضافي الأول المتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة، وهذا ما أكدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار رقم ١٤٧/٣٦ بتاريخ ١٦/ديسمبر ١٩٨١/ في الفقرة (٦) بأن الاعتداء على الأماكن التاريخية والثقافية والدينية هي من قبيل جرائم الحرب، حيث نصت على أن حالات الخرق الخطير من قبل إسرائيل لأحكام اتفاقية جنيف هي جرائم حرب إهانة للإنسانية". والمادة (٨) من تصريح بروكسيل لعام (١٨٧٤)، اعتبرتها جريمة يجب معاقبة مرتكبيها من جانب السلطات المختصة.

٧. حماية التراث الثقافي من أولى أولويات منظمة اليونسكو حيث تعترف الدول الأطراف في الاتفاقية بأن حماية التراث العالمي واجب على المجتمع الدولي بأكمله من غير مساس بالسيادة الوطنية وحقوق الملكية المنصوص عليها في التشريعات الوطنية، وذلك بموجب المادة (٦) من الاتفاقية الخاصة بحماية التراث العالمي والثقافي والطبيعي لسنة ١٩٧٢م.

بعد أن أغلقت الأبواب في وجه ممثلي الشرعية الفلسطينية لعقد جلسة طارئة لنصرة المقدسات

إدانة وطنية واسعة لمنع كتلة فتح وسلطة



في محاولة هي الأولى من نوعها للم شمل المجلس التشريعي المعطل منذ ثلاث سنوات، وبعد توجه ربع النواب بكتاب خطي للدكتور عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني لعقد جلسة تناقش الأوضاع المتدهورة التي تعيشها المقدسات الإسلامية، وإثر المصادقة على طلبهم توجه النواب الإسلاميون برفقة رئيس المجلس التشريعي إلى مقر المجلس في رام الله ليجدوا أن القاعة التي من المفترض أن تتعقد فيها الجلسة بين الضفة وغزة قد أغلقت في وجوههم. حالة من النقد والاستياء العام وردود أفعال عديدة على هذا التطور الخطير نرصدها في هذا التقرير.

القدس فوق كل الكتل وكل الخلافات

أكد د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي إنه والنواب الذين لبوا دعوة كان وجهها في وقت سابق لعقد جلسة للمجلس التشريعي، لم يتمكنوا من عقد الجلسة الاثنين (١-٣) لعدم السماح لهم بالدخول إلى قاعة الاجتماعات من قبل موظفي المجلس الذين أخبروهم أنهم لا يحملون أمرا يسمح لهم بالدخول.

وأكد دويك أن الدعوة لعقد جلسة طارئة في مقر المجلس التشريعي في رام الله وغزة، جاء من أجل مناقشة ودراسة ما يقوم به الاحتلال لتهويد المسجد الأقصى ومدينة القدس وباقي المدن والمقدسات في الخليل وبيت لحم، موضحا أن الدعوة لعقد الجلسة جاءت بناء على تقديم طلب من ربع النواب في المجلس التشريعي لبحث سبل إنجاز المصالحة الوطنية والبحث في سبل الدفاع عن المقدسات الإسلامية والمسيحية.

وقال دويك في مؤتمر صحفي عقده في الشارع الرئيسي المحاذي لمقر المجلس التشريعي في رام الله: "هذه القضية لا يختلف عليها اثنان لكننا فوجئنا بأن باب القاعة المقرر عقد الجلسة فيها مغلق ولم يسمح لنا بالدخول إلى هذه القاعة علما بأن هذه القاعة فتحت لتتظلمات نيابية شكلت من غير وجه حق بدون قرار من المجلس التشريعي".

وأضاف: "إن القدس وباقي مدننا المقدسة والمسجد الأقصى وباقي المقدسات الإسلامية والمسيحية هي فوق كل الكتل البرلمانية وفوق كل تعطيل وخلاف"، موضحا أن الجميع يدرك من لا يريد المصالحة ومن لا يريد للمجلس التشريعي أن يتفعل ومن الذي لا تهمه قضية القدس والحرم الإبراهيمي وباقي مقدساتنا".

وتابع: "أدين بشدة كل من عمل على إعاقة دخولنا للمجلس وعقد الجلسة للمجلس رغم اتخاذنا كل التدابير الدستورية والقانونية وأحملهم المسؤولية"، مؤكدا مواصلة العمل مع النواب من أجل المصالحة ورص الصفوف للدفاع عن الأقصى والحرم الإبراهيمي ومسجد بلال وباقي المقدسات.

وكان واحد وثلاثون نائبا من حركة حماس إلى جانب النائب المستقل د. حسن خريشة توجهوا اليوم إلى المجلس التشريعي في رام الله لعقد جلسة دعا لها د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي، فيما قاطعت باقي الكتل البرلمانية تلك الدعوة.

وقف احتجاجية للنواب في غزة

وفي سياق رد فعله على الحدث أعلن د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس لمجلس التشريعي عن تأجيل الجلسة الطارئة المقرر انعقادها في غزة ورام الله الاثنين إلى الأربعاء (٣-٣) بعد تعطيل سلطة فتح دخول النواب إلى قاعة المجلس عبر إغلاق الأبواب في وجوههم.

وحمل د. بحر في مؤتمر صحفي عقده في ساحة المجلس التشريعي بغزة كتلة "فتح" البرلمانية وسلطة رام الله

المسؤولية الكاملة عن تعطيل هذه الجلسة الطارئة، متسائلا: "لصالح من يعطل المجلس التشريعي الفلسطيني؟"، ومن السذي منع د. عزيز دويك حينما خرج من السجن حينما مديده للمصالحة؟".

وذكر بحر أن دعوة د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي جاءت لمناقشة أمرين مهمين، وهما: الاعتداء على المقدسات (الحرم الإبراهيمي، ومسجد بلال بن رباح، والمسجد الأقصى)، وقرار الحكومة الصهيونية بضمها إلى التراث اليهودي، والثاني المصالحة الفلسطينية.

وتابع بحر قائلا: "هذه الجلسة قانونية بحسب نص المادة ٢٢ من النظام الداخلي للمجلس التشريعي الفلسطيني"، مبينا أنهم فوجئوا اليوم بمنع الدكتور عزيز دويك والنواب من دخول المجلس في رام الله لعقد هذه الجلسة؛ حيث أوصدت الأبواب أمامهم ومنعوا من دخول قاعات المجلس التشريعي لعقد هذه الجلسة الطارئة".

وأضاف: "مما يؤسف أن هذه ليست القضية الأولى، فقد اعتدت الأجهزة الأمنية على النائب حامد البيتاوي، وأطلقت النار عليه واقتحموا بيت النائب منى منصور، ومنذ الانتخابات التشريعية لهذه اللحظة، وأنا أقول إن حركة "فتح" لم تعترف بالانتخابات، وهذه الممارسات غير أخلاقية وغير قانونية".

وأعلن النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي عن استمرار عمل المجلس، وقال: "إن عطّلوه هناك في الضفة فنحن سنعلن عن الاستمرار في عمل "المجلس التشريعي" في غزة والضفة، وستواصل مع النواب لعقد هذه الجلسات بالنصاب القانوني".

وأكد أن رئاسة المجلس لن تسمح لأحد بأن يخرب المجلس أو أن يعطل جلساته، لافتا إلى أنهم استطاعوا تجاوز كل المؤامرات، متابعا: "سنستمر وفاء لأبناء الشعب الفلسطيني في عمل المجلس حسب المادة (٤٧) مكررة، حتى تكون الانتخابات في أجواء مريحة، ولا بد من أن تجري، وحينما يأتي مجلس جديد ويقسم يميننا دستورية سنسلمه الأمانة".

وأضاف: "نقول لأبناء شعبنا إننا لن تحرفنا البوصلة عن القدس الشريف، ولن تحرفنا عن خليل الرحمن، ونؤكد لكل أبناء شعبنا أننا سنفدي القدس والحرم، ونستنكر هذه القرار الجائر والظالم، ونؤكد أن هذا مخالف لكل الأعراف والقوانين الدولية".

التغيير والإصلاح: تعطيل للمصالحة

وفي بيان لها حول منع الجلسة حملت كتلة "التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي سلطة حركة "فتح" وكتلتها البرلمانية المسؤولية الكاملة عن تعطيل المجلس التشريعي، وطالبتهم بالكف عن قول تبريرات واهية، وأنه أن الأوان أن يحملوا الأمانة بحقها.

وقالت الكتلة -في بيان لها الثلاثاء (٢-٣) إذا كانت كتلة "فتح" البرلمانية ترفض التعاطي مع دعوة د. عزيز دويك

رئيس المجلس التشريعي لعقد جلسة تحت عنوان الدفاع عن المقدسات والمصالحة وتفشل ذلك؛ فهذا يؤكد أن من يعطل المجلس التشريعي هو الذي يعطل المصالحة".

وشددت على أن إصرار كتلة "فتح" على تعطيل المجلس التشريعي والتضييق على النواب واعتقال ذويهم ومداهمته مكاتبتهم؛ يؤكد مدى تساققها مع العدو الصهيوني الذي ينفذ ذات الممارسات ضد نواب الشعب الفلسطيني.

النواب الإسلاميون: مستمرون في لمح شمل التشريعي

بدورهم استنكر النواب الإسلاميون في الضفة ما قام به جهاز المخابرات في مدينة رام الله من اعتقال شقيق النائب أحمد عطون "جهاد" وقيام نفس الجهاز باحتجاز سيارة النائب ومصادرة أجهزة الجوال الخاصة به، مؤكدين على أن عمليات القرصنة بحق النواب لازالت مستمرة وقد كان آخرها الاعتداء على حصانة النائب المقدسي أحمد عطون دون أي رادع.

واعتبر النواب هذه الخطوة والتي جاءت بعد منع جلسة التشريعي التي دعا إليها الدكتور عزيز دويك دليل واضح على النوايا المبيتة من سلطة رام الله لمنع عمل المجلس التشريعي وتعطيل مسيرة النواب الإسلاميين في الضفة الغربية.

وأكد النواب أنهم لن يصمتوا أمام هذه الإجراءات وأن محاولات إعادة الحياة للمجلس التشريعي ستبقى مستمرة رغم كل التضييقات التي تمارس بحقهم وأضافوا: "إن انتهاك الحصانة البرلمانية للنواب ليس بالأمر الجديد على أجهزة السلطة التي باتت تضرب بعرض الحائط كل اللوائح والقوانين، ومع ذلك فإن خيار الشعب سيبقي مستمرا حتى يتمكن النواب من حمل آمال شعبهم بتحقيق الوحدة ولم الشمل الفلسطيني".

البروديل يستنكر

تهجم أبو الرب على "التشريعي"

ومن جانبه استنكر النائب د. صلاح البردويل تهجم النائب عن حركة "فتح" جمال أبو الرب على رموز المجلس التشريعي، ووصف تصريحاته بأنها "لغة هابطة وسوء أدب لا تهمنا في شيء".

وأوضح البردويل في تصريح صحفي الخميس (٢-٢٥)، أنه من السهل كيل الاتهامات للشرعية الفلسطينية، لا سيما من عضو

فتحواي يلحق مثل هذه اللغة العدوانية الشرسة من مفوض الإعلام محمد دحلان.

وبين أن كل ما جاء به د. دويك رئيس المجلس التشريعي ونائبه د. بحر يستند إلى القانون الأساسي الفلسطيني، وفقه المقاومة التي تحتمي بالشوابة وترفض الإجراءات الاحتلالية، بالإضافة إلى أن حركة حماس تشكل أغلبية التشريعي، ومن حقها تشكيل رئاسة المجلس وهيئته حسب النظام المرسوم ومن حقها كذلك مقاومة الاحتلال.

وكان جمال أبو الرب النائب عن حركة "فتح" اتهم د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي بأنه يمارس مواقف تضليلية لم تعد تنطلي على أحد، في حين اتهم الدكتور أحمد بحر النائب الأول للتشريعي "بأنه آخر من يتكلم عن سيادة القانون واحترام القانون الأساسي والنظام الداخلي للمجلس ولم الشمل البرلماني، فهو شكل بدوره أحد أهم رموز الانقلاب وانتهاك القوانين من خلال مواقفه وممارساته الانقلابية والتي تسعى من خلالها لتوفير مظلة زائفة لسلطة القتل والانقلاب في غزة" على حد زعمه.

د. صالح: أبواب "التشريعي" أغلقت في وجه النواب

وفي ذات السياق ذكرت النائب د. مريم صالح أن القاعة التي من المفترض أن تتعقد فيها جلسة المجلس التشريعي بрам الله الإثنين (٣-١) أغلقت في وجه النواب؛ بهدف منعهم من عقد هذه الجلسة.

وأكدت النائب صالح أن هذه الجلسة كان من المفترض أن تناقش موضوع حماية المسجد الأقصى والحرم الإبراهيمي والمقدسات الإسلامية بشكل عام، إلا أن هناك علامات استفهام عديدة حول قيام سلطة رام الله بتعطيلها.

وأشارت صالح إلى أنه من المفترض أن تحضر كل الكتل البرلمانية لهذه الجلسة التي تأتي دافعا عن الأقصى والمقدسات، إلا أنهم لم يحضروها رغم أنهم تلقوا دعوات بذلك.

د. الرمحي: فتح أولوياتها غير المصالحة

كما أكد د. محمود الرمحي، أمين سر المجلس التشريعي، أن الهدف من عقد جلسة للمجلس للتشريعي اليوم هو إرسال رسالة للعالم وللإسلامية بشكل عام، إلا أن هناك علامات استفهام وممثلية الشرعيين اجتمعوا وتوحدوا من أجل القدس، مستدركا: "ولكن فتح لديها أولويات غيرنا، فهي ليست مع المصالحة أو القدس".

رام الله الجلسة الطارئة للمجلس التشريعي

د. دويك: المقدسات الإسلامية فوق كل الكتل البرلمانية وفوق كل تعطيل وخلاف، والجميع يدرك من يعطل المصالحة ويتخلى عن نصره المقدسات

د. بحر: ممارسة غير قانونية وغير أخلاقية وحركة فتح لم تعترف بنتائج الانتخابات، ولن نسمح لأحد بتخريب "التشريعي" أو تعطيل جلساته القانونية

النواب والقوى والفعاليات الوطنية: منع الجلسة قمة الجريمة، وتساقط مع ممارسات العدو الصهيوني ودعم لاستباحته المقدسات، وسنستمر في محاولة لمّ الشمل البرلماني والوطني

الفلسطينية ومشاركتها في وضع العراقيل أمام حركة حماس ونوابها.

واعتبر أبو زهري ما جرى يعطي صورة للديمقراطية "المزيفة" التي تريدها حركة فتح، مشدداً على "أنها ديمقراطية يجب ألا تخدم إلا فريقاً واحداً وهو حركة فتح، فإن فاز غيرها فيجب التنسيق مع الأعداء قبل الأصدقاء لتعطيل هذا الفوز".

وبين أبو زهري أن مثل ذلك الموقف هو الذي يفسر سر التدقيق الذي تريده حركة حماس في الوراثة المصرية قائلًا: "لأننا لا نريد مصالحة تقوي طرفاً على آخر وإنما مصالحة تتضمن المشاركة واحترام آراء الجمهور".

النواب والوزراء الأسرى يدينون

وفي سياق ردة فعلهم تجاه التعطيل استنكر النواب والوزراء الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي بشدة قيام من يدعون بأنهم أوصياء على مصالح الشعب الفلسطيني بمنع انعقاد المجلس التشريعي الفلسطيني وإغلاق أبواب المجلس في وجه ممثلي الشعب الفلسطيني الذين جاءوا عبر صناديق الاقتراع.

وقد أكد النواب والوزراء من داخل قلاع الأسر أن الاستمرار في تعطيل المجلس إنما يصب في تعزيز مصلحة الاحتلال وتحقيق أهدافه وتمكين وتثبيت أقدامه وغطاء لجرائم الاحتلال وقراراته للسيطرة على المقدسات وتهويدها، وأشاد الأسرى بجهود رئيس المجلس التشريعي والنواب الإسلاميين لعقد جلسة "التشريعي" لمناقشة ما ترتبته قوات الاحتلال من جرائم بحق الإنسان والأرض الفلسطينية وقرارات بضم الحرم الإبراهيمي ومسجد بلال بن رباح إلى التراث الصهيوني، هذه الجلسة التي كانت تهدف أيضاً إلى بحث السبل الكفيلة لإنهاء حالة الانقسام.

قاسم: منع الجلسة دعمٌ لانتهاكات الاحتلال
وأخيراً أكد د. عبد الستار قاسم أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية بنابلس أن إقدام ميليشيا عباس على إغلاق أبواب قاعات المجلس التشريعي الفلسطيني في وجه النواب؛ هو بمثابة تصريح للاحتلال الصهيوني بالاستمرار في اعتدائه على المسجد الأقصى والمقدسات وحملات التهويد.

وبين المحلل السياسي الفلسطيني أن الكيان الصهيوني مرتاح جداً لمثل هذه الوضع وما يحدث في رام الله، لافتاً في ذات الوقت إلى أن جلسة "التشريعي" لن تمنع وقوع الاعتداءات على المقدسات واستمرار التهويد، ولكن "أن تعمل خير من ألا تعمل".

من المقرر عقدها الاثنين (٣-١) بين غزة ورام الله؛ مهمة وضروية جداً في ظل الهجمة الشرسة على المقدسات الإسلامية وحملات اقتحام المسجد الأقصى المتكررة. وقالت منصور، في تصريح صحفي: "كان المقرر خلال هذه الجلسة مناقشة موضوع الهجمة الشرسة على المقدسات الإسلامية والمسجد الأقصى بشكل خاص، والتركيز على موضوع المصالحة الفلسطينية".

وبيّنت النائب أن عدد النواب الذين كان مقرراً حضورهم الجلسة ٣٥ نائباً من النواب الإسلاميين، موضحة أن الدعوة وُجّهت إلى كافة الكتل البرلمانية، غير أنها لم تستجب لهذه الدعوة التي كانت تخص المقدسات والمسجد الأقصى. وأشار إلى أن د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس "المجلس التشريعي" أعلن عن تأجيل هذه الجلسة الطارئة إثر عرقلتها من قبل ميليشيا عباس رئيس السلطة المنتهية ولايته.

د.عبد الرزاق: تقدمنا بطلب خطي لعقد جلسة طارئة

وفي ذات الإطار أكد النائب د. عمر عبد الرزاق الذي تحدث باسم كتلة النواب الإسلاميين في الضفة، أنهم تقدموا بطلب خطي لرئيس المجلس د. عزيز دويك لعقد جلسة "تتناول الظروف التي يعيشها شعبنا وقضية المصالحة الوطنية مع الحرص على عدم إثارة أية مشاكل حول القضايا الخلافية بما في ذلك المراسيم وعرض الحكومة على الجلسة باعتبار أن هذه الجلسة هي جلسة طارئة".

وأضاف: "تقدمنا بطلب لعقد الجلسة بجدول أعمال محدد لكن الأخوة العاملين في المجلس بلغونا بأنهم لم يتلقوا كتاباً أو تعليمات من الرئيس عباس لتسهيل عقد الجلسة، ويقولون أنهم تلقوا من الكتل البرلمانية كتاباً بمنع عقد الجلسة من قبل هيئة الكتل البرلمانية التي نعتبرها غير دستورية ولا يوجد بها نص قانوني لا في القانون الأساسي ولا النظام الداخلي للمجلس".

وأضاف: "نأسف لهذا التعطيل الذي يكشف من يعطل عمل المجلس التشريعي ورغم ذلك فإننا نطلب من رئيس المجلس التشريعي مواصلة العمل لعقد جلسة حتى لو كانت في موقع آخر خارج إطار مبنى المجلس الذي مُنعنا من دخوله".

حماس: دليل على تنكر فتح لنتائج الديمقراطية

من جانبه قال د. سامي أبو زهري الناطق باسم حركة حماس في بيان صحفي: "إن تعطيل انعقاد المجلس التشريعي هو دليل إضافي على تنكر حركة فتح لنتائج الديمقراطية

تمارس الإرهاب، تمارس القمع تمارس الدكتاتورية، وتستخدم "حكومة" فياض الأمنية لقمع الشعب الفلسطيني، وهي بذلك أصبحت في سلة الاتهام وعليها أن تدافع عن نفسها".

وقال الأشقر: "إذا كانت القضايا الوطنية الكبرى أصبحت لا تهم حركة فتح" فأنا أرى أن المصالحة معها غير مجدية، وستكون عبارة عن حبر على ورق ولن تكون لها أي قيمة، وهذا ما كانت تخشاه حركة حماس، وأنها تريد أن تكون للمصالحة حقائق على الأرض وتطبق لا أن يحدث مثلما حدث في الاتفاقيات السابقة من توقيع اتفاقيات ومن ثم لم يكن لها رصيد".

وأضاف الأشقر: "حركة فتح لا تؤمن بالشراكة السياسية ولا تؤمن بالآخر ولا تؤمن بأن هناك تنظيمًا وفصيلاً آخر غير فتح" موجود على الساحة الفلسطينية، وهي تتساقط مع الاحتلال وتتنازل عن الثوابت الوطنية الفلسطينية، وتبيع الشعب الفلسطيني وكأنها أصبحت عبارة عن دكتاتورية من الدكتاتوريات الصغيرة الموجودة في المنطقة، فهذا الأمر مرفوض بالنسبة لنا، ولكننا سنستمر في جهدنا الوطني للمّ الشمل رغم القرصنة التي تمارس ضدنا".

منصور: الجلسة مهمة لحماية المقدسات

بدورها أكدت النائب منى منصور أن الجلسة التي كان

وقال الرمحي: "لقد مُنعنا من عقده جلسة للتشريعي من قبل أجهزة عباس الأمنية، وكنا نظن أن القدس والمقدسات الإسلامية أكبر منّا جميعاً وهي مدخل نحو تحقيق المصالحة، ولكننا تفاجأنا عكس ذلك من قبل حركة فتح". ومضي يقول: "سنقوم خلال الأيام القادمة بعقد جلسة جديدة للمجلس، ولكن إذا أصرت فتح على منعنا سنقوم بعقدها خارج التشريعي، فنحن نريد أن نظهر للشعب بأننا بدأنا في خطوات جدية لإعادة اللحمة للشعب".

الأشقر: منع جلسة التشريعي قمة الجريمة

من جانب آخر اعتبر النائب م. إسماعيل الأشقر تعطيل حركة فتح "لجلسة مشتركة للمجلس التشريعي حول الأخطار المحدقة بالقدس والمصالحة" دليلاً على تمهاتي حركة فتح "مع الاحتلال، وأنها لا تؤمن بالشراكة السياسية ولا ترغب في المصالحة الحقيقية على الأرض".

وأضاف الأشقر: "هذه جريمة وطنية، وهذا أمر لا يفسر إلا بطريقة واحدة أن حركة فتح" أصبحت تتماهى مع الاحتلال، وأصبحت عبارة عن وجه آخر للاحتلال، وأصبحت تتصالح مع الاحتلال ولا تريد أن تتصالح مع الكل والوطني ولا مع تاريخها ولا مع منطلقاتها الفكرية ولا تاريخها النضالي، وتصلت منه"، حسب تعبيرها.

وتابع: "أصبحت فتح عبارة عن الوجه الآخر للاحتلال،



النائب د. صلاح البردويل القيادي البارز في

خياراتنا ديناميكية: تثبيت الحكم ودعم صمود شعبنا واستنهاض أمتنا واختراق المنظومة

استخلصنا العبر من تجربتنا الحاكمة، والمواءمة بين المقاومة والسياسة تتطلب إعادة دراسة وضبط عميقين

استكمال المشوار التفاوضي مدعاة لاتهام المفاوضين بالخيانة العظمى.

وعرج البردويل على ملف المصالحة مؤكدا المصالحة قريبة، لا نراها بعيونا ولكن نأمل أن تتم، وأن مفهوم حماس للمصالحة لا يعني الانطواء تحت جناح أحد، وأن الحركة أكبر من كل محاولات الاحتواء.

وشدد على أن صراعنا مع الاحتلال استراتيجي لا يبنني على أساس الفعل وردّ الفعل، وأن عقيدة القتال ستظل قائمة حتى تحقيق الأهداف الوطنية، موضحا أن هناك تواطؤا غربيا في اغتيال المجوح، مبديا خشيته من الكشف عن تورط فلسطينية وعربية جديدة خلال التحقيقات. وأشار البردويل إلى أن العدو لن يغامر بضرب غزة في ظل الأجواء الدولية التي لا تساعده على ذلك بفعل ما لحقه من إدانة عبر تقرير غولدستون.

وفيما يلي نص الحوار:

أكد النائب د. صلاح البردويل القيادي البارز في حركة حماس أن الحركة تمتلك خيارات ديناميكية تتمثل في تثبيت الحكم على الأرض ودعم صمود شعبنا بكل الوسائل واستنهاض أمتنا العربي والإسلامية واختراق المنظومات المغلقة للأنظمة عريبا ودوليا وقيادة عملية الممانعة والمقاومة، مشددا على أنه ليس في قاموس الحركة خيارات أخرى.

وأشار البردويل في حوار صريح مع "البرلمان" أن حماس تستبشر بمستقبل أفضل، وأن مشروعاتها في تصاعد والمشروع الصهيوني إلى ارتكاس، مؤكدا أن حماس استخلصت العبر من تجربتها الحاكمة وأن المواءمة بين المقاومة والسياسة تتطلب إعادة دراسة وضبط عميقين، وأن الضرورة تقتضي إعادة صوغ العلاقة مع الجماهير كي لا تفقد الحركة شعبيتها في غمرة وجودها في سلطة مشوهة محكومة بالحصار.

ولفت البردويل إلى أن محمود عباس ليس مهياً لاستمرار المفاوضات، مشيراً إلى أن

أمامه أي أفق لاستكمال مشواره دون أن يتهم بالخيانة العظمى للقضية والشعب الفلسطيني.

ما الذي يدفع عباس للاستمرار في المفاوضات في ظل عدم تلبية أي رقص من الشروط التي وضعها لوقف الاستيطان؟

عباس صاحب مشروع لا يؤمن بالمقاومة وخياره الوحيد هو خيار التسوية، وبالتالي منذ اللحظة الأولى أعلن عن إفلاسه في موضوع المقاومة وحدد خياره، وهذا جعل العدو يطمع فيه إلى حد كبير، لأنه يقول سنفاوض إذا أعطونا أو لم يعطونا. هو يعتمد على أن المفاوضات ثم المفاوضات هي الحل الأمثل التي يمكن أن تستدر عطفهم، فله فلسفه خاصة في التفكير وقد فشلت، وأنا لا أعتقد أن عباس مهياً لاستمرار المفاوضات، لكن عباس لا يريد أن ينهي حياته السياسية على طاولة المفاوضات، يريد أن ينهي هذه الحياة التي أضرت بالقضية الفلسطينية ضرراً بالغة وهو يقول لا للمفاوضات في ظل الاستيطان.

يقال أن صفقة التسوية التي يعملون على بلورتها في إطار المطبخ الإقليمي والدولي تشتمل على ضرورة احتواء حركة حماس وحملها على توقيع اتفاق المصالحة

بداية ماذا تقول في قرار سلطة رام الله استئناف المفاوضات غير المباشرة مع الاحتلال؟

كل المعطيات تشير إلى أن المفاوضات تمر بحالة حرجة جداً، ليس على الكيان الصهيوني وإنما على الطرف الفلسطيني، ولا خيارات أمام هذا الطرف سوى أن يتوقف تماماً عن هذه المفاوضات بكل أشكالها أو أن يدخل في عملية تصفية للقضية الفلسطينية، لاسيما وأن الحكومة الإسرائيلية والائتلاف الحكومي الصهيوني مدعوماً بالتيارات المتطرفة الأمريكية والأوروبية، يسعى لتقليص حلم الشعب الفلسطيني من خلال المفاوضات من الأدنى إلى الأدنى: تصفية قضية اللاجئين، فرض وقائع على الأرض فيما يتعلق بالمقدسات وطمس الهوية المقدسية وباقى المدن الفلسطينية، فهو يريد ضم الكتل الاستيطانية الكبرى والصغرى إلى المدن الصهيونية، وهو يريد أن يكرس ما هو وراء الجدار، ويريد ضم منطقة الأغوار، والسيطرة على الثروات الطبيعة وعلى رأسها المياه، ويريد أن يتحكم بالحدود والبحار والسماء، وبالتالي ما سيقدمه في هذه المفاوضات في خاتمة المطاف ما يسمى بدولة ممسوخة لا تتجاوز مساحتها 9% من مساحة فلسطين التاريخية، بلا ثروات وبلا سيادة وبلا مقدسات، وهذا الدولة تكون وظيفية تسعى لحماية الأمن الصهيوني لقاء إمدادها ببعض الأموال وبعض المساعدات التي تعينها على البقاء فقط.

لذلك الحديث عن مفاوضات مباشرة أو مفاوضات غير مباشرة في النهاية لن يؤدي إلى نتيجة سواء كانت سرية أو علنية، ونعتقد أن الجمود القائم هو جمود حقيقي وليس جموداً مفتعلاً، وأن المفاوضات الفلسطينية لا يجد

متكاملة عن تحقيقها حول الأحداث، إلا أن هذا لم يقنع مصر بالشروع في الدعوة إلى عملية التوقيع على المصالحة، وعلى العكس مازالت تمارس بناء الجدار وتمارس الحملة الإعلامية الشرسة على حماس وتشمت بحماس في كل المواقف.

كشفت مؤخراً عن قيامكم بتوسيط بعض الدول العربية لإتمام المصالحة في القريب، هل أنتم متفائلون بإتمام المصالحة قبل القمة العربية أواخر هذا الشهر؟

نتمنى أن تنجح الجهود العربية في اقتناع مصر بالعدول عن تصلبها تجاه ملاحظات حماس، ويكون هذا الإقناع مدخلا لإتمام هذا المصالحة في القاهرة وبحضور الدول العربية حتى تأخذ المصالحة قوة عربية إضافة إلى القوة المصرية، وتضغط الدول العربية باتجاه رفع الحصار وإعادة الإعمار، حيث أن الكثير من أبناء الشعب الفلسطيني ما زالوا يعيشون ظروفاً صعبة بسبب ما خلفته آلة الدمار الصهيونية.

المعطيات الراهنة لا تبشر بأرضية ما يمكن أن تؤسس لأرضية ما للتوقيع على المصالحة، هل نفهم من ذلك أن ملف المصالحة قد أغلق أو

المصالحة بمفهومها الوطني الحقيقي تكون رفضاً لمنهج التسوية وليس إخضاعاً للتسوية.

ما تفسيرك للتشدد المصري إزاء التوقيع الحرفي على الورقة المصرية؟

لا يوجد تفسير منطقي لذلك، نحن نعتبر مصر دولة راعية للحوار وحريصة على المصالحة بين الفلسطينيين كهدف استراتيجي لاستقرار المنطقة ومن حولها، ويبدو أن مصر راودها شعور خاطئ في الأونة الأخيرة أن حماس تناكفها أو تحاول أن تجعل دولاً تراحمها في المكانة السياسية أو في عملية الوساطة، وهذا ما دفعها إلى ردة فعل غاضبة تجاه حركة حماس ظهرت من خلالها في وسائل الإعلام بانحيازها إلى حركة فتح وعباس، وهذا الأمر لا يليق بمصر ولا يجب أن يترك للإعلام المصري أن يمثل اللغة الانحيازية لطرف على حساب طرف، وكان الأسهل على مصر أن تتفاهم مطالب حماس وأن تتفهم الملاحظات في إطارها الطبيعي، طالما أنها في إطار تثبيت المصالحة وتقع باقي الفصائل بأهمية هذه الملاحظات. ولكن للأسف الشديد تطورت الأمور بشكل أكثر إزعاجاً عندما بني الجدار، وما حدث لقاولة شريان الحياة، وردات الفعل على الحدود، مما سمم الأجواء أكثر، ورغم أن حماس قدمت صورة

مفهومنا للمصالحة لا يعني الانطواء تحت جناح أحد،

وحماس أكبر من كل محاولات الاحتواء

حركة حماس في حوار صريح مع "البرلمان":

ت المغلقة عربيا ودوليا وقيادة عملية الممانعة والمقاومة وليس في قاموسنا خيارات أخرى



النائب د.صلاح البردويل

صراعنا مع الاحتلال استراتيجي لا ينبغي على أساس الفعل وردّ الفعل وعقيدة القتال ستظل قائمة حتى تحقيق الأهداف الوطنية

عباس ليس مهياً لاستمرار المفاوضات، واستكمال المشاور التفاوضي مدعاة لاتهام المفاوضين بالخيانة العظمى

المرحلة القادمة. ثانياً المواءمة بين الحكم والمقاومة يحتاج إلى إعادة دراسة وضبط بشكل كبير جداً، وهذا ما كشفت عنه التجربة، واعتقد أنه لا بد من الاستفادة من الماضي. المقاومة بطبيعتها مجردة من أي حكم محبوبة ومقربة إلى نفوس الجماهير أكثر، ولكن احتكاك المقاومة بالحكم يجعل الجماهير تتراجع قليلاً، وبالتالي حماس لابد من إعادة صوغ تجربتها وعلاقتها مع الجماهير وفصل ما بين التنظيم والحكم بشكل أكبر حتى لا تفقد شعبيتها في غمرة وجودها في سلطة مشوهة محكوم عليها بالحصار.

هل نفهم من كلامك هذا أن مشاركة حركة حماس في أي انتخابات توافقية مستقبلية سوف يدفعها إلى عدم المشاركة في أي حكومة قادمة؟

نحن مع الشراكة من البداية، وكنا نود حكومة وحدة وطنية وسعيًا إليها، ولكن الذي رفض هو حركة فتح التي كانت تعلم أنه سيكون حصاراً فازادت أن تغرق حماس في الحصار، وأرادت أن تشوه صورة حماس في الحكم. هذه مؤامرة قامت بها فتح وحرضت كل القوى الفلسطينية ومن بينها الجبهة الشعبية علينا بضغط من حركة فتح لعدم لمشاركة في الحكم معنا تحت شعار: اتركهم يفرقون ولا تركبوا في سفينتهم.

وإذا كان الثمن استثمار الحصار والتجربة المبررة التي نعيشها؟

التاريخ لا يعيد نفسه، والتاريخ إذا أعاد نفسه فسيكون على شكل مغاير إما بطريقة أفضل أو بطريقة أسوأ، ونحن في اعتقادنا أن التاريخ سيعيد نفسه بشكل أفضل بالنسبة لنا.

الشعب الفلسطيني، حماس من خلال وجودها في الحكم استطاعت أن تقضى على الفساد والفلتان الأمني الذي مارسته حركة فتح وأجهزتها وهي من أكثر القضايا التي أرقّت الشعب الفلسطيني وأذلته وأشعرته بالإحباط التام.

الأمر الآخر يقاس بالأوضاع العامة فقد استطاعت حماس ومع شعبها أن تكرر مفهوم الصمود في وجه الضغوطات، في وجه الحصار والحرب، واستطاعت أن تبقى لصيقة مع شعبنا وتقدم له ما تستطيع، واعتقد أن الحصار الذي مورس على غزة لا تستطيع أي دولة مواجهته إلا إذا كانت لديها مرونة وقدرة على الثبات وفهم لطبيعة الشعب، وهذا ما حققته حماس، وأيضاً حماس من خلال وجودها في الحكم أثبتت للعالم أنه لم يعد هناك مجال لاستثناء حماس في أي قضية من القضايا، فأصبحت موجودة على الساحة ولا يمكن إزاحتها لا عن طريق انتخابات جديدة، ولا عن طريق قمع ولا عن طريق تشويه ولا حصار ولا غيره، فحماس موجودة وجزء لا يتجزأ من خارطة الفلسطينية، وهذا ما بات واضحاً لكل الجهات المحلية والعربية والدولية.

هل قيمت حماس فترة حكمها طيلة السنوات الأربعة الماضية وما أبرز العبر والدروس المستفادة من ذلك؟

بالتأكيد هناك تقييم للمرحلة، وهو أولاً لم تكن حماس تتوقع كل هذا الحجم من الهجمة والمؤامرة الدولية والعربية والفلسطينية لإزاحتها عن الحكم، كانت تتوقع نوعاً من الضغوط ولكن ليس بهذا الحجم وهذا أعطى مؤشراً آخر لحماس كيف تتعامل مع

توجه ضربة مماثلة، وليس شرطاً أن حماس في كل لحظة تستخدم نفس الأسلحة ونفس الأساليب، ولكن أهم ما في هذا الأمر هو جزء من لعبة هذا الصراع الذي يمارسه العدو سواء عن طريق الطائرات أو الاغتيالات السرية، بمعنى اغتيالات علنية أو سرية، والمقاومة وحماس لها أساليبها في إيذاء العدو، والحرب سجل، يوم لك ويوم عليك، لكن عقيدة الحرب لن تنام ولن تذهب ولن تستبدل بعقيدة التسوية أو أسلوب المفاوضات، وستظل عقيدة القتال قائمة إلى حين تحقيق الأهداف الوطنية.

يقال بأن عملية اغتيال المبحوح كشفت عن تعاون بعض الدول القريبة ضد حركة حماس؟

ما تكشفه الأمور أن هناك تواطؤاً من دول غربية وليس دول عربية، ونخشى أن تقود التحقيقات إلى انكشاف بعض العناصر العربية والفلسطينية، وكل هذه العناصر التي تعمل لصالح الكيان الصهيوني باعت ضميرها وعقيدتها وأصبحت رخيصة وعميلة للموساد الصهيوني.

ما هو تقييمك لتجربة حركة حماس الحاكمة بعد مرور أربع سنوات من فوز حماس في الانتخابات التشريعية؟

حماس تتخذ من الحكم وسيلة وليس غاية، وسيلة للوصول إلى الأهداف. حماس في المقاومة هي للوصول إلى الأهداف الوطنية وكذلك في المقاومة، وعندما تدخل حماس منظمة التحرير ستكون المنظمة هي وسيلة من الوسائل النضالية للوصول إلى الأهداف، ولذلك لا نستطيع تقييم وجود حماس بمعزل عن التوجه العام لحركة حماس، ونستطيع أن نقول أن هناك انجازات حققتها حماس من خلال وجودها في الحكم، أولاً أنها جمعت بين المقاومة والحكم ورفضت منطق أن كل من يدخل إلى الحكم وإلى المجلس التشريعي يجب أن يلقي البندقية ويستسلم لإرادة أو سلو وإملاءاتها. إن أو سلو لا تستطيع أن تملئ نفسها وشروطها المذلة على حركة استطاعت أن تحظى بثقة

لدينا في قاموسنا خيارات أخرى تبيع المقدسات وتستمرئ التنازل عن الأرض وتبيعها بالدولار الأمريكي.

كشفت مصادر متعددة عن أن تعثر ملف المصالحة الفلسطينية قد يدفع إسرائيل لتوجيه ضربة مركزة ضد حركة حماس في قطاع غزة.. ما الذي يمكن أن تفعله حركة حماس من أجل إحباط هذا المخطط والصربة الإسرائيلية ثم ما هي التداعيات المترتبة على هذه الصربة؟

في اعتقادي أن العدو الصهيوني لا يحتاج إلى مبررات من أجل توجيه ضربة إلى قطاع غزة ولكن الذي منعه في هذه المرحلة من توجيه ضربة هو انشغاله بقضايا أكبر من ذلك وهي قضية الملف النووي الإيراني، وهو محار بين أن يقوم بتوجيه ضربة غير قاصمة لإيران وما بين أن يوجه ضربة إلى قطاع غزة، وهو محرج مما لحقه من إدانة عبر تقرير غولدستون، والجو الدولي العام لا يسمح بتوجيه ضربة جديدة إلى غزة، فضلاً عن أن هذه الضربة الأولى رغم ما قام به العدو الصهيوني من بشاعة وإجرام لم تحقق الأهداف المعلنة منذ البداية، لا في إزاحة حكم حماس ولا تحرير شاليط ولا منع المقاومة أن تكون قوية على الأرض، والعدو لن يغامر بمثل هذه الضربة، سواء حدثت مصالحة أو لم تحدث، ونحن مع مصالحة تؤسس لشراكة وطنية على برامج محترمة وقادرة على تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية.

هل تبدو حركة حماس اليوم في إطار واقع وظروف تسمح بالرد على اغتيال الشهيد المبحوح أم أن أمر الرد والثأر قد يطول لاعتبارات متعددة؟

الصراع بيننا وبين العدو طويل وممتد ولا يقوم على الفعل وردة الفعل، بقدر ما هو صراع استراتيجي بمعنى أن جذوة الصراع تظل قائمة إلى حين تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية، وليس شرطاً أن حماس بمجرد أن توجه ضربة إلى قائد من قادتها أن

الحصار والصفوف الداخلية والخارجية؟

الشعوب التي فقدت أرضها ومقدساتها وتعاني الاضطهاد خياراتها مفتوحة لا سيما إذا امتلكت الإرادة والعزم والقدرة على الصمود في وجه التحديات. حماس تمتلك قوة دفع كبيرة جداً تستند إلى إرادتها وحقوقها وإلى شعبيتها وإلى عمقها العربي والإسلامي وإلى عدالة قضيتها، كل هذا يجعلها تبحث في كل الاتجاهات عن خيارات صالحة للصمود. الخيار الأول أمام حماس هو خيار تثبيت الحكم على الأرض في قطاع غزة وتصليب إرادة الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية من خلال بث الأمل في نفوسهم، والخيار الثاني هو إيجاد المنافذ والأساليب التي تدعم صمود هذا الشعب ولو بالحد الأدنى من عوامل الصمود للبقاء أحياء وللبقاء قادرين على مواصلة مشوار التحرير في المستقبل. الخيار الثالث هو استنهاض الأمة والشعوب العربية والإسلامية وشعوب العالم الحر من خلال أدوات إعلامية مختلفة وأشكال التواصل الأخرى، وهذا سيحقق نوعاً من الدفع لمساندة الأوضاع في غزة واختراق الحصار. الخيار الرابع هو اختراق كل المنظومات المغلقة في الأنظمة العربية والأوربية من أجل إقناعها بعدالة الموقف ومن أجل التخفيف عن الشعب الفلسطيني. والخيار الأكثر قوة هو قيادة عملية الممانعة والمقاومة وصد العدوان ودحره وتشكيل نموذج صالح للأجيال بأن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة. هذه الخيارات ليست ثابتة بل هي متحركة وديناميكية، وقد رأينا كيف أن الشعوب العربية والدولية بدأت بالتحرك والنظر إلى الشعب الفلسطيني على أنه الضحية وكيف أن الشعب الصهيوني يرتدع حينما يرى المقاومة جاهزة لصد العدوان. كل هذا يؤدي إلى صعود المشروع الفلسطيني وارتكاس المشروع الصهيوني والأمريكي كما يحدث في العراق وأفغانستان، والعالم لم يعد قوة واحدة، بل بات مشروع المقاومة والممانعة هو مشروع الشعوب، ونأمل أن نستمر على طريق ذات الشوكة حتى تحرر الأرض والمقدسات، وليس

تؤمن بالمصالحة بالمفهوم الحقيقي ومفهوم الشراكة السياسية، ولدينا ثلاثة أدلة على انتفاء رغبة فتح في المصالحة، الأول ملف منظمة التحرير حيث تصر فتح على أن تبقى المسيطرة على المنظمة وأن تكون حماس ملحقة فيها كبقية الفصائل الصغيرة، والثاني هو إصرار فتح على التمسك بالنص الذي يتحدث عن لجنة مركزية يعينها عباس ويصدر مرسومًا بشأنها، وهذا أمر لا يتم إلا بالتشاور مما يعني أن لجنة الانتخابات ستكون فتحاوية وستكون مدخلا لتزوير الانتخابات في الضفة الغربية، والثالث هو ممارسة فتح أبشع أنواع القهر والاضطهاد لكل ما يتعلق بحماس والمقاومة وتجفيف منابعها والقضاء على بنيتها التنظيمية والاجتماعية وسرقة أموالها ومدارسها ودور أيتامها في الضفة الغربية.

ما حقيقة ما يقال أن حماس رفضت قبول عودة الوفد الفتحاوي الذي تقرر إرساله إلى قطاع غزة؟

هذا جزء من الاستغناء للعالم، فحركة فتح تريد أن تحجب عيين الناس لما يحدث في الضفة وكان شيئاً لم يكن، وكأنها لم تسحق كل أسس المقاومة في الضفة الغربية، وكأنها لم تمارس القمع حتى على أعضاء المجلس التشريعي ودخولهم للمجلس، وفقط تسلط الأضواء على دخول أو عدم دخول أعضاء المجلس الثوري إلى غزة لإعادة بناء حركة فتح، وكأنه ليس هناك شعباً فلسطينياً وحركة إسلامية ومقاومة في الضفة، والعالم فقط يهتم بحركة فتح في غزة وإحيائها، وهذا نوع من الكذب والخداع، وفتح إذا استمرت في هذه اللعبة الإعلامية لن يفيدنا شيء ولن يغير شيء على الأرض. حماس لن يقنع عليها أكثر من هذا الظلم أو الإجرام الصهيوني والحصار الدولي، والشعب الفلسطيني واع ويعرف الحقيقة، وليس أدل على ذلك من نتائج الاستطلاعات المحايدة التي تظهر مدى شعبية حركة حماس في الضفة الغربية.

ما الخيارات التي تمتلكها حركة حماس اليوم في ظل استمرار

ملف إعادة الإعمار.. وعود براقية ومليارات غائبة وخط

كان يوما ليرفع ظلما أو يوقف جورا طالما أن الأمر لا يصب في مصلحة المحتل. الآن وبعد تنظيرات كثيرة وعطاءات سخية جادت بها الأيدي القصيرة فلم توصل منها إلا وقع الصدى وقد ابتلعه بحرك ياغزة. نقف بشيء من التفصيل أمام ملف الأعمار عبر هذا التقرير:

بيوت ومساجد مهدمة، وعوائل لازالت تفترش الأرض وتلتحف السماء، وعالم ظالم لا يتقن غير الكلام. إنها صورة الحال في غزة، فبعد الحرب الأخيرة التي شنها الإحتلال على القطاع والتي لم يسلم منها بشر أو شجر أو حجر لازالت غزة صامدة تحاول لململة الجراح بعيدا عن جسد الأمة الخامد الذي ما

"لن نقبل نحن في الحكومة بمال سياسي لتغيير ثوابتنا والمحافظة على حقوق شعبنا وهذا موقف رئيس الوزراء وهو موقف الشعب الفلسطيني المحاصر في غزة".

وعن الخطة الموضوعية لعملية الإعمار أوضح سكيك أن نقابة المهندسين والبلديات والأشغال شاركت مع التعليم والصحة والإسكان وقدمت مشاريع وصلت لـ ٤٥٠ مشروع وسجلت بالترتيب وبشكل متتابع لكل محافظة حتى يتم الاعمار بشكل متسلسل وبطريقة تغذي كل الاحتياجات المطلوبة للقطاع.

معيقات في طريق الاعمار

وحول المعوقات التي تحول دون انجاز عملية الاعمار، قال سكيك: "هناك العديد من المعوقات أهمها إغلاق المعابر والحصار وعدم السماح بإدخال مواد بناء ويتحمل مسؤوليته الإحتلال ومن يسير في فلكه في حصارهم لأهل غزة، وموقف حكومة رام الله الذي يعطي غطاء للحصار لأنه لو رفعت حكومة رام الله يدها عن المساهمة في إغلاق المعبر لكان من الممكن ادخال المواد اللازمة"، وأكد أن الانقسام يؤخذ ذريعة مع أن الحدود مع مصر غير مرتبطة بطريقة إدخال المواد إلا أن المواقف هي

التي تتحكم في دخول المواد الخام وأوضح النائب سكيك أن غزة بحاجة لعملية إعادة الإعمار حسب الإحصاء المركزي الأولي في بداية العدوان كان ٢ مليار دولار ومن الممكن أن يصل المبلغ إلى ٥ مليار إذا ما أعدنا بناء المصانع والبنى التحتية ودعمنا الناس، مشيراً إلى أن الحكومة قامت بصرف ٤٠٠٠ يورو لكل منزل تضرر بالكامل، وكل شخص هدم منزله جزئياً تم صرف ٢٠٠٠ يورو وهذا لمدة مؤقتة معتقدين أن المعونات ستصل سريعاً، لكن الحاجة الآن إلى ما لا يقل عن ٣ مليار دولار حتى نستطيع أن نزيل الأنقاض ونعيد المساكن ونبنى مباني العبادات والمدارس.

ولفت النظر إلى أن اعمار غزة تتحمله قوى الاحتلال التي دمرت القطاع ويجب أن تغرم وتعوض السكان عن كل ضرر الحق بهم نتيجة

وكانت غايات الهيئة العربية الدولية لإعادة اعمار غزة موزعة حسب ما يلي: المساهمة الأهلية في اعمار قطاع غزة من خلال إنشاء صندوق خاص وتنسيق الجهود من خلال الهيئة التي تتولى متابعة اعمار غزة مباشرة كما يشمل عملها أي منطقة أخرى في فلسطين وكانت الهيئة تسعى لتوفير المعلومات اللازمة للاماكن التي أصابها الدمار ووضع الخطط العملية لإعادة الاعمار ومتابعة تنفيذ المشاريع، وتشجيع وحشد الطاقات العربية والدولية الهندسية والمالية للمساهمة في اعمار غزة، كذلك إنشاء وقفيات مخصصة لأهداف معينة لتنفيذها لما هو محدد في الوقفية وتوفير فرص عمل للعمال في القطاع خاصة قطاعات الإنشاء وأعدت الهيئة دليل مشاريع وهي مسجلة بدليل اعمار غزة الذي أعد في مؤتمر تركيا بحضور المهندس رفيق مكي، وكانت المشاريع شاملة منها مشاريع إسكان وإزالة الانقاض كذلك مشاريع مؤسسات صحية وإعادة بناء مدارس ودعم قطاع الكهرباء وعمل الطرق والشوارع، وقد تم تنفيذ عدد من تلك المشاريع لكن ببطء شديد بسبب صعوبة إدخال مواد الاعمار.

خطط وبرامج

واستهنج المهندس سكيك ما قاله فياض للدول المانحة بأن أي مساعدة بعيدة عن سلطة رام الله يعني هذا يكرس الانقسام، وهو ينوي بذلك منع اعمار غزة ويريد أن يوصل رسالة لا ترسلوا إلى غزة وارسلو لنا ونحن نقوم بالاعمار فإن إرسالككم لحكومة غزة يعني أنكم تساهمون في الانقسام ونحن نلاحظ أن هذا يوافق رغبات المانحين وبالتالي لم تصل المساعدات.

وأشار النائب سكيك إلى أن الحكومة الفلسطينية تتواصل وتقوم بالتنسيق مع بعض الجهات الخارجية في ملف الإعمار لأن المؤسسة العربية الدولية مؤسسة شعبية وبدأت تلعب دوراً فاعلاً في المشاريع ونفذت جزءاً منها بالتنسيق مع الجهات المعنية من بلديات أو أشغال وأحضرت وحدات سكن جاهز وأعدت تأهيل عيادات، كذلك قوافل معونات إنسانية دوائية ومساعدات، كما أن الأطباء العرب وغيرهم كان لهم دوراً إيجابياً وفاعلاً ودورهم لازال مستمراً حتى الآن، أيضاً تم التعاون بين مؤسسات مدنية مثل الإغاثة الإسلامية، وكذلك دول صديقة تبنت مشاريع كقطر والكويت والإمارات والسعودية وغيرها من الدول التي قدمت العون والمساعدة من أجل الإعمار، بالإضافة إلى بعض الدول الأجنبية وتم الارتباط مع أجهزة في الحكومة مثل التعليم والصحة ضمن فعاليات إعمار قطاع غزة. وهذا يؤكد أن الحكومة هدفها الإعمار وبإشراف المانحين حسب المصلحة العامة.

وعن سؤالنا حول ما يقال من أن حكومة هنية تتهم من قبل سلطة رام الله أنها تشكل العائق أمام ملف الاعمار قال م. سكيك "رئيس الوزراء اسماعيل هنية يبين على الملأ بأن ليس لنا غاية إلا الإعمار وأن ليس لنا غايات أخرى، فتح السيد أبو العبد المجل أمام كل جهة مانحة للإشراف على ما تريد إعمارهِ وإدخال المواد عن طريقها ومراقبتها"، ولفت قائلاً

ودور عبادة وبعد العدوان الغاشم الذي طال الحجر والبشر وراح ضحيته المئات من الشهداء وأصيب العديد من الجرحى في قطاعنا الحبيب، منوهاً إلى اعتقاده أن صحوة ضميرية عالمية قد تعوضنا الخسارة في المنشآت.

وأكد سكيك أن هذا المؤتمر الذي دعا لفتح المعابر ومنح خمس مليارات دولار لإعادة الإعمار كان لأهداف محددة هي منع وقوع المساعدات في الأيدي الخطأ والمقصود هنا حماس وحكومتها الشرعية، ودفع جهود السلام بين الفلسطينيين والاسرائيليين وإنشاء حكومة منبثقة عن حوارات القاهرة، وكذلك الخيار بين الحرب والسلام الذي لن يكون ممنوحاً طول الوقت كما عبر وزير خارجية السعودية وقال: "كانت الدعوة موجهة للسلطة الفلسطينية، وهذا الموقف الذي يلقي الرضا من الدول المانحة عن طريق التفاوض مع الصهاينة، أي أن هذا المال ميسر رغم أن المملكة العربية السعودية استعدت لدفع مليون دولار وكذلك الكويت"، وتابع: "إذا كانت السلطة سابقاً بفلسادها لم تستطع العودة لقطاع غزة عبر الدعاية الصهيونية يريدون إعادتها عبر خلط باطون الاعمار وهذا لم يلق ترحيباً من أهل غزة سواء من المجلس التشريعي أو الحكومة أو الأهالي وتعاونوا مع الاحتلال لمنع تدفق الاسمنت والحديد عبر المعابر واستمر الحصار ولم نر شيئاً"، مضى قائلاً: "بعدها استعدت مصر لاستضافة مؤتمر لدعم اعمار غزة وتمويل المشاريع وكان تقدير الإحصاء المركزي للاحتياجات ٢ مليار دولار حجم خسائر غزة كما القناعة أن الحكومة في غزة هي القادرة على الترتيب والمتابعة حتى أن رئيس الوزراء اسماعيل هنية أوضح أن كل دولة مانحة ممكن أن تراقب بنفسها الأموال، وأين تذهب ونحن كحكومة نسهل المال لغايات أخرى يخشونها"، كما تحدث عن مبادرة كريمة من الأردن للمؤاخاة بين العائلات الأردنية، والعائلات المتضررة وكذلك مشروع الإخاء العالمي للشعب الفلسطيني والذي بادر فيه القيادي الإسلامي مراد الفضالية.

موقف دولي يعطل الإعمار

وأشاد سكيك بالدور التركي، مشيراً إلى أن تركيا قامت بالاستعداد لاعمار غزة عن طريق المبادرة بجعل سهم لاعمار غزة عبر الشعب التركي، وكذلك قامت جامعة الدول العربية بإنشاء لجنة عليا لإعادة اعمار القطاع، واستدرك قائلاً: "دائماً نقول لكن اعمار غزة يتلأشى على بوابات المعابر والمبرر وجود الانقسام الفلسطيني وكان وما زال الإعمار ملفاً سياسياً بامتياز لأن هناك موقف دولي يعطل إعمار غزة".

وبيّن النائب سكيك أن المؤتمر الأول لإعادة إعمار غزة استضافته تركيا وسجل فيه ٤٥٠ مشروع تنموي وسكاني وتعليمي وتأسست الهيئة العربية الدولية لاعمار القطاع، وقد أبدى الكثيرون الرغبة الكبيرة في المشاركة في إعادة الاعمار بينهم منظمات أهلية ورجال أعمال ومهندسون ومقاولون في كافة أنحاء العالم،

توثيق كل مبنى متضرر مستخدمين الأدلة القانونية لتبيين للعالم مدى جرائم الصهيوني ضد البيئة كما هو ضد الإنسان. واستنكر النائب نصار حجة الرؤساء والملوك العرب بعدم إرسال الأموال المرصودة لإعادة اعمار غزة بوجود الانقسام الفلسطيني وقال: "هذه حجة واهية ضحيتها المواطن الذي يعاقب مرتين مرة بهدم بيته من الاحتلال ومرة أخرى بعدم إرسال الأموال لإعادة اعمار بيته، مرحباً بلجنة عربية تأخذ الأموال وتسلمها للمواطن لسحب حجة المتذرعين بالانقسام".

ونفى نصار وجود أي تنسيق بين حكومة غزة وسلطة رام الله الغير شرعية في ملف الاعمار، مؤكداً أنه تم التوافق على لجنة مشتركة تعمل في هذا الملف خلال لقاءات المصالحة بين حركتي حماس وفتح، ومضى يقول: "نحن على استعداد أن نعطي الضوء الأخضر لهذه اللجنة بأن تعمل بكامل حريتها، داعياً سلطة رام الله الغير شرعية وأبو مازن وفتح بضرورة بدء العمل بلجنة مشتركة لإعادة اعمار غزة مشدداً على ضرورة إبعاد هذا الجانب عن المناكفات والخلافات السياسية".

اتفاقيات قيد التنفيذ

من جانب آخر كشف نصار عن وجود تنسيق بين وزارة الإسكان وكالة الغوث ومؤسسات عربية عند نيتهم تنفيذ أي مشروع على أرض القطاع، وتابع قائلاً: "نرحب بأي دعم من مؤسسات عربية ودولية ونحن معها ولدنيا الاستعداد أن ننسق هذا العمل وأي عقبة في طريق مصلحة المواطنين سنعمل على إزالتها".

وبيّن أن الأموال التي وصلت لإعمار بعض البيوت هي من مؤسسات دولية وبعض مؤسسات المجتمع المدني بالتنسيق مع وزارة الإسكان، ملفتاً النظر إلى وجود اتفاقيات ستنفذ مثل مدينة محمد الفاتح التي ستعطي لها كل التسهيلات، وشدد على أن المجلس التشريعي والحكومة الفلسطينية على استعداد تام لإزالة أي عقبة قد تحول دون العمل في إعادة اعمار قطاع غزة، وقال: "أما إذا كان هناك أموال ميسية تريد أن تشتري إرادتنا فنفرضها، ولا نريد أن يستغل هذا الملف للفساد من أي جهة تنفيذية".

وعبر نصار عن شكره لكل من ساهم في المؤتمرات الشعبية لإعادة إعمار غزة والتي نفذت بعض المشاريع ملفتاً النظر إلى أن الحصار حال دون إدخال المواد الأساسية للبناء بسبب الحصار المفروض منذ أكثر من ثلاث أعوام، وأوضح أنه يمكن إعادة اعمار غزة خلال عام لولا الحصار وإغلاق المعابر، مؤكداً أن عملية إعادة اعمار غزة قد بدأت لكن ببطء بسبب إغلاق المعابر والحصار المشدد على القطاع

وعودات مشروطة

بدوره أوضح المهندس جمال سكيك النائب في المجلس التشريعي وعضو لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي أن اجتماع الدول المانحة في شرم الشيخ بمصر في مارس ٢٠٠٩ جاء بعد التدمير الذي لحق بكل مناحي الحياة والبنية التحتية من مساكن ومبان حكومية ومستشفيات ووزارات

أكد النائب جمال نصار رئيس لجنة الموازنة وعضو اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي الفلسطيني أن المجلس كان له دور هام وكبير في عملية إعادة الاعمار وتعويض المواطنين عما لحق بهم جراء الحرب الأخيرة على قطاع غزة خاصة المؤسسات الحكومية، مبيناً أن المجلس أقر في الموازنة الاستثنائية لعام ٢٠٠٩ ما قيمته مليار دولار لتعويض المواطنين، وهذا الرقم يحفظ حقوق المواطنين من خلال موازنة ٢٠٠٩، وقد خصصت الميزانية ٩٠٠ مليون دولار لبناء المؤسسات الحكومية، موضحاً أن هذا الأمر قنن حقوق المواطنين وأطلق يد الحكومة في أن تعمر مؤسساتها، فقانون الموازنة للعام ٢٠٠٩ قد رسخ هذه الأرقام وبذلك أصبح قانوناً لا بد أن تلتزم به الحكومات المتعاقبة، ولا يجوز لأي سلطة تنفيذية مهما كانت أن تتجاوز هذه الأرقام، وقال: "بهذا القانون حافظنا على حقوق المواطنين وأعطينا غطاء لأي سلطة تنفيذية بأن تقوم بتنفيذ إعمار المؤسسات الحكومية التي دمرها الاحتلال في حربها الأخيرة على قطاع غزة".

مليارات لم يصل منها شيء

وحول الجهود الخاصة بإعادة الإعمار أشار نصار إلى اجتماع العرب في مؤتمر إعادة اعمار غزة حيث خصصوا مبالغ كبيرة لهذا الهدف وتابع قائلاً: "سمعنا أن هناك مليار دولار من السعودية خصصت لإعادة اعمار غزة، وهناك أموال أخرى من باقي الدول العربية تغطي الأرقام المرصودة في الموازنة، وكان هناك أصوات مرتفعة من قبل الشعوب العربية تنادي بإعمار غزة لكن بعد سنة خفتت هذه الأصوات"، مؤكداً أنه لم تصل أي من الأموال المرصودة من قبل المؤتمر العربي لاعمار غزة، مشيراً إلى أن هذه الدول تتحجج أن هناك حالة انقسام رغم أننا وافقنا أن نقوم جهة محايدة وطنية تستلم الأموال وتعوّض المواطنين ضمن معايير محددة تنفق عليها جميعاً بإشراف جميع الفصائل أو المستقلين أو مؤسسات حقوق الإنسان حتى تضمن الشفافية المطلقة، مشدداً على ضرورة

نصار: للمجلس التشريعي دور هام وكبير في عملية إعادة الإعمار وتعويض المواطنين، ولا نمانع من التنسيق مع أي جهة كانت لإنجاز الإعمار

رضوان: قمنا بحصر

كافة الأضرار التي

لحقت بالمنشآت العامة

والخاصة وإعداد قاعدة

بيانات كاملة لما تم

تهديمه خلال الحرب

ط مجمدة ومعوقات سياسية ومعاناة شعبية لا تنتهي

نصار: نسمع عن المليارات ولا نراها، ووافقنا على لجنة محايدة تعمل بشفافية لإدارة الملف دون جدوى



سكيك: يريدون إعادة السلطة عبر ملف إعادة الأعمار بعد أن فشلت في العودة على ظهر الدبابات الصهيونية



رضوان: ربط إعادة الإعمار بالمصالحة تفاقم معاناة المواطنين، وأعدنا إطارا عام لخطة الإعمار في مختلف المجالات ذات العلاقة



الحرب، معتقدا أن العالم العربي والإسلامي الحر والعالم الدولي يشعر بوضع غرة، ومضى يقول "هناك كثير من الأموال مرصودة للوصول، لكن قليل مما يصل لأن الحصار له أهداف اكبر من الإعمار والعالم يتجاوب مع إسرائيل في بناء المغتصبات حول القدس وفلسطين التاريخية وتقام كثير من المستوطنات وتترك غرة تنن تحت الشعارات وتحت الكلام.

إحصائيات وأرقام

بدوره أشار الوكيل المساعد في وزارة الأشغال العامة المهندس إبراهيم رضوان أنه كان للحصار الظالم المفروض على شعبنا خلال السنوات الماضية الأثر الكبير على تعطيل معظم نشاطات البناء والتعمير، حيث توقفت معظم المشاريع بسبب توقف التمويل الخارجي وتجميد المشاريع التي كانت في مرحلة التنفيذ، ملفتا أن الأمر ازداد تعقيدا بعد حرب الفرقان حيث لحق دمارا كبيرا في الطرق والبنية التحتية و تم تدمير ما يقارب ٣٥٠٠ وحدة سكنية و ٩٨٤ مبنى غير سكني بالإضافة إلى ٥٠٠٠٠ منشأة تضررت اضرازا جزئية متنوعة. مما أدى إلى زيادة حاجة قطاع غزة لبناء الآلاف من الوحدات حيث تقدر حاجة قطاع غزة من الوحدات بحوالي ٦٩٤٠٠ وحدة سكنية، بالإضافة إلى ذلك هناك ما يقارب ٢٨٨٦ وحدة سكنية لم يكتمل العمل بها بسبب عدم توفر البناء وذلك ضمن مشاريع الإسكان التي تقوم بها UNRWA و UNDP لإيواء متضرري ما قبل الحرب. كما أن هناك آلاف الوحدات المتضررة جزئيا خلال الحرب تحتاج إلى ترميم.

ملاحم خطة الإعمار

وأوضح رضوان أن الوزارة قامت بإعداد إطار عام لخطة الاعمار في المجالات التي تقع تحت مسؤولية الوزارة كما وأعدت خطة تفصيلية لاعمار الوحدات السكنية المهدمة كلياً والمتضررة جزئياً.

وأضاف: "تتنوع القطاعات المتضررة والتي تتطلب جهوداً في مجال الإعمار بدءاً من قطاع الإسكان والإنشاءات مروراً بمرافق البنية التحتية والزراعة والصناعة وغير ذلك، فقد تم التركيز في خطة الاعمار على القطاعات التي تدخل تحت مسؤولية وزارة الأشغال العامة والإسكان ومنها التعامل مع أنقاض المباني والمنشآت المهدمة، والوحدات السكنية الخاصة".

مراحل إعادة الإعمار

وبين رضوان أن مراحل عملية الإعمار تمر عبر إزالة الأنقاض والتعامل معها، وتدقيق الخسائر والتحقق منها، والتخطيط للتنفيذ (تهئية مواقع العمل، إعادة إفرار الأراضي، إعداد المخططات الهندسية، استكمال الإجراءات الإدارية والقانونية، التنفيذ، والبناء)، كما شدد على متطلبات إنجاز عملية إعادة الإعمار وهي فتح كامل للمعابر الحدودية وتدفق طبيعي لمواد ومعدات البناء، والتنسيق الكامل بين كافة الجهات ونشر البيانات للجميع، والاتفاق بين كافة الجهات على سياسات واليات موحدة للتعويضات وإصلاح الأضرار، والمساندة الإعلامية للخطة والعمل على التواصل

مع الجميع خاصة الفئات المستهدفة، والشفافية الكاملة والمهنية في التنفيذ.

إنجازات تم تحقيقها

وأشار رضوان إلى أن وزارة الأشغال قامت بحصر كافة الأضرار التي لحقت بالمنشآت العامة والخاصة وتدقيقها من حيث المعلومات الفنية وقيمة الضرر، كما تم إعداد قاعدة بيانات مرتبطة بنظام المعلومات الجغرافية (GIS) لجميع المنشآت المهدمة كلياً خلال الحرب و عددها حوالي (٣.٤٠٧) وحدة سكنية و (٩٨٤) مبنى غير سكني، وحوالي (٥٠.٠٠٠) منشأة متضررة جزئياً، وقامت الوزارة بتجهيز برنامج للاستعلام عن الأضرار مرتبط بشبكة الانترنت وذلك بالتعاون مع مركز الحاسوب الحكومي، ملفتا أنه جاري ربط قواعد البيانات الخاصة بالوزارة بتلك الخاصة بوكالة الغوث وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بالأضرار والدفعات التي تلقاها المتضررون.

وتابع: "كذلك جار العمل على استكمال الأوراق وسندات الملكية الخاصة بالمواطنين الذين هدمت منازلهم حيث تم إنجاز ما نسبته ٨٣٪ حيث تم تدقيق ما يقارب ٢٥٨٠ ملف في جميع محافظات غزة حتى تاريخه".

وأوضح الوكيل المساعد أنه قامت العديد من الجهات بتوزيع إغاثة عاجلة للأسر التي فقدت وحداتها السكنية أو تلك التي لا يمكن أن تعيش في وحداتها المتضررة بصورتها الحالية.

وقامت كل من وكالة الغوث وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتوزيع تعويضات مالية على الحالات التي لحق بوحدياتها السكنية ضرر جزئي (أقل من ٥.٠٠٠ دولار) والبالغ عددها ٤٢.٧٧٤ حالة حسب تقديراتهم والتي تقدر قيمة الخسائر التي لحقت بها بحوالي ٥٦ مليون دولار. فيما يلي عدد الحالات التي تلقت التعويضات:

كما وقامت وكالة الغوث بتوزيع تعويضات لحوالي ٧٣ حالة (لاجئين) ممن لحق بوحدياتها ضرر جزئي بمقدار أكثر من ٥.٠٠٠ دولار وهي بصدد تعويض ما تبقى من لاجئين متضررين ضرر جزئي.

ونوه رضوان إلى أنه تم طرح مناقصات إزالة الردم والأنقاض للمنشآت المهدمة كلياً حيث تم إزالة ما نسبته ٩٠٪ من الأنقاض حتى هذه اللحظة. وقد قامت وزارة الأشغال بالتنسيق مع كافة الجهات التي تعمل في هذا المجال مثل جمعية الرحمة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة الغوث ومؤسسة CHF والمواطنين المتضررين حتى يتم إزالة ما خلفه الاحتلال، وحتى تاريخه تم إزالة أنقاض ما يزيد عن (١٦٨٣) مبنى سكني و (٣١) مسجد و عشرات المباني الحكومية والمقار الأمنية

وأضاف بأن الطواقم الفنية للوزارة قامت بدراسة أكثر من ١٥٠ مبنى يحتاج إلى رأي فني لبيت في حالته الإنشائية ولا يزال العمل جارياً في هذا المجال، كما قامت الوزارة بإنقاذ ما يزيد عن ٢٩٥ منزل عبر التدعيم الإنشائي لبعض العناصر المنهارة فيه وأهمها الأعمدة بتكلفة بلغت حوالي ٣٤١.٧٠٠ دولار مما مكن أصحابها من استخدامها

للسكن، وكذلك قامت جمعية الرحمة العالمية بإشراف علوي من وزارة الأشغال بإنقاذ ما يزيد عن ٢٧٩ منزل عبر التدعيم الإنشائي لبعض العناصر المنهارة فيه وأهمها الأعمدة مما مكن أصحابها من استخدامها للسكن بتكلفة بلغت ٦١١.٣٨٣ دولار.

كما أن الوزارة أعدت مقترحاً لترميم الوحدات المهدمة جزئياً وغير صالحة للسكن. حيث أن أصحابها تلقوا فقط مبلغ الإغاثة من الحكومة الفلسطينية ولم يتلقوا مساعدات أو تعويض من وكالة الغوث للاجئين أو تعويض من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP". وقد وقعت

الوزارة مذكرة تفاهم مع مؤسسة الرحمة العالمية لتنفيذ جزء من المشروع بتمويل من المؤسسة بلغ حوالي ١.٣٩ مليون دولار حيث سيتم إصلاح برج السلطان ضمن هذه المرحلة الذي تقدر تكلفه إصلاحه بحوالي ٢٢٥.٠٠٠ دولار أمريكي مما سينقذ عدد ٣٢ وحدة سكنية و ٦ محلات تجارية

موجودة في البرج ويعيد أصحابه إليها.

وقامت الوزارة بالانتهاء من تخطيط وتصميم مشروع ضمن مشروع حي الفردوس والممول من UNDP لإيواء عدد (١٠٠) من المتضررين جراء الحرب على غزة وقد تم إيداع المشروع لدى

اللجنة المركزية بوزارة الحكم المحلي، جاري التنسيق مع جمعية الهلال الأحمر التركي لإعداد الدراسات الخاصة بإنشاء قرية تركية تحمل اسم محمد الفاتح لإيواء المتضررين. ويتم التنسيق مع شركة سمو السعودية والتي تعتزم التبرع لإنشاء حي سكني للمتضررين ضمن مشروع حي الفردوس، وجاري التنسيق مع جهات أخرى مثل

IIHH لعمل مشاريع إسكان للمتضررين.

وأكد رضوان أن الوزارة بدأت هذه المرحلة من مراحل الإعمار بإعادة إعمار الوحدات السكنية المهدمة كلياً المتمثلة في تخطيط وتصميم الأحياء والمباني السكنية وتحضير وثائق العطاء، وذلك بالتنسيق مع جميع الجهات ذات العلاقة مثل البلديات وسلطة الأراضي كما ويقوم طاقم الوزارة بزيارة الجهات المختلفة العاملة بالاعمار

سكيك: عملية إعادة

الإعمار تشكل ملفاً

سياسياً بامتياز، وهناك

موقف دولي يعطل

إعمار غزة، ومبرر وجود

الانقسام غير مفهوم

لتمويل هذه المرحلة.

ومنذ انتهاء الحرب عملت آليات ومعدات الوزارة لأكثر من (٢٠.٠٠٠) ساعة عمل حوالي ٨٠٪ منها في مساعدة المواطنين في إزالة أنقاض منشآتهم، ومساعدة البلديات في أعمال تسوية الطرق وتنفيذ مشاريع بنية تحتية طارئة، هذا بالإضافة إلى مساعدة الوزارات والمؤسسات الأخرى.

كما أن الوزارة أعدت مقترحاً لبناء ألف وحدة سكنية نواة بما يتوفر من مواد في السوق المحلي وذلك ضمن معايير معينة. وقد بدأت الوزارة بتنفيذ نموذج لهذه الوحدات حيث أنها تتميز بأنه يمكن التمديد فيها أفقياً ورأسياً مستقبلاً. ولقد قامت الوزارة بالتواصل مع الجهات المختلفة لدعم تنفيذ هذا المشروع وهي في انتظار وصول التمويل حيث أبدت الكثير من المؤسسات رغبتها في تمويل المشروع.

وقامت الوزارة بسلسلة من اللقاءات التنسيقية والتشاورية مع كافة الجهات الحكومية والدولية ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة وممثلي القطاع الخاص للخروج بأفضل السبل وأنجعها لإعادة الاعمار. وتم زيارة مقرات معظم المؤسسات العاملة في مجال الاعمار مثل: UNDP, UN,

الصلب الأحمر، الهلال الأحمر التركي، البنك الإسلامي للتنمية، كما ساهمت الوزارة في تشكيل جسم مركزي يشرف على عملية إعادة الإعمار ويضم ممثلين عن الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الإقليمية والدولية تحت اسم المجلس التنسيقي لاعمار غزة الذي انطلق بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢١ والمجلس قام بالتواصل مع مختلف الجهات بما فيها سلطة رام الله وحتى الآن لم يتم تلقي تجاوب رسمي من قبلها.

الدعم العربي والشعبي لجهود الإعمار

ولفت رضوان النظر إلى وجود دعم رسمي ينادي بإعمار غزة منذ بداية الحرب على القطاع إلا أن هذا الدعم مشئت وليس موجه بشكل صحيح حيث أن الحكومات العربية غير متفقة على تحديد الجهة التي تتولى القيام بالاعمار. فبالرغم من انتهاء مؤتمر شرم الشيخ والذي خصصت فيه مبالغ طائلة لاعمار غزة، إلا أنه لم يصل أي من هذه الأموال حتى الآن بسبب ربط الاعمار بالمصالحة وهذا الأمر يزيد من معاناة الشعب الفلسطيني أكثر فأكثر، كما أنه بعد مرور أكثر من عام على حرب غزة خفتت الكثير من الأصوات التي تطالب بالاعمار، وهذا يجعل الوضع أخطر مما يمكن تصوره حيث أن المواطن الفلسطيني الذي ذاق وبال النكبة التي ما تزال مستمرة أصبح يائساً ويشعر بأن ملف الاعمار لن ينجز كما لم يحل موضوع اللاجئين من قبل.

أما فيما يتعلق بالدعم الشعبي قال رضوان: "يتفق الجميع على أن الدعم الشعبي لاعمار غزة هو من أهم ركائز الاعمار وقد ملئت شوارع العواصم والمدن العربية المطالبة باعمار غزة بالإضافة إلى القوافل التي حاولت فك حصار غزة والتي كانت تمثل إشارة واضحة على كبر حجم التأيد الشعبي لاعمار غزة، إلا أنه وفي الآونة الأخيرة انخفضت

هذه الفعاليات بصورة ملموسة والمطلوب هو إعادة تفعيل هذا الدور الشعبي الهام لما يمثله من دعم صمود للشعب الفلسطيني الصابر".

صعوبات في عمل الوزارة

وأكد رضوان أن الحالة الاستثنائية التي يعيشها قطاع غزة أثرت سياسياً وأمناً واقتصادياً على عمل الوزارة، وقد ظهر هذا التأثير من خلال توقف الدعم المالي الخارجي المخصص لدعم المشاريع وقلة الميزانيات المتاحة حيث أن الأموال التي خصصت في مؤتمر شرم الشيخ لم تصل للحكومة، والنقص في المواد المستخدمة في المشاريع سواء مواد البناء أو مواد الطرق بسبب الحصار وإغلاق المعابر، وكذلك كبر حجم الدمار بالنسبة لمقدرات وإمكانيات الوزارة، وكثرة الجهات العاملة في الاعمار مما أدى إلى صعوبة التنسيق بينها الأمر الذي يشتت الجهود ويسبب ازدواجية العمل، و ضعف التنسيق بين الجهات المختلفة في الحكومة في كثير من القضايا. وكذلك عدم صرف الموازنات المرصودة للوزارة من قبل الحكومة، وعدم كفاية الموازنات المرصودة من قبل الحكومة لتشغيل الآليات والمعدات حيث أن تكلفة تشغيلها وصيانتها عالية.

استراتيجيات التعاطي مع الواقع

وفيما يتعلق باستراتيجيات التي تتخذها الوزارة في التعامل مع ملف الإعمار قال رضوان: "أدت ظروف الحرب وما تلاها إلى الحاجة الماسة لإعداد خطة طوارئ هدفها الأول ضمان تنفيذ الوزارة للحد الأدنى من المهام الملقة على عاتقها فهي تمثل الجهة الحكومية التي يقع على كاهلها الجزء الأكبر من عملية إعادة الاعمار، ولتحقيق هذا الهدف تم تحديد محاور واستراتيجيات العمل الأساسية على أن تكون بؤرة تركيز الوزارة وهي استكمال حصر الأضرار الناتجة عن العدوان الصهيوني وتدقيق الملكيات، ووضع البرامج لإصلاح ما دمره الاحتلال الصهيوني، وتجهيز المخططات لإعادة البناء، وتحديد ما يمكن إصلاحه في ظل الحصار المفروض على القطاع، وتدعيم المباني التي تحتاج إلى تدعيم إنشائي وإكمال هدم المباني التي تم البت بعدم إمكانية إصلاحها، وإعداد الخطط والتقارير والتواصل مع كافة الجهات ذات العلاقة من خلال الاجتماعات التشاورية وورش العمل، إضافة إلى تنفيذ ما يمكن تنفيذه من عمل بما يتوفر من مواد، وبما يساهم بتخفيف المعاناة عن المواطنين، وتوفير ما يلزم من آليات ومعدات لمساعدة المؤسسات الحكومية في أداء أعمالها، ومساعدة السكان حال حدوث الاجتياحات الإسرائيلية، ومتابعة صيانة الطرق بما يتوفر من مواد، والاستفادة من المواد المحلية والبدائل المتاحة، وأيضاً متابعة موضوع الشقق السكنية في المشاريع المنفذة من قبل الوزارة وحصرها وأرشفتها والعمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة بخصوصها، وإجراء العديد من الدراسات والأبحاث لتطوير عمل الوزارة المستقبلي، وتطوير آليات وأنظمة العمل في الوزارة، والقيام بالأعمال الروتينية اللازمة لتسيير الأعمال في الوزارة".

الاستيطان الصهيوني في فلسطين: ديمومة الحرب علينا



بقلم النائب/
محمود مصلح

إن ما يجري على أرض الضفة الغربية اليوم هو نفس ما جرى على أرضنا التي احتلت عام ٤٨، فالصهاينة يكررون فيها ما فعلوه هناك، أما زعاماتنا فما زالت تجتر الكلام ممنية النفس بأن يتعطف عليها العم سام فينتزع قطعة من الأرض من برائن الصهاينة لتقيم عليها تلك الزعامات دولتها، خلافاً لما قرره رب العزة في محكم التنزيل حيث وصف سبحانه اليهود بقوله: "أم لهم نصيب من الملك، فإذا لا يؤتون الناس نقيرا".

إن إقامة دولة فلسطينية في ظل الاستيطان والتهويد ومن خلال المفاوضات في ظل عملية التسوية لا يزيد عن كونه وهماً وإن تذرع الموهومون بقرارات الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، وما ذاك إلا لأمر في غاية البساطة وهو أن هذه القرارات وتلك المبادئ لم تغب عن قضيتنا لحظة واحدة، ومع ذلك فهي (أي القضية) في تراجع وأحوالنا نحن أصحاب القضية تزداد سوءاً، والمجتمع الدولي ينحاز إلى الجلاذ على حساب الضحية ويمنحه حق إبادتنا وإنه لما يدمي القلب أن يتمترس الصهيوني خلف عزمه على مواصلة التهويد والاستيطان، وأن يخضع المفاوض الفلسطيني لهذه الإرادة فيتراجع عن قراره بوقف التفاوض حتى يتوقف الاستيطان ويهرول مع أربعة عشرة دولة عربية إلى مفاوضات غير مباشرة لن تؤدي إلا إلى مزيد من ضياع الأرض وامتهان المقدسات، وهو أن الناس، حتى وإن حددت فترة التفاوض بأربعة أشهر يذهبون بعدها إلى مجلس الأمن والجمعية العامة.

إن اللجوء إلى مجلس الأمن والاستجارة بميثاق الأمم المتحدة بمبادئ القانون الدولي ولائحة لاهاي ١٩٧٠، واتفاقية جنيف ١٩٤٩، وميثاق حقوق الإنسان ١٩٤٨، سيكون مفيداً في حالة واحدة فقط، وذلك عندما يرى العالم أن الكيان الصهيوني قد بدأ يخشى على نفسه الزوال جزاء وجع ضربات المقاومة، أما مع مقولة "لا بدليل عن السلام إلا السلام" فلن يرجع المفاوض من مجلس الأمن إلا حافياً بلا خفين وسيكون حُثَيْن أحسن منه حالا إذ رجع بخفيه.

ما كان للصهاينة أن يقيموا لأنفسهم كياناً في فلسطين بدون استيطان يعتمد العقيدة التوراتية التي تقوم فلسفتها على مقولة "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"، ووفق خطط منهجية تقوم على اقتلاع الفلسطينيين أو محاصرته أو عزله بحيث تمثل المستوطنة بؤرة عسكرية ومؤسسة اقتصادية وخليّة سرطانية قابلة للتمدد والتفرغ وحاجزاً بشرياً يحول بين الفلسطينيين في موقع والفلسطيني في موقع آخر، وبين الفلسطيني وشقيقه قط عربي مجاور إضافة إلى سيطرة شبه كاملة على المرتفعات وطرق المواصلات ومصادر المياه.

ولقد نجح هذا الأسلوب برعاية الانتداب البريطاني ومساعدة السماسرة والعملاء ومكن الصهاينة بحلول عام ٤٨، إقامة كيانهم على ٧٢٪ من أرض فلسطين. وبعد احتلال بقية الأرض الفلسطينية عام ٦٧، تابع الصهاينة برامجهم وخططهم الاستيطانية، فأقاموا مستوطناتهم في الضفة الغربية بصورة خاصة متبعين نفس النهج بحيث تمثل المستوطنة بؤرة عسكرية ومؤسسة اقتصادية وخليّة سرطانية قابلة للتمدد والتفرغ في موقع يسيطر على المرتفعات وطرق المواصلات ومصادر المياه، ويمنع تواصل الفلسطينيين بعضهم مع بعض، وبحيث يشكل كل تجمع استيطاني حاجزاً بشرياً يهودياً غايته فصل الفلسطينيين بعضهم عن بعض من ناحية وفصلهم عن أشقائهم في الأقطار العربية المجاورة من ناحية أخرى.

ومما تجدر ملاحظته أن الورم السرطاني الاستيطاني الصهيوني قد استشرى في الضفة الغربية في أعقاب اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣م، بحيث مكن الكيان الصهيوني من تهويد ما يزيد عن ٣/١ مساحة الضفة الغربية، والحيل على الجرار، من دون أن يخفي هذا الكيان نواياه والتي تقوم على فلسفة مؤداها أن الكيان الصهيوني لا يمكن حمايته والحفاظ عليه إلا من خلال الضم والتوسع والتهويد ممثلاً بالاستيطان باعتباره حقاً من حقوقهم يمارسونه على أرضهم التي وهبها الله لهم، فإذا أراد الفلسطينيون أن يقيموا لأنفسهم كياناً فليقيموه على أرضهم شرقي النهر، أما في فلسطين فلا مجال إلا إدارة مدنية تشرف عليها سلطة فلسطينية موالية للدولة اليهودية على حد زعمهم.

نواب الجنوب في احتفال لمساعدة الطلبة الجامعيين

قام نواب كتلة التغيير والإصلاح في جنوب غزة الخميس (٢٠١٠/٢/٢٥) بتقديم مساعدة مالية بقيمة ١٠٠ دولار لـ ١٠٢ طالب جامعي من كلا الجنسين، وذلك خلال الحفل الذي نظمه نواب كتلة التغيير والإصلاح بالتعاون مع الكتلة الإسلامية في صالة الوسيم بحي الزيتون.

وضم الحفل كلا من النائب د.محمود الزهار وجمال نصار وم. جمال سكيك، بحضور كل من القيادي في حركة حماس د.إبراهيم اليازوري والقيادي عبد الكريم الدهشان وشخصيات أخرى.

وبدا الاحتفال بتلاوة عطرة من الذكر الكريم، تلاها كلمة الكتلة الإسلامية التي شكر فيها مسؤول الكتلة في جنوب غزة نواب كتلة التغيير والإصلاح على وقوفهم مع أبناء شعبهم، داعياً إلى زيادة المساعدات المادية للطلبة للحاجة الماسة التي يمر بها الطلاب.

وتخلل الحفل تشييد لفرقة رحالة ثم كلمة للدكتور الزهار ركز فيها على دور الكتل الإسلامية على مر السنين في الرقي والتفاعل مع المجتمع والارتقاء بمستوى المؤسسات التي عملوا بها. وفي السياق ذاته تطرق د.الزهار في كلمته لبعض الإنجازات التي قدمتها الكتلة رغم المعوقات التي مرت بها حيث قال: "يكفي الكتلة فخراً أنها لا زالت هنا تخفف مع أبناء شعبها وستقف دائماً مع كل محتاج، وستمد يد العون للجميع". متعهداً بأن يحصل الطلاب على دفعات جديدة من المساعدة في الأشهر القليلة القادمة.

صلح عشائري

وفي سياق متصل شارك نواب كتلة التغيير والإصلاح في جنوب وشرق غزة في مراسم الصلح العشائري الذي نظمته لجنة إصلاح منطقة الزيتون والصبرة في مدينة غزة بمسجد السلام بحي الشجاعية الاثنين (٣-١).

ويأتي هذا الصلح بمناسبة إنهاء الخلاف الذي كان قائماً بين عائلة الصيفي التي فقدت ابنها أثناء تواجده في عمله وبين عائلة دغمش التي تسبب ابنها بقتله عن طريق عيار ناري بالخطأ.

وحضر الصلح كلا من د.خليل الحية وم.جمال

سكيك ود.حسن الصيفي مراقب عام وزارة الداخلية ود.ماهر الحولي رئيس لجنة الإفتاء في الجامعة الإسلامية، والعميد أبو عبيدة الجراح مدير عام الشرطة، والمقدم خليل قزعاط محافظ مدينة غزة.

نصار يزور بلدية غزة

قام النائب جمال نصار السبت (٦-٣) بزيارة ميدانية لبلدية غزة، حيث كان في استقباله رئيس البلدية م.رفيق مكي ومجلس الإدارة.

وجرى النقاش خلال اللقاء حول تخصيص أرض بمنطقة الزيتون مساحتها ١٠ دونمات لنادي التعاون الرياضي، علماً بأن النائب نصار سبق وأن عين رئيساً فخرياً لنادي التعاون الرياضي.

في السياق ذاته اتفق الطرفان على إيجاد الآلية المناسبة لعملية تخصيص الأرض للنادي بما يعود بالفائدة على المنطقة والنادي والبلدية.

من جهة أخرى اطلع النائب نصار على بعض الأمور التي تخص البلدية وعلاقتها بالحكومة والمواطنين، حيث طالب أعضاء البلدية النائب بأن يساعد البلدية في حل بعض الأمور العالقة مع الحكومة حتى يتسنى لها خدمة الجمهور على أكمل وجه.

من جانبه نفى مكي أن تكون البلدية وضعت رسوماً لمقابلته، مؤكداً أن هذه فبركات إعلامية لا أساس لها من الصحة.

وفي ختام اللقاء وعد النائب نصار أن يقف بجانب البلدية في هذا الاتجاه، حتى تكون الخدمة التي تقدمها البلدية وفق أمنيات المواطن.

نواب خان يونس يلتقون بأعضاء بلدية القرارة

اجتمع وفد من كتلة التغيير والإصلاح بخان يونس الخميس (٢-٢٥) بأعضاء المجلس البلدي لبلدية القرارة شمال خان يونس، وذلك ضمن سلسلة التواصل مع المؤسسات التي أطلقها مكتب النواب في خان يونس.

وضم وفد النواب كلا من د.خميس النجار ويحيى موسى ود.صلاح البردويل، حيث كان في استقبالهم أعضاء مجلس البلدية برئاسة م.عبد الرحيم العبدالله.

من جهته رحب م.العبدالله بالوفد مؤكداً على تقدير



نواب غرب غزة يزورون مديرية التربية والتعليم في منطقة غرب غزة

نواب التغيير والإصلاح..

أيام مزدحمة بأنشطة كثيرة يتناوب عليها نواب كتلة التغيير والإصلاح في الضفة وغزة، وبين فعالية وأخرى يتنقلون محاولين مشاركة المواطن شينا من همومه وأفراحه.. في هذا التقرير نرصد شينا من هذه الفعاليات والانشطة الجماهيرية.

مجلس البلدية لموقف المجلس التشريعي في وقوفه إلى جانب المؤسسات والمواطنين. وأشار النائب موسى إلى إن هذه الزيارة تأتي ضمن برنامج التواصل مع المؤسسات لتشجيعها على تحسين أدائها في خدمة المواطنين.

وخلال اللقاء طلب الوفد من المجلس البلدي أن يضعه في صورة الإنجازات والمشاكل والمعوقات التي تواجه البلدية، وكذلك الخطة التطويرية للبلدية.

كما ناقش الوفد خلال الاجتماع العديد من المواضيع وأهمها شارع البحر والمخطط الهيكلي لبلدية القرارة، ومشكلة الكهرباء بمنطقة السريح ومركز شرطة القرارة، وقضية تخصيص الأراضي، وكذلك النقاط الطبية في القرارة.

واتفق الطرفان على أن يرعى المجلس التشريعي لقاء مع بلديتي القرارة وخان يونس من أجل وضع خطة لفتح شارع البحر، وذلك من أجل التسهيل على المواطنين، أضف إلى ذلك أن يقوم المجلس التشريعي برعاية اجتماعات أخرى مع بلديات القرارة وخان يونس ودير البلج ووزارة الحكم المحلي من أجل قضية توسيع نفوذ بلدية القرارة، وإعادة هيكلة الأراضي في البلدية لا سيما منطقة المواصي والمنطقة الشمالية.

وفي ختام الاجتماع طلب المجلس البلدي من وفد كتلة التغيير والإصلاح المساعدة في دعم مشاريع البلدية وعمل نقطة طبية جديدة في القرارة، والعمل على تخصيص أراضي للبلدية من أجل تسهيل تطوير البلدية، مما يساهم في تقديم خدمة أفضل للمواطنين.

نواب الشمال في ضيافة وجهاء بيت لاهيا

قام وفد من نواب المجلس التشريعي وقيادة حماس في محافظة شمال قطاع غزة السبت (٢٨-٢) بزيارة وجهاء عائلات بيت لاهيا في شمال القطاع وذلك لتعزيز أواصر العلاقات الاجتماعية بين هذه العائلات.

وقد ضم الوفد قيادة حركة حماس في مدينة بيت لاهيا ونواب المجلس التشريعي عن دائرة شمال قطاع غزة ممثلاً بالنائب د. يوسف الشرافي والنائب م.إسماعيل الأشقر والنائب مشير المصري.

ومن جهته أكد د. الشرافي على عمق العلاقة بين نواب التشريعي وحركة حماس وبين كافة المواطنين، مشيداً بصمود أهالي بيت لاهيا في وجه الحصار الصهيوني وفي معركة الفرقان والتضحيات التي قدمها أهالي المنطقة.

هذا وعبر وجهاء وأهالي بلدة بيت لاهيا عن اعتزازهم وتمنيهم لهذه الزيارة الطبية التي تنم عن تواصل النواب وقادة حماس مع جميع أبناء الشعب الفلسطيني.

نواب الوسطي يكرمون الشرطي المثالي

وفي تتابع لأنشطة النواب شارك نواب كتلة التغيير والإصلاح بمحافظة الوسطي الخميس (٢٥-٢) في حفل تكريم الشرطي المثالي في محافظة الوسطي بحضور العديد من الشخصيات الشرطة والمدنية وعلى رأسهم محافظ المحافظة الوسطي المقدم

فعاليات متواصلة وعمل دؤوب وشعلة عطاء لا تنطفئ



نواب جنوب غزة ينظمون احتفالاً لمساعدة الطلبة الجامعيين

محمد زايد ومدير عام التوجيه السياسي والمعنوي دأنور البرعاوي، ورئيس بلدية النصيرات محمد أبو شكيان، وزيد عقل ممثلاً عن حركة حماس. وضم وفد النواب كلا من النائب عبد الفتاح دخان، والنائب دسالم سلامة، والنائب دعبيد الرحمن الجمل، والنائب هدى نعيم. يجدر الإشارة أن التكريم كان خلال احتفال نظمه جهاز التوجيه السياسي والمعنوي في المحافظة. وافتتح اللقاء بتلاوة عطرة من القرآن الكريم، تلاها كلمة لمدير عام التوجيه السياسي والمعنوي دالبرعاوي تحدث فيها عن دور الشرطي في خدمة المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني، مؤكداً على دور الشرطي الدعوي أثناء تأديته لواجبه. بدوره أشاد دسلامة بدور الشرطة في الحفاظ على أمن المواطنين والمؤسسات بقوله: "هذا يوم عظيم لأننا نكرم الشرطي الذي اجتهد وأتقن عمله، وكان حريصاً على أداء الأمانة التي أوكلت إليه". وفي السياق ذاته أعزى النائب سلامة هذا التكريم لتشجيع روح الاجتهاد والإتقان وحسن معاملة المواطنين عند الشرطي المكرم، مثنياً جهود القائمين على الاحتفال. وفي نهاية الاحتفال تم تكريم ٣٨ شرطياً مثاليًا، وإهدائهم مبلغاً رمزياً من المال تشجيعاً لهم ولغيرهم من أبناء الشرطة.

أبو مسامح يزور

أصحاب المحلات التجارية في رفح

وفي ذات الإطار قام النائب سيد أبو مسامح بزيارة تفقدية (٢٠١٨) لأصحاب المحال التجارية الصغيرة في شارع البحر في محافظة رفح، حيث استمع إلى شكاوهم وأطلع على حجم الصعوبات والمشاكل التي تعترضهم في عملهم. وفي السياق ذاته توجه النائب أبو مسامح إلى بلدية محافظة رفح، واجتمع مع رئيس البلدية معيسى النشار، وناقش معه أوضاع المواطنين، مؤكداً على ضرورة العمل على حل المشاكل التي يعاني منها أصحاب المحلات التجارية الموجودة في شارع البحر.

ويتفقد المواقع الأمنية في رفح

كما قام النائب أبو مسامح الثلاثاء (٢٠١٦) بزيارة تفقدية لمواقع الأجهزة الأمنية في محافظة رفح، وذلك بالتعاون مع لجنة التوجيه السياسي. وشارك في الجولة كل من دأنور البرعاوي مدير التوجيه السياسي في محافظة غزة، ورجائي حسين مدير التوجيه السياسي في محافظة رفح. وتضمنت الجولة زيارة العديد من مواقع الأجهزة الأمنية حيث زار الوفد مقر شرطة محافظة رفح، ومقر الشرطة الخاصة ومقر مكافحة المخدرات، ومقر الأمن والحماية، كما توجه الوفد لزيارة

في ذات السياق قال مدير مكتب النواب في شرق غزة أن هذا المشروع نفذ على مرحلتين فالمرحلة الأولى للمشروع نفذت في منطقة التفاح والشجاعية، أما المرحلة الثانية للمشروع فنفذت في منطقة الدرج، مؤكداً أنه استفاد من هذا المشروع ما يقارب ٦٠٠ طالبة من جميع المراحل الدراسية.

نواب غرب غزة.. سلسلة فعاليات

واستمراراً للأنشطة والفعاليات التي قام بها النواب التقى نواب كتلة التغيير والإصلاح غرب غزة وفداً من الكتلة الإسلامية بمنطقة غرب غزة حيث كان في استقباله النائب د. أحمد أبو حلبية رئيس اللجنة القانونية بالمجلس التشريعي فيما ضم الوفد مسؤول الكتلة الإسلامية في غزة م. صبري المدني ومندوبي المناطق ومسؤولي ملفات المدارس. ورحب النائب أبو حلبية بالوفد الطلابي وعبر عن بالغ شكره وتقديره لجهودهم في خدمة المسيرة التعليمية، وأكد أبو حلبية على دعم النواب للكتلة الإسلامية المسيرة التعليمية وأنهم الحريصون دوماً على تقديم الدعم اللازم للطلاب من أجل إنجاح هذه المسيرة.

وبدوره شكر الوفد الزائر نواب غرب غزة علي تلبية الدعوة لهذه الزيارة من أجل تدارس أوضاع الطلاب وإيجاد حلول لبعض مشاكلهم. ووعد النواب خلال الزيارة بتبني عدد من مشاريع الطلاب وتقديم الدعم اللازم من أجل استمرار العملية التعليمية.

يزورون مديرية التربية والتعليم

كما زار وفد من نواب كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية وقيادة حركة حماس في الشاطئ الشمالي مديرية التربية والتعليم وأطلع الوفد الزائر علي سير العملية التعليمية في مديرية غرب غزة.

و ضم الوفد كلا من النائب المستشار محمد فرج الغول وزير العدل فيما شارك عن قيادة حركة حماس في منطقة الشاطئ الشمالي كلا من د.محمد المدهون رئيس ديوان الموظفين ونشأت أبو عميرة ورفيق أبوهاني وأبو مصعب الهباش.

وكان في استقبال الوفد الزائر مدير التربية والتعليم في منطقة غرب غزة ومسؤولي وموظفي المديرية، وقدم الوفد التهنئة خلال زيارته للأخ عبد القادر أبو علي بعد توليه منصب مدير التربية والتعليم في غرب غزة. وزار ذات الوفد مدرسة شهداء المخيم الثانوية للإطلاع على مجريات المسيرة التعليمية والاستماع لأبرز العقبات فيها. وكان في استقبال الوفد الزائر مدير المدرسة محمد حسونة وعدد كبير من المدرسين. بدوره شكر مدير التربية والتعليم الأخوة النواب وقيادة حركة حماس علي الزيارة والاهتمام الملحوظ منهم للعملية التعليمية والدعم الذي يقدم لهم.

.. ويلتقون عمداء شؤون الطلبة

استقبل نواب غرب غزة الثلاثاء (٢٠٢٣) عمداء ومدراء شؤون الطلبة في الجامعات في مكتب النواب. وكان في استقبال وفد العمداء كل من النائب د.أحمد أبو حلبية رئيس اللجنة القانونية في المجلس التشريعي، والنائب محمد فرج الغول وزير العدل، في حين ضم الوفد الزائر كل من د.خالد حمدان من الجامعة الإسلامية، ود.تيسير نشوان من جامعة الأقصى، ود.رياض العيلة من جامعة الأزهر، وعاهد أبو العطا من الكلية الجامعية.

و جرى خلال اللقاء مناقشة العديد من القضايا التي تتعلق بالجامعات وأوضاع الطلاب فيها، بالإضافة إلى طرح العديد من المشاكل التي تواجه عمل

الجامعات، ومنها قضية المساعدات والمنح. وأسفر اللقاء عن التأكيد على تعزيز التواصل المشترك في كافة القضايا، كذلك الاتفاق على استمرار عمل لقاءات دورية من أجل حل كافة المشاكل والقضايا، والعمل على استمرار العملية التعليمية.

وفي ختام اللقاء شكر عمداء شؤون الطلبة الأخوة النواب على الفرصة الطيبة، فيما شكر النواب الحضور الكريم على تلبية الدعوة.

نواب الضفة يشيخون شهداء راح الله

شارك النواب الإسلاميون في رام الله بتشجيع جنازة ضحايا الحادث الذي وقع مساء الجمعة (٣٠٥) بين سيارة فلسطينية مدنية وجيب عسكري صهيوني مصفح راح ضحيتها عائلة فلسطينية بكاملها مكونة من الأب والأم وأربعة أطفال بالقرب من بلدة سلواد. وقدم وفد من النواب وأجب العزاء لذوي العائلة المكلومة "عائلة عواد"، معبرين عن حزنهم وأسفهم لما ألم بالعائلة، مشددين على أن الشهداء الخمسة راحوا ضحية الاستهتار الذي يمارسه جنود الاحتلال المنتشرين في أراضي الضفة والذين لا يراعون أي حقوق للمواطنين الفلسطينيين.

وطالب النواب مؤسسات حقوق الإنسان الدولية بالعمل الجاد لأجل وقف الانتهاكات والقتل اليومي الذي يمارس بحق الشعب الفلسطيني، مشددين على ضرورة إنهاء الانقسام الداخلي والإلتفات لممارسات الاحتلال وانتهاكاته على أرض الواقع.

لقاء مدير مؤسسة الحق

كما اجتمع وفد من النواب في رام الله المحطة الأربعا (٢٠٢٤) بمدير مؤسسة الحق د.شعوان جبارين وعدد من الباحثين العاملين في المؤسسة، وبحث الوفد عدداً من القضايا والخروقات والتعديات على حقوق الإنسان في الضفة الغربية وقطاع غزة. بدوره شكر النائب فضل حمدان في بداية اللقاء المؤسسة على "الجهود الطيبة التي تقوم بها كمؤسسة من أقدم المؤسسات في الوطن العربي". وتابع حمدان: "ما يجري في الضفة الغربية مجزرة حقيقية بحق المجتمع الفلسطيني بفعل ممارسات دابتون، حيث استدعاء ما يزيد عن الـ ٣٠٠٠ مواطن وتعرض ما يفوق الـ ٧٠٠٠ شخص للتعذيب بأساليب جديدة ومتجددة".

وأكد د.جبارين مدير مؤسسة الحق أن استراتيجية المؤسسة تقوم على مأسسة حظر التعذيب وتجريمه كمشروع قانون، ورفض الاعتقال التعسفي والفصل من الوظيفة العمومية.

وأضاف: "أخشى أن يكون هناك مخطط لدابتون لخلق تيار متشدد على غرار تنظيم القاعدة

بفعل الضغط والتعذيب الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني الذي يؤدي إلى تشوه جسدي ومشاكل نفسية".

وقد عرج د. محمود الرمحي على مساهمة النواب بالتعاون مع الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بحل كثير من الأمور، وأنهم يرفضون الظلم أينما وجد، مستعرضاً للمؤسسة بعض الحالات التي صدر فيها قرارات إفراج ولم تنفذ من قبل الأجهزة الأمنية. وفي نهاية اللقاء شكر الوفد المؤسسة وأثنى على عملها وعلى موازنتها للأمور بين الضفة الغربية وقطاع غزة، مؤكداً أن النواب الإسلاميين ينظرون للإنسان كإنسان وأن التعذيب مرفوض في أي مكان.

يزورون مؤسسة مساواة

وفي سياق متصل التقى وفد من النواب الإسلاميين في الضفة الغربية بمدير مؤسسة مساواة إبراهيم البرغوثي في إطار الزيارات واللقاءات التي يعقدها النواب مع مؤسسات المجتمع المدني لبحث ونقاش الأمور والقضايا التي تمس حقوق الإنسان على الساحة الفلسطينية ومنها استقلال القضاء. ومثل النواب كل من النائب محمود مصلح، والنائب فضل حمدان، والنائب د. مريم صالح. وفي بداية اللقاء تقدم النائب محمود مصلح بالشكر للمؤسسة على جهودها، مثنياً الدور المضاعف الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني في ظل تغييب المجلس التشريعي، مستعرضاً الانتهاكات التي تمارس في الساحة الفلسطينية وخصوصاً ما يتعلق بموضوع استقلال القضاء وسيادة القانون وهو ما تُعنى به مؤسسة مساواة.

بدوره تحدث النائب حمدان عن الانتهاك الواضح لحقوق الإنسان والمتمثل في عرض المعتقلين السياسيين على المحاكم المدنية وكذلك استصدار أحكام جائرة بحق عدد كبير من المختطفين من قبل المحاكم العسكرية. وتحدثت النائب د. صالح عن وجود واستمرار التعذيب بأشكال مختلفة، داعية المؤسسة للعمل بكل جهدها لإيقافه لأنه يعتبر اعتداء على إنسانية المعتقل عوضاً عن كونه انتهاكاً لحقه في العيش بأمان وسلام. وعُقب إبراهيم البرغوثي، مدير مؤسسة مساواة، على ذلك بأن دور المؤسسة هو علاج الانتهاكات بعد توثيقها، عوضاً عن مهمتها الرقابية على أداء أركان العدالة بعيداً عن ممارس الحكم على الأرض. مستعرضاً وضع حقوق الإنسان في الساحة الفلسطينية وجهود المؤسسة في الدفاع عن حقوق المواطن.

وفي نهاية اللقاء أبدى النواب استعدادهم للتعاون مع المؤسسة لحماية القانون واستقلال القضاء ورفع المظالم عن المواطنين.



نواب جنوب وشرق غزة يشاركون في مراسم صلح عشاري بين عائلتين

في ضوء استنكافه عن حضور الجلسة الطارئة

اليسار الفلسطيني.. قرار مستلب ومواقف ذيل



د. عبد الرزاق:
مواقف ذات
حسابات حزبية
ضيقة، ولا يأس
من اليسار



م. الأشقر: فكر
مصلحي أناني لا
يرتقي إلى الهم
الوطني والدفاع عن
الحقوق الوطنية

عبر الأزمنة الكثيرة المتعاقبة على حياة البشر جاء الاختلاف رحمة للناس إلا أن واقعنا الفلسطيني بات يجمع متناقضات الحياة الكثيرة، فأصبح الإختلاف سبباً في الكيد والكيل بمكيالين بل وصل إلى التحالف مع الشيطان أحيانا ليحقق كل ذي مصلحة ما يصبو إليه غير عابئ بالواجبات الوطنية ولا هموم المواطن ولا حتى مستقبل القضية.

من خلال التقرير التالي نحاول تسليط مزيد من الضوء على دور اليسار في تعطيل المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية عبر مساندته للقرارات غير الدستورية وامتناعه عن حضور الجلسات القانونية للحيلولة دون نجاح أي محاولة لجمع شتات البرلمان الفلسطيني مجدداً.

موقف مصلحي استراتيجي

وحول موقف اليسار وهل هو موقف عابر أم أنه موقف يعتمد على محابة حركة فتح ويرتبط مصلحيها بها على حساب الموقف القانوني وحتى السياسي المعروف عن قوى اليسار قال عبد الرزاق: " أعتقد أن الموقف مصلحي وبالتالي يمكن أن يتغير بتغير الظروف العام".

وهو ما اعتبره الأشقر ارتباطاً مصلحياً بحركة فتح حيث قال: "ارتباط اليسار بحركة فتح هو ارتباط مصلحي ويحاول اليسار استغلال حركة فتح استغلالاً سيئاً من خلال جر هذه الحركة التي كانت منطقتها يوماً ما تتحدث عن تحرير كل فلسطين، فما كان من اليسار إلا أن هيمن في يوم من الأيام على هذه الحركة وحرقها عن منطلقاتها وأدبياتها، لذلك يرى اليسار بأن حركة فتح التي تعتبر حركة علمانية والتي قامت بتسيويات سياسية تقترب كثيراً من الفكر اليساري الذي طالب بوجود دولتين إسرائيلية وفلسطينية، ويختلف اليسار مع كل الحركات الإسلامية ويعتبرها أنها حركات رجعية وأن القواسم المشتركة معها قليلة جداً، لذلك هذه الحركات اليسارية دعمت حركة فتح في العديد من المواقف السياسية حتى المواقف التي تتناقض مع المصالح الوطنية العليا".

أما النائب الرعي فقد أكد على أنه استراتيجية يتبعها اليسار لتدمير مصالحه يقول: "موقف اليسار ليس عابراً وإنما هو استراتيجي حيث ينطلق أولاً من مصالحه المرتبطة بالسيد الفتحاوي الذي يمسك بزمام الأمور (المالية وكذلك العلاقات مع إسرائيل وأمريكا والعرب) وثانياً اليسار وفتح يشكلون المنظومة العلمانية المعادية للدين ويعتبروا فتح رأس الحربة في محاربة الإسلام فرغم محاولتهم مسك العصا من المنتصف إلا أنهم لا يملكون قرار مستقل عن حركة فتح".

حسابات حزبية ضيقة

وفي سياق متصل أفاد النائب د. عمر عبد الرزاق بأن الغياب جاء بناء على حسابات حزبية يقول: "أعتقد أن حسابات اليسار أصبحت حسابات حزبية ضيقة وهم يأخذون في الحسابان ردة فعل فتح تجاه قراراتهم".

ارتباطات خارجية

فيما أوضح النائب م. إسماعيل الأشقر أن اليسار ينقل أزمة تنظيماته الداخلية التي باتت بعيدة كل البعد عن الهم الوطني قائلًا: "بشكل عام اليسار الفلسطيني يعيش حالة من اليأس والقنوط والخلافات الداخلية، ويحاول إبراز ذاته من خلال اللعب على التناقضات والخلافات بين الأحزاب والتنظيمات الفلسطينية، ولعل الواقع يصدق ما يقول عندما يتفق د. عزيز دويك مع كافة هذه القوائم على عقد جلسة للمجلس التشريعي يقوم اليسار مع حركة فتح برفض هذا الاتفاق والتوصل منه، وعندما يدعو د. دويك إلى جلسة طارئة قانونية للحديث عن القضايا الوطنية والثوابت الفلسطينية لجمع شتات الشعب الفلسطيني على الحقوق والثوابت، تتفق هذه القوائم على عدم الذهاب مع حركة فتح".

وأضاف: "التفسير الوحيدة لذلك أن اليسار الفلسطيني يحاول أن ينقل أزمة تنظيماته اليسارية إلى المجلس التشريعي الفلسطيني ففصائل اليسار غير معنية بتفعيل المجلس على الإطلاق بل تعمل جاهدة من خلال حركة فتح ومن خلال عدم حضور جلسات المجلس، على التحريض على حركة حماس التي تحوز على الأغلبية البرلمانية، وكل ذلك يدل بأن اليسار لم يكن في يوم من الأيام يعيش الهم الوطني بل دائماً إن ارتباطاته ارتباطات خارجية".

قرار غير مستقل

النائب خليل الربيعي علق على عدم حضور ممثلي اليسار لجلسة المجلس التشريعي الطارئة (٣٠١) رغم قانونيتها بأنه دليل على عدم قدرة اليسار على اتخاذ قرار مستقل قائلًا: "اليسار لا يملك قراره في ظل تراجعه على كافة المستويات ودائماً يغلب مصلحته وفي هذه المرحلة مصلحته مرتبطة بحركة فتح التي تمسك بزمام منظمة التحرير والمخصصات المالية التي تدفع لهذه الفصائل".

فصائل مجهرية

فيما اعتبر النائب د.يونس الأسطل أن غياب اليسار لا يؤثر في ميزان العمل التشريعي نتيجة النسبة القليلة التي يمثلونها قائلًا: "إن الحديث عن اليسار الفلسطيني اليوم حديث عن فصائل مجهرية. إذ إن مجموع المقاعد التي حصلوا عليها في الانتخابات الأخيرة خمسة. حصلت الجبهة على ثلاثة مقاعد. أحدهم مختطف. وبقي لهم اثنان. واحد في غزة. والأخرى في الضفة. بينما تجمعت ثلاثة فصائل في قائمة واحدة. فحصلوا على مقعدين. نصيب كل فصيلةً ثلثاً مقعد فقط. لذلك فإن غيابهم لا يؤثر في ميزان العمل في المجلس التشريعي".

وأضاف: "يعود السبب في انزوائهم عن الجلسة الطارئة يوم الاثنين ٢٠١٠/٣/١١، إلى مداينة حركة فتح. فإنهم يقاتلون على مستحقاتهم مما يسمى بمنظمة التحرير. وهي مختطفة من حركة فتح. وإذا كانت هذه الحركة تُجوع أبناءها لو جاهرُوا ببعض أخطائها. فما بالك لو أن اليسار قد تمرد على سياساتها فبإشال المجلس التشريعي الذي يهيمن عليه من تراهم خصومها الوحيدين في الساحة الفلسطينية. أو في المنطقة كلها؟!".

من وحي آية

حركة فتح واليسار

يعرقلون جهود التشريعي

في المصالحة وفضح الأبحار

النائب:

د. يونس الأسطل



"وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا أُولَٰئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ" (البقرة: ١١٤)

عقد المجلس التشريعي في يوم الأربعاء الماضي: ٢٠١٠/٣/١٣م جلسة طارئة، وكان على جدول الأعمال قضيتان: أولاهما تدارس آلية مواجهة الهياج اليهودي تجاه المقدسات، سواء منها ما تعلق بالمسجد الأقصى، واقتحام باحاته، أو منع المؤمنين من الوصول إليه، والصلاة فيه، والأخطر من ذلك وشوك انقضاضه بعد أن طالبت الحفريات معظم أساساته، ثم العدوان على المسجد الإبراهيمي بالمصادرة، واعتباره تراثاً يهودياً، مع أنه ما كان إبراهيم يهودياً ولا نصرانياً، ولكن كان حنيفاً مسلماً، وما كان من المشركين، وما أنزلت التوراه والإنجيل إلا من بعده.

وأما الثانية فهي التأكيد على وجوب المصالحة، وإنهاء القطيعة، وواد الجفوة بين فصائل الشعب الفلسطيني، لا سيما القطبان فتح وحماس؛ ذلك أن آثارها على النسيج الاجتماعي قد أغرى بيننا العداءة والبغضاء التي عاقب بهما ربنا جل جلاله كلاً من اليهود والنصارى؛ كما في سورة المائدة (٦٤)؛ (١٤) على الترتيب؛ لما نسوا وتركووا خطأ مما ذُكروا به، أو جعلوا التوراة قراطيس يبدون بعضها، ويخفون كثيراً، فقد آمنوا ببعض الكتاب، وكفروا ببعض، ونبدوه وراء ظهورهم، واشتروا به ثمناً قليلاً.

وقد كان المأمول أن يلتزم المجلس بكامل أعضائه في الضفة والقطاع، غير أن الصدمة الكبرى لم تكن في غياب أعضاء حركة فتح؛ بل في وقوفهم سداً في وجه الراغبين في الاندماج في تلك الجلسة، والحيلولة دون ولوجهم إلى مقر المجلس في رام الله.

وقد لا يكون موقف حركة فتح مستهجنًا، لكن المدهش هو توافق أفراد القوائم اليسارية معها رغياً أو رهباً، دون مسوغات مقبولة، اللهم إلا التناقض الفكري مع حركة حماس، والتوجس من الفطام عن الدعم الذي يحظون به من منظمة التحرير الممسوكة من خناقتها من حركة فتح، وعسى الله أن يأتي بالفتح، أو أمر من عنده، فيصبحوا على ما أسروا في أنفسهم نادمين.

أما هذه الآية فتنتعي على اليهود وأضرابهم سياستهم في تخريب المساجد حسياً بالتهديم، أو معنوياً بمنعها من أن يذكر فيها اسم الله، وتندرج السياسة اليهودية فيما سجلته هذه الآية في حقهم، لذلك فنحن جازمون بأنهم لن يفلتوا مما تضمنته من العقوبات، وهي ثلاث، اثنتان منها في الدنيا، ويوم القيامة يُردون إلى عذاب عظيم، وأما اللتان في الدنيا فالأولى منهما وجوب القعود لهم في كل مرصد؛ حتى يحملهم الخوف على اللجوء إلى المساجد احتماً بها، كما هرع أهل مكة يوم الفتح إلى البيت العتيق ساعة علموا أن من دخل المسجد الحرام فهو آمن.

والعقوبة الثانية هي الخزي في الدنيا، وهو الهزيمة والأسر الذي يجعل أعزة أهلها أذلة ويخرجهم منها وهم صاغرون، وهو وعيد أكيد لليهود؛ فإن الذين اتخذوا العجل سينالهم غضب من ربهم وذلة في الحياة الدنيا، وهو جزء من يشاقق الله ورسوله.

إن جرائم اليهود ليست جديدة، فهم لا يقيمون وزناً لحرمات النفوس، فضلاً عن المؤسسات والمقدسات، بل لم يتورعوا أن يجترؤا على الله ذي البطش الشديد، الذي لا يعجزه شيء في الأرض ولا في السماء، ثم استباحوا دماء الأنبياء، وقتلوا الذين يأمرون بالقسط من الناس.

إن المستهجن فعلاً من قوم يتباكون على مقاعد التفاوض مع اليهود من بعد ما تبين لهم أنهم لا يؤتون الناس نقيراً، بل يحرصون على التعاون الأمني معهم، ولو في أقصى الأرض، كما انكشف مؤخراً تعاومهم في دُبَي لقتل المجاهد القائد محمود المبحوح، ويأتي ذلك في الوقت الذي تتحدث في الأنباء عن مائة وخمسين مسجداً ومزاراً على طريق التهويد في الوجبة الأولى، وهي لا توازي إلا ربع المقدسات التي يَبْنِي اليهود الاستيلاء عليها تبعاً بحسب ردود الأفعال.

ولعل أول ردود الأفعال هو استجابة وزراء الخارجية العرب لطلب المختطفين لحركة فتح بأن يمنحهم غطاءً سياسياً للرجوع إلى المفاوضات العقيمة، مع مَنْ يستمعون إليهم بأذان من طين، أو من عجين، هذا إذا لم تكن اللقاءات لتبادل الآراء والأدوار في كيفية مواجهة العدو المشترك، وهم حركة حماس، وفصائل المقاومة، ثم دول الممانعة.

إن هذا لشيء عجائب أن تُبارك دول الاعتدال أو الاعتلال العربي – بتعبير أدق – العودة إلى مفاوضات أعلن الذي تَوَلَّى كِبَرها أنها قد أوصلتهم إلى الفشل الكبير، بعد ثماني عشرة سنة من عُمُر الشعب الفلسطيني، وفي الوقت الذي ثبت فيه عجز الاحتلال الصهيوني في حربين فاشلتين في جنوب لبنان، وجنوب فلسطين، وفي ذات الوقت الذي بدأ فيه الحلف الأمريكي يتفكك أمام ضربات المجاهدين في كل من العراق وأفغانستان.

وفي المقابل فإن تركيا بتقلها السياسي والعسكري، ورغبتها في إحياء أمجاد الخلافة، تقترب من العرب بِخَطئ ثابتة، وتحاول الوصول إلى حُل عادل في قضاياها العالقة في اليونان، وقبرص، ومع الأكسراد، وغيرهم، كما أن دول الرفض للاحتلال، أو التبعية للأمركان تتجمع في حلف واحد؛ لتكون جبهة واحدة أمام أي تهديد صهيوني أو أمريكي، كما نلاحظ التناغم الشعوب العربية والإسلامية حول خيار المقاومة، فهي تخرج بعشرات الألوف منددة بسياسة الاحتلال في تهويد المقدسات، و تهديد القضية بالتصفية، فضلاً عن استعدادها لتقديم الدعم المستطاع لصدود الشعب الفلسطيني ومقاومته.

إن الاحتجاج الجاري في الخليل والقدس يوشك أن يتحول إلى مقاومة مسلحة تظل تصاعد إلى أن يهرب الاحتلال من الضفة، ثم يقوم الفلتان بدور الاحتلال، غير أن المقاومة لن تصبر على أربابه طويلاً، وتسوف تكنسه من الضفة كما كُنِس من غزة إلى حيث أُلْقَتْ رحلها أم قَشْعَم، وبئس المصير.

وما ذلك على الله بعزيز.

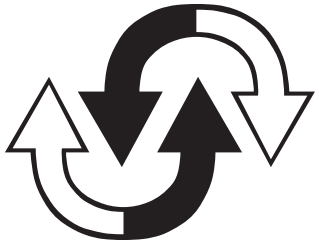
اليسار الفلسطيني يداهن حركة فتح ويقتات على مستحقاته من

منظمة التحرير المختطفة من حركة فتح . . وهو يحاول أن ينقل

أزمة تنظيماته اليسارية إلى المجلس التشريعي، ففصائل اليسار غير

معنية بتفعيل المجلس على الإطلاق

اتجاهات



بين يدي القمة العربية.. مقاربة جديدة

بقلم /
مؤمن بسيسو

تكتسب القمة العربية كل عام هالة كبرى. ويعلق عليها البعض آمالاً ممتدة ومراهنات واسعة ينوء بها الواقع العربي المكسوم الذي يهوي يوماً بعد يوم إلى القاع دون أية بادرة نهوض حقيقية.

مع اقتراب القمة تكثر المناشدات وتنطلق الدعوات ويرسم البعض سيناريوهات حالمة لما يجب أن يكون عليه حال المؤتمر العربي الأكبر الذي تنعقد عليه آمال الشعوب العربية التي اكتوت بنار الشرذمة والتبعية والتدابير عقوداً من الزمن.

يصعب أن تحجر على الناس آمالها وطموحاتها. وأن تكبح اندفاعاتها المنفلتة بعيداً عن الحسابات الموضوعية. رغم أن الشعوب العربية. وفي مقدمتها شعبنا الفلسطيني. باتت أكثر وعياً ونضوجاً. وأكثر فهماً لضرورة الواقع العربي الراهن المثخن بالثقوب والأزمات.

لكن ذلك لا يعفيانا من ضرورة وضع قيد يخفض سقف الآمال والتوقعات. ويضعها في إطار حجمها الطبيعي وسياقها الواقعي الذي يسمح باستثمارها إيجابياً واستغلال عناصر بنيتها المنطقية دون انزلاقات سلبية هنا أو هناك.

الأوضاع العربية الراهنة أكثر تشابكاً وصعوبة وتعقيداً مما يعتقده الكثيرون. وهو أمر دونه الكثير من الفهم العميق والخبرة الواسعة والتحليل الدقيق بعيداً عن السطحية والعفوية والأفق الضيق والرؤى القاصرة المحدودة.

لا تنفك بعض الدول الوازنة تحاول إحداث حراك في المياه العربية الراكدة. وتعديل شيء من محددات الواقع السياسي الذي يحكم النظام العربي الرسمي. إلا أن الغالبية الساحقة أدمنت العيش في ظلال التبعية والإملاء الخارجي والبقاء على هامش صنع الأحداث. واستسلمت لقدرها المفروض أمريكياً. واستعاضت عنه بانشغالات داخلية دُبِحت فيها الديمقراطية وجُزعت فيها شعوبها كؤوس المر والهوان.

يُشرع للمرء أحياناً أن يصاب بالكآبة حين يرى من يعلق آمالاً على القمم. ويستدر منها المواقف. فالقمم أشبه ما تكون بتظاهرة سياسية موسمية ذات أبعاد إعلامية بحتة. دون أن يلغي ذلك أهمية البعد الإعلامي في سياقات صراعنا مع الاحتلال. وضرورة تفعيله وتوظيفه لفضح الكيان الصهيوني خارجياً.

لا مناص من الاعتراف أن القمم العربية ومثيلاتها أضحت ظاهرة صوتية ليس إلا. ويمكن الاستفادة منها-فقط- في هذا الإطار دون شطحات أخرى. نستطيع -وفقاً لهذه الرؤية- أن نبني عناصر ومحددات عملنا المستقبلي على الصعيد العربي الجمعي. وأن نضع آمالنا المرجوة من القمة في سياقات قدراتها الممكنة وإمكاناتها المتاحة. وأن نركز جهودنا على آليات النهوض الإعلامي في إطار مؤسسة الجامعة العربية التي يمكن تحويلها إلى خلية نحل إعلامية لنقل الهم والوجع العربي إلى العالم أجمع. والدفع باتجاه فضح وتعرية جرائم الاحتلال على كافة الأصعدة والمستويات.

من الضروري إعادة تقييم دور وأداء الجامعة العربية. ومؤسسة القمة السنوية المنبثقة عنها. بما يؤهلها للاضطلاع بالدور التي تستطيع إنجازها في ظل واقعية اضطرارية بعيداً عن المثاليات الحالمة أو الأدوار "المنفوخة" شعارات وتمنيات دون رصيد حقيقي.

لا يعني ذلك - بحال- اجتراح اليأس من إمكانيات النهوض والإصلاح. أو طأطأة الرأس أمام التحديات الكبرى التي تعصف بها بالآمة من شرقها إلى غربها. إلا أن الظرف العربي الراهن لا يختزن على الأقل -على المستوى المنظور والمتوسط- أي ديناميكية لإصلاح الذات والمؤسسة والنظام العربي. ويتوجب التعاطي معه وفق حدود قدرته واستطاعته التي تبدو موهبته الإعلامية الصوتية من أفضل ما يكون رغم تراجعها في الأعوام الأخيرة. دون أن يعني ذلك التخلي عن محاولات العمل لإعادة الأمة وأنظمتها وشعوبها إلى حجمها الطبيعي الذي يليق برسالتها العروبية الإسلامية الخالدة. وأخذ موقعها الرائد تحت شمس الحضارة التي عاشتها واقعاً قروناً من الزمن.

مقاربة جديدة لتوظيف واقعي لطاقتنا العربية الرسمية.. ومحاولة للنقاش..

مناقشة التحديات التي تستهدف المقدسات

رؤية ورؤية مصلحة وانفصام عن الهم الوطني



الربيعي: قراره غير مستقل ومصالحته مرتبطة بالسيد الفتاوي



د. الأسطل: فصائل مجهرية مختطفة من فتح لا تؤثر في ميزان العمل التشريعي

الأمريكية. لا سيما في عهد بلير المشؤوم".

مجموعات غير قانونية

ونفى عبد الرزاق أن يكون اليسار قادر على تبرير مثل هذا العمل خاصة وأنه غير قانوني يقول: "لا أعتقد أن اليسار قادر على تبرير مشاركته، وهو وفتح لا يحتاجان للتبرير كونهم علموا عدم قانونية تشكيلهم لجان برلمانية ولذلك أسموها "مجموعات عمل" منذ البداية حتى يتهربوا من البعد القانوني لتصرفهم".

وأجاب الربيعي بالقول: "لم يستطع اليسار تبرير مشاركته في مجموعات العمل لأنه ليس صاحب قرار فلم يستطع أن يؤثر على أي قرار من قرارات فتح أو من حكومة فياض وكما قلنا اليسار لا يملك قراراً مستقلاً يدور فيه وإنما يدور في فلك قوة أكبر منه وهي فتح وما تمثل".

وتعرض النائب الأشقر لتفاصيل التركيب الداخلي لليسار وتمثله البرلماني فقال: "أن توجد ما يسمى بمجموعات العمل البرلماني فهذا مخالف للقانون لأن اليسار الفلسطيني منحصر في قوائم صغيرة جداً، وهذه القوائم لا ترتقي بأي حال من الأحوال حسب اللائحة الداخلية للمجلس التشريعي إلى أن تشكل كتلة، لأن أغلبية دون ثلاثة أفراد والكتلة يجب أن تكون أكثر من سبعة أفراد، ومن هنا فإنهم يعلمون بأن ذلك غير قانوني وغير وطني وغير أخلاقي وغير إنساني لأنهم استقوا بالاحتلال الذي اعتقل أغلب نوابها ففرحوا أنهم مع حركة فتح أصبحوا أغلبية بتغيب زملائهم من النواب".

وأضاف: "عندما دعت كتلة التغيير والإصلاح إلى تفعيل الفقه المقاوم على أساس اعتبار النواب المغيبيين في السجون وكأنهم حاضرين، اعترضوا، وعندما انتهت ولاية عباس الرئاسية قالوا إن عباس دستوري، وهذا منافي للقانون والدستور الفلسطيني، وعندما طالب رئيس المجلس التشريعي بعقد جلسة ومنعته حركة فتح من الوصول إلى المجلس لم نسمع صوتاً من أحدهم بضرورة السماح لعودة د.دويك والسماح له بعقد الجلسات وفقاً للقانون والنظام، لذلك الفكر الذي يحمله اليسار هو فكر مصلي أناني لا يرتقي إلى الهم الوطني والدفاع عن الحقوق والثواب الوطنية الفلسطينية".

أما النائب الأسطل فقال: "لو كان اليسار الفلسطيني في المجلس فاعلاً فلا يرجى منه الكثير. فكيف وقد أمسى ذليلاً لمواقف حركة فتح. وما الذي يعنيه كثيراً موضوع المقدسات، في ظل بورصة المواقف الفكرية المستباحة، ثم ما مصالحته في المصالحة التي ستؤدي إلى ترسيخ أقدام حركة المقاومة الإسلامية في العمل السياسي والقرار الفلسطيني، وهو ما يؤدي في النهاية إلى زيادة الانحسار عندهم فكراً وشعبياً!! ثم هل هم على استعداد للدخول في صدام مع القوى المهيمنة على المنطقة من أمركان وصهاينة. ومن كان في خدمتهم من العرب. والسلطة الفلسطينية؟".

لا يأسي من اليسار

في حين لم يستهن عبد الرزاق بالدور الذي يمكن أن يلعبه اليسار فقال: "نعم، نحن لا يجوز لنا أن نياس من أي أحد، واليسار في معظمه مبدئي في موقفه تجاه ما يعرف بالعملية السياسية والمقاومة، كما لا يجوز أن ندفعهم باتجاه "الخيار الوحيد" الذي تسعى فتح لوضعهم فيه".

تبعية استراتيجية لفتح

وعن مشاركة اليسار في ما يسمى مجموعات العمل البرلمانية في الضفة فيما أحجم عن تلبية دعوة رسمية قانونية من رئيس المجلس التشريعي لعقد جلسة طارئة قال النائب الأسطل: "إن اليسار مسلوب القرار في واقع الأمر. فليس لهم خيرة إلا بالركض وراء حركة فتح. حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلوه وراءهم. فهم يتبعون خطواته حذو النعل بالنعل. لذلك فإن مقاطعته للجلسة الطارئة ولنشاط المجلس. تأتي بسبب التبعية لحركة فتح. ولو قُررت العودة لأي سبب فسوف يأتون إليه مُذعنين".

وأضاف: "من هنا فإن مشاركتهم. وهم أقل من أصابع اليد الواحدة فيما يسمى بمجموعات العمل البرلمانية يجيء في إطار الرغبة في البقاء على قيد الحياة. وللاذعاء يوماً أنهم لم يتوقفوا عن القيام بواجبهم في النشاط البرلماني. وإن لم يجلسوا تحت قبة البرلمان، وأظن أؤكد أن التماهي مع حركة فتح يعود مصلياً للخوف على المخصصات المالية، ومبدئياً إلى الوَجَل من التَّبَخُّر أمام المد الإسلامي. وهو أشبه ما يكون بتبعية الحكومة البريطانية للسياسيات

منطلقات فكرية صادمة

وأشار د. الأسطل إلى أن موقف اليسار يعود إلى منطلقات فكرية تصادم مع الفكر الإسلامي يقول: "إن موقف اليسار ينطلق ابتداءً من التناقض الذي تمثله حماس فكراً لهم. فهم ليسوا مع المقاومة المسلحة. وقد تماهوا مع أو سلو ومشروع تصفية القضية الفلسطينية، ولا شك أن لهم فيها مآرب أخرى بعد المنطلقات الفكرية. ومنها نفاق حركة فتح. ولو دخلوا في خصام معها لانتُهِوا تماماً خاصة وأن الانتخابات الأخيرة كانت مجزرة سياسية لهم. كما هو معلوم".

لا يعول عليه وطنياً

ولدى سؤالنا فيما إذا كان يمكن التعويل وطنياً على اليسار الفلسطيني في ضوء استنكافه عن حضور جلسة مخصصة لمناقشة موضوع: المصالحة والتحديات التي تواجه المقدسات، قال الأشقر: "في اعتقادي لا يمكن التعويل وطنياً على اليسار الفلسطيني لأن خلافاته الداخلية وعقدة النقص لديه بأنها تنظيمات صغيرة وضعيفة تحاول أن تستغل الخلاف بين حركتي فتح وحماس وتظهر للمواطن الفلسطيني أنها ليست مع حماس ولا مع حركة فتح وأنها تدعو إلى الوحدة وإنهاء الانقسام والذهاب للمصالحة، ولكن حقيقة الأمر غير ذلك. فمن يؤيد طرف على حساب طرف نتيجة مصلحة ما ولا يقف على مسافة واحدة من الطرفين فضلاً على أن من الأحزاب اليسارية مثل حزب الشعب من شارك في حكومة فياض غير الشرعية والوطنية، حتى على صعيد النقابات والمؤسسات كان هناك تناقضا في الخطاب بين الضفة الغربية وقطاع غزة في إطار فصائل اليسار، فقد شارك اليسار ضد الدعوة لانتخابات نقابة الصحفيين ثم بعد ذلك شارك في انتخابات الضفة غير النزيهة وغير وطنية، وهذين المشهدين يدلان على أن اليسار غير معني بالهم الوطني وحقوق وثواب الشعب الفلسطيني بل هو معني بالبحث عن ذاته ومصالحه والشواهد على ذلك كثيرة".

وهو ما أكدته النائب الربيعي بالقول: "لا يمكن التعويل على موقف اليسار بشقيه الأول الموالي كاملاً لفتح مثل حزب الشعب والديمقراطية ولا الشق الثاني الذي يحاول أن يكون أكثر استقلالية مثل الجبهة الشعبية".

اليسار الفلسطيني لا يمكن التعويل عليه وطنياً. . وهو مسلوب القرار في واقع الأمر فقد أمسى ذليلاً لمواقف حركة فتح في ظل بورصة المواقف الفكرية المستباحة ، ويحاول إبراز ذاته من خلال اللعب على وتر التناقضات والخلافات بين الأحزاب والتنظيمات الفلسطينية



في يوم المرأة العالمي

النائبات الإسلاميات: المرأة الفلسطينية نموذج فريد للتضحية وصانعة جيل النصر المنشود

منصور: المرأة الفلسطينية كل يوم هو لها وأثبتت جدارتها في مختلف الميادين

الحلايقة: على نساء العالم الاقتداء بالمرأة الفلسطينية في الارتقاء بالمجتمع ومواجهة التحديات

نعيم: المرأة شكلت عنوان صمود غزة في وجه الحصار والدمار الإسرائيلي



النائب هدى نعيم



النائب سميرة الحلايقة



النائب منى منصور

"كل التحية للمرأة الفلسطينية التي وقفت إلى جانب الرجل تدعمه وتسانده أثناء أسره وبعد استشهاده. فالمرأة الفلسطينية أثبتت للعالم أنها صاحبة رسالة ومطلوب منها الثبات وعدم الانهزام". من جهتها رأت النائب الحلايقة أن واجب النساء في العالم هو الاقتداء بالمرأة الفلسطينية والحدو حذوها وخاصة فيما يتعلق بالارتقاء بالمجتمع ومواجهة المخططات التي تحط من قيمة المرأة وتظهرها على أنها سلعة للدعاية والإعلان فقط. فيما أبرقت النائب منصور للمرأة قائلة: "أذكرك أن رسالتك لم تنته بعد. تذكرى أخوات لك ما زلن في الأسر يعانين ويتجرعن ظلم السجان وتذكرى الشهديات اللواتي قدمن أرواحهن للوطن. سيرى على دربهن ولا تبايى والأهم أن تعهدي أخوات لك أنبأؤهم بالأسر أو أزواجهن هم بحاجة إلى دعمك ومساندتك أنت. لأنك أخت سمية وعائشة والخنساء".

أما النائب نعيم فأكدت أن يوم المرأة هو يوم المراجعات مخاطبة المرأة الفلسطينية قائلة: "إنك عظيمة أينما كنت، ولست بحاجة إلى يوم ليخلد بطولاتك وعظمتك، ولتكشف الصورة الحقيقية عن أدائك المتميز وفعاليتك الفريدة"، موضحة أن المرأة الفلسطينية تثبت كل يوم أنها النموذج الذي لن ولم يتكرر وهي تعطي في كل يوم دروسا في التضحية والصمود والحضارة والممارسة الراقية.

وتواجه المرأة في العالم صعوبة العيش جنباً إلى جنب مع الرجل. عقبات ومعوقات وجري نحو لقمة العيش. وفي فلسطين للنساء شأن آخر. فقد طبع المحلل بصمته القاسية على حياتهن حيث اعتبرته النائب سميرة الحلايقة أن من أكبر العقبات التي واجهتها المرأة هو قيام الاحتلال بإحكامها في صراع لم تخلق له. ومع ذلك كانت المرأة الفلسطينية على قدر عال من المسؤولية واستطاعت مواجهة المحتل فيما تؤكد النائب منصور أن "المرأة الفلسطينية تقدمت في جميع المجالات. وخاضت جميع الميادين التعليمية والاجتماعية والجهادية والتربوية والجماهيرية والطوعية وكانت متقدمة في جميعها غير أن الدور الأبرز لها هو دورها في مقاومة المحتل". بدورها أكدت النائب نعيم أن العقبة الأولى التي تواجه المرأة الفلسطينية هي الاحتلال الإسرائيلي وممارساته الإجرامية والاستيطانية بحق الشعب الفلسطيني بأسره وبحق النساء بالذات، فضلاً عن الانقسام الفلسطيني الذي يلقي بظلاله على الشعب الفلسطيني بأسره والمرأة الفلسطينية بشكل خاص.

وأوضحت النائب منصور بأن المرأة الفلسطينية استطاعت أن تكون وعلى مر السنوات شريكة للرجل، تسانده ولا تنافسه، وتقف إلى جانبه تدعمه وتؤازره وتخلفه في بيته وأسرتة إذا غاب، موجهة تحية لهنّ لاء النساء قائلة:

في أحضانها حملته وعلى يديها كبر وترعرع ومن معين حنانها سقته بسخاء علمته من يكون وكيف يكون؟ أرضعته لسان الوطن والغيرة والحرقة والتضحية. هي مربية الأجيال التي صنعت، والأجيال التي ستصنع إنها المرأة الفلسطينية. أما وزوجة، وأخت، وبنات. لا يعني ارتباط يوم من الأيام بالمرأة عالمياً أنه هو لا سواء لها. فكل يوم مضى وسيأتي لها. حيث تقول النائب منى منصور: "المرأة الفلسطينية بالذات تستحق أن تتوج على عرش التضحية والصمود وأن يكون كل يوم لها وليس فقط الثامن من آذار". فيما رأت النائب سميرة الحلايقة أن المرأة الفلسطينية استطاعت أن تحمل الهم الفلسطيني في غياب الرجل وفي حضوره. وهذا ما ميزها على المرأة في العالم العربي والإسلامي، خاصة أنها نجحت في أداء مهماتها في ظروف غير طبيعية. ولم تتأخر النائب هدى نعيم في التأكيد على أن المرأة الفلسطينية أسطورة ومدرسة وأن صمودها شكل العنوان لصمود غزة في وجه الحصار والدمار، فهي نموذج خاص وفريد ومدرسة وهي الأسطورة، مشددة على أن المرأة الفلسطينية وجدت في أماكن وأدوار قلما وجدت فيها المرأة في العالم، فهي المجاهدة والاستشهادية والأسيرة والمحرة والمربية والحاضنة للمقاومة فهي أم الأسير وأخت الشهيد وابنة الجريح.

آفاق آفاق

بقلم النائب /
أحمد عطون

ما بين نكبة الاحتلال ونكسة التفاوض

يتسارع الحديث عن العودة إلى طاولة المفاوضات سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة كما يسميها أصحابها في هذه الأيام، والقاموس الفلسطيني مليء بمصطلحات المعاناة والألم التي يعيشها الشعب الفلسطيني لهزيمة ما زالت مستمرة، ونكبة ونكسة بوسائل مختلفة وظروف مختلفة، وهي ما تسمى (بالمفاوضات) التي قد تنشط أحياناً وتخبو أحياناً، وعلى الأغلب تتسارع هذه العملية لقاءات فلسطينية وإسرائيلية من أجل تسوية الصراع كما يسمونه أو مذكرة تفاهم أو اتفاقيات سرية أو علنية لإيجاد حلول للقضايا الأساسية كما يزعم أصحاب هذا الخيار (المفاوضات والمفاوضات فقط) وكان الهدف من المفاوضات هو التفاوض فقط!! فهل هناك عبثية ومهزلة أكثر من هذه العبثية التفاوضية المستمرة منذ أكثر من سبعة عشر عاماً.

ومع تصاعد وتيرة العملية التفاوضية، وبعد كل جولة منها يؤكد الاحتلال الصهيوني بوسائل واضحة وخطوات عملية على الأرض على تصعيد هجمته الشرسة ضد الشعب الفلسطيني وحقوقه، وهذا ليس بحاجة لكثير من الدلائل لإثبات ذلك، فالواقع على الأرض يثبت ذلك ويؤكد، فهناك توسيع المستوطنات وبناء أخرى وزيادة الهجمة المسعورة على القدس والمقدسات والمسجد الأقصى المبارك والحضريات حوله ومصادرة للأراضي وتوسيع للجدار والاعتقالات والتنكر لكل الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، وغير ذلك من الجرائم التي طالت وما تزال تطول الحجر والشجر والإنسان الفلسطيني. فتحت مظلة المفاوضات تسارعت الهجمة الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني وحقوقه بأضعاف مضاعفة، وذلك من أجل تمرير أكبر قدر من المخططات الصهيونية وفرض سياسة الأمر الواقع وفرض الإملاءات والأجندة الصهيونية لأي حلول أو تسوية ممسوخة تفرض على الفلسطينيين بمباركة بعض الأطراف المحلية والإقليمية التي باعت نفسها وار ترضت الارتقاء في أحضان المحتل الصهيوني والأمريكي.

فإذا كان التفاوض الفلسطيني لا يستطيع إنهاء الصراع وتسويته مع المحتل والحفاظ على القواسم المشتركة للإجماع الفلسطيني في الحقوق والثوابت فيجب عليه أن يمتلك أدوات لمواجهة هذا الصراع، وأقل القليل أن يتقن فن إدارة هذا الصراع إذا كان لا يملك إنهاءه، فلا يجب إن يبقى التفاوض متلقياً فقط تفرض عليه الإملاءات وحلول التسوية بمفاوضات سرية وعلنية أو صفقات سياسية على حساب القضية الفلسطينية بدون مراعاة الحقوق والثوابت الفلسطينية تحت مسمى الواقع والواقعية وموازن القوى وإعطاء الفرض و قبول خيار التفاوض كخيار وحيد. وغير ذلك من المسميات التي لها أول وليس لها آخر. ويبقى السؤال المطروح هل يوجد هناك شيء أو حد أدنى معروض سياسياً يحافظ على حقوقنا الوطنية حتى نقبله أو نخالفه عليه؟! أم إن المطلوب منا أن نقبل أي شيء بوعود ممن لا يملكونها ولا يملكون الوفاء بها. أم هل المطلوب منا أن نحترم الشرعية الدولية التي تعاني من عدم احترام أهلها سواء كانت واشنطن أو المجتمع الدولي أو الاحتلال.

نحن لسنا ضد المجتمع الدولي أو الرأي العام العالمي ولكن بشرط أن يكون عادلاً ومنصفاً وليس ظالماً ولا منحازاً لطرف على حساب طرف.

ورحم الله الشاعر: إبراهيم طوقان حين قال:

لا تلجأ إذا ظلمت لمنطق فهناك أضيع ما يكون المنطق

فحتى الآن لم يتحرك هذا الضمير، ولا هذا المجتمع الدولي منذ أكثر من ٦٣ عاماً، ولم يُعد لأهل الحق حقهم ولم يردع المحتل عن جرائمه وهجمته المسعورة.

فالتفاوض المجرّد من قوة المقاومة لا يأتي لصاحب الحق إلا باتفاقيات إملاء لا مكان للحق ولا للعدل فيها، بل المقاومة والثبات على الحقوق والدفاع عن النفس ورفض التسليم للغاصب فيما اغتصب هو الذي يحافظ على جذوة الحق مشتعلة من أجل استعادة الحقوق وتحرير القدس وفلسطين، وذلك مشروع بكل شرائع السماء وشرائع الأرض. أما التفاوض العبثي الذي لا يستند على قوة المنطق ومنطق القوة في الصمود على الحقوق والثوابت فلا يمكن أن يحق حقاً أو يردع محتلاً. والذي لا يستطيع إعادة واسترجاع الحقوق فلا يحق له ولا يجوز له أن يتنازل أو يفرط بها.



المجلس التشريعي يستقبل الوفد البرلماني البريطاني



المجلس التشريعي يكرم رئيس الاتحاد البرلماني العربي الشيخ د. أحمد العيسائي



د.بحر خلال افتتاح فعاليات اللجنة الوطنية العليا لنصرة الأسرى 2010



نواب المجلس التشريعي خلال مشاركتهم في الاعتصام الطلابي تضامناً مع المقدسات

